المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الخامسة والأربعون | 45 | الثلاثاء والأربعاء 2 و3 جويلية 2024

المحتوى

الثلاثاء 2 جويلية 2024

1- افتتاح الجلسة..... 5266
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 5266
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة..... 5266

الأربعاء 3 جويلية 2024

4- استئناف الجلسة وتوجيه سؤالين شفاهيين إلى السيد وزير الشباب والرياضة..... 5271
5- استئناف الجلسة وتوجيه سؤال شفاهي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية..... 5279
6- استئناف الجلسة وتوجيه سؤالين شفاهيين إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن... 5283
7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 5290
8- رفع الجلسة..... 5293

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 5293

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 2 جويلية 2024 وتواصلت يوم الأربعاء 3 جويلية برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر ولتوجيه أسئلة شفاهية إلى كل من السيد وزير الشباب والرياضة والسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

I- الثلاثاء 2 جويلية 2024

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نفتتح على بركة الله جلستنا ويسعدني في مستهلها وباسمكم جميعا، أن أرحب بالسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

وفي البداية نتأكد من توفر النصاب وذلك عملا بأحكام الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

الانتهاء من التصويت:

الحضور 114 إذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 27 جوان 2024 وقراره المتعلق بإضافة نقطة ثانية في اجتماعه بتاريخ 1 جويلية 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النقاط التالية:

أولا، النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة عدد 53 لسنة 2024 وذلك عملا بالفصول 116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

ثانيا، التداول في موضوع داخلي، وضعية عضو بمجلس نواب الشعب.

ثالثا، توجيه أسئلة شفاهية إلى عدد من أعضاء الحكومة وذلك يوم الغد الاربعاء 3 جويلية 2024 بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا على النحو التالي:

-سؤالين شفاهيين للسيد وزير الشباب والرياضة،

-سؤال شفاهي للسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

-سؤالين شفاهيين للسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

وكما جرى به العمل فإن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول مشروع القانون محل النظر يخضع إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي فيما يتم طلب الكلمة عملا بأحكم الفصل 102 منه، فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل التفضل بتسجيل أسمائهم.

هذا ويجدر التذكير بأنه فيما يتعلق بهذه الاتفاقية فإن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون والموافقة عليها ولا يمكن قبول التعديلات بشأن فصولها وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا المتعلقة بمشروع القانون محل النظر فإنها ستتم على النحو التالي:

1-تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة،

2- النقاش العام،

3-ردود السيدة وزيرة المالية،

4- التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي،

5-المرور إلى التصويت على مشروع القانون بالأغلبية المطلوبة بالنسبة لمشاريع القوانين العادية، 54 عضوا.

كما أنه وتبعا للفصل 105من النظام الداخلي، فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق الموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نشرع في النقطة الأولى في جدول أعمالنا والمتعلق بالنظر في مشروع القانون عدد 53 لسنة 2024، وقبل أن أحيل الكلمة للجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حوله، لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبها ولكافة أعضاءها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المتواصل والعمل المنجز.

المصدح للجنة.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

نريد الترحيب بالسيدة وزيرة المالية وبكافة الإطارات المرافقة لها،

في الحقيقة قبل أن أحيل الكلمة للسيد المقرر لتلاوة هذا التقرير أريد أن أوضح بعض الأشياء للسادة الزملاء، نحن كلجنة المالية منذ أن تولينا رئاسة اللجنة وبالتشاور مع كافة زملاء أعضاء اللجنة لا يوجد أي قانون درسناه وحدنا بل نقوم بدراسته باستدعاء جهة المبادرة في جلسة أو جلستين أو في ثلاث جلسات، كلما اقتضى الأمر أن نستدعي جهة المبادرة للاستماع إليها فيما يتعلق بمشروع هذا القانون إلا وكان ذلك باستثناء هذا المشروع والسبب بسيط، صادقنا في ميزانية 2024 على تمويل الميزانية ولدينا مبلغ مالي معين سنكمل به ميزانية هذه السنة، سنة 2024 ومشروع هذا القانون في شرح الأسباب هو دعم الميزانية لذلك لم نر أي داع أو أي موجب لنستدعي وزارة المالية أو السادة المديرين العامين للتساؤل حول مشروع القانون هذا.

لكن التساؤلات التي علينا أن نطرحها نحن اليوم بعد أن مرت سبعة أشهر من هذه السنة وصحيح أننا قد بنينا فرضيات الميزانية على أهداف معينة ومن جملة هذه الأهداف أننا سنصل لنسبة نمو تقدر بـ2,1 % وقدمنا فرضيات هذه القروض نحن نعترف بها وصادقنا عليها لكن السؤال المطروح والذي أريد أن أتوجه به للسيدة وزيرة المالية أين وصلنا في نسبة النمو خاصة عندما قرأنا الآن عن المعهد الوطني للإحصاء نجد نسبة نمو 0,2 % ونحن في الشهر السابع من هذه السنة وقد بنينا فرضياتنا على 2,1 %.

هنا السؤال المطروح هل أن القروض تصرف في الأهداف المنشودة وفي الأهداف التي رسمناها في سنة 2024 أم لا؟ زد على ذلك أن الاستثمار شهد تراجعا بنسبة تقدر بـ 2,5 % هنا هناك عديد التساؤلات التي علينا طرحها، لماذا؟ لأننا في منتصف السنة وقلنا سنحاول تحقيق 2,1 % وسندعم الاستثمار وأخذنا قروض لدعم الاستثمار ولدعم التنمية في البلاد، نحن في الشهر السابع وهذه الأهداف مازلنا متأخرين في تنفيذها، هل أن القروض يتم توجيهها كما بنينا ذلك في الفرضيات، أم أن القروض موجهة إلى الاستهلاك؟ لذلك أطلب من السيدة الوزيرة أن تشرح لنا هذه الوضعية لأنه مازال هناك العديد من القروض لنعرف أين نحن ذاهبون وليعرف السادة النواب الوضعية الخاصة بهذه القروض.

شكرا السيد الرئيس ونحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل السيد المقرر.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

شكرا،

صباح الخير جميعا،

تقرير
لجنة المالية والميزانية حول
مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة
عدد 53 /2024

I-التقديم :

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2024، قامت وزارة المالية بتاريخ 16 ماي 2024 بإبرام اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائة وستة وخمسون (156) مليون أورو وستة عشر (16) مليون دولار أمريكي.

تجدر الإشارة إلى أن تعبئة هذا التمويل تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، كما أنه يمكّن من:

-المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدّخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج،

- التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة.

ويخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية:

مدة التمويل	الأورو		الدولار	
	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة
2 سنتان	أوريبور 6 أشهر + 0,75 %	4,45 %	ليبور 6 أشهر + 0,50 %	5,85 %
3 سنوات	أوريبور 6 أشهر + 1,00 %	4,60 %	ليبور 6 أشهر + 0,75 %	5,90 %
4 سنوات	أوريبور 6 أشهر + 1,25 %	4,75 %	ليبور 6 أشهر + 1,00 %	5,95 %

وتعتبر هذه الشروط تفاضلية مقارنة بفرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية باستثناء التمويلات التقليدية والمشروطة عامة بـ:

ـ إبرام برنامج مع صندوق النقد الدولي والذي تبين مع تقدم المفاوضات أن الشروط التي قدمها الصندوق يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على السلم الاجتماعي،

ـ وضع مصفوفة إصلاحات كشرط لسحب مبالغ دعم الميزانية.

هذا مع صعوبة إصدار تونس لقرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق.

ويلخص الجدول المصاحب مساهمة كل بنك في هذا التمويل:

		مدة السداد سنتين				مدة السداد 3 سنوات	مدة السداد 4 سنوات	(المبلغ بالمليون)	
		دولار أمريكي		أورو		أورو	أورو	المجموع	
	المساهمون	نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار	نسبة فائدة متغيرة / هامش ربح متغير	نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار	نسبة فائدة متغيرة / هامش ربح متغير	نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار	نسبة فائدة قارة / هامش ربح قار	دوار أمريكي	أورو
		% 5,85	ليبور 6 أشهر + % 0,5	% 4,45	أوريبور 6 أشهر + % 0,75	% 4,60	% 4,75		
1	بنك تونس العربي الدولي					75			75
2	التجاري بنك			25					25
3	البنك الوطني الفلاحي				10				10
4	بنك الامان			10					10
5	البنك العربي لتونس			10					10
6	المؤسسة العربية المصرفية				8				8
7	BH بنك			7					7
8	الشركة التونسية للبنك	5					2	5	2
9	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة			5					5
10	بنك البركة تونس		5					5	
11	بنك تونس العالمي		3					3	
12	مصرف الزيتونة				2				2
13	بنك الوفاق	2						2	
14	بنك تونس والإمارات			1					1
15	مصرف شمال إفريقيا الدولي					1			1
16	البنك التونسي الكويتي	1						1	
	المجموع	8	8	58	20	76	2	16	156

II- أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 25 جوان 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد على ما ورد عليها بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون واتفاقية التمويل.

وخلال النقاش لاحظ أعضاء اللجنة أن اعتماد الدولة آلية الاقتراض الداخلي يعتبر الثاني خلال هذه السنة قصد دعم جهودها في تعبئة الموارد المالية اللازمة، وبيّنوا أن المبلغ المراد اقتراضه من البنوك المحلية قد تمت المصادقة عليه بمقتضى قانون المالية لسنة 2024 الذي تضمن تعبئة مبلغ قدره 11743 مليون دينار بعنوان موارد اقتراض داخلي.

وتعرضوا إلى تداعيات التصنيف السيادي للدولة التونسية على سياسة الاقتراض بصفة عامة بالنظر إلى الصورة المالية للدولة لدى المانحين الدوليين وكذلك السياسة المالية المتبعة التي تفتقد لاستراتيجية واضحة في تعبئة الموارد وترتكز بالأساس على الاقتراض.

واستفسروا، من جهة أخرى، عن تأثير هذا القرض على احتياطي العملة الصعبة الذي يتم تدعيمه في جانب كبير منه من تحويلات التونسيين بالخارج وعن تأثير ذلك على مدّخرات الشركات غير المقيمة بتونس.

هذا وأكّد النواب على ضرورة الاطلاع كل المعطيات المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة على مستوى المداخيل والإنفاق وكذلك نسبة النمو التي تم تحقيقها إلى غاية موفى جوان والإنجازات التي كانت مبرمجة إضافة إلى توضيحات حول النجاح من عدمه في اختيار الفرضيات التي انبنى عليها مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

كما اعتبروا أنه كان من الأجدر إرفاق وثيقة شرح أسباب مشروع القانون بجدول توضيحي حول الاستخلاصات المحققة سنة 2024 وتسديدات القروض المتبقية بعنوان نفس السنة ومعطيات حول القروض المبرمجة والموجهة للاستثمار وتلك المخصصة للاستهلاك.

III. قرار اللجنة :

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن باعتبار وأنه وقعت المصادقة في قانون الميزانية ومن المنتظر أن يتم تقديم مثل هذه الاتفاقيات نعطي الكلمة للسيدة وزيرة المالية لكي تقدم ملاحظاتها بخصوص مشروع القانون هذا.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير السيدات والسادة النواب،

قدم السيد ممثل لجنة المالية بسطة حول محتوى وأسباب عرض مشروع هذا القرض على أنظار هذا المجلس ولدي بعض الإضافات للتوضيح:

كما تعلمون قانون المالية لسنة 2024 تضمن حاجيات تمويل بلغت 28188 مليون دينار وسيتم تلبية هذه الحاجيات في إطار موارد اقتراض موزعة بين اقتراض خارجي واقتراض داخلي.

بالنسبة إلى الاقتراض الخارجي هناك بعض الصعوبات على مستوى تعبئة القروض الخارجية، هناك قروض خارجية وقروض داخلية:

بالنسبة إلى القروض الداخلية النسق الذي ذهبنا فيه كان في الحقيقة من ناحية الموارد فقد تحصلنا على موارد بالنسبة إلى القروض الداخلية وفقا لما نص عليه قانون المالية لسنة 2024 مع الإشارة أن تعبئة القرض بالعملة لدى البنوك المحلية يندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية كما أن هذا القرض يمكن أن يساهم في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها إلى الخارج.

الشروط التي تتعلق بمدة التمويل قمنا بالتنصيص عليها في وثيقة شرح الأسباب فقد قدمت الشروط بكل دقة، كذلك الشروط المتعلقة بنسب الفائدة المتغيرة أو الثابتة وهذه النسب تعتبر نسب مقبولة وعلى هذا الأساس تم إبرام مشروع اتفاقية القرض يوم 16 ماي 2024 بين وزارة المالية ومجموعة من البنوك المحلية كما تعلمون المبلغ بالعملة كان على التوالي: 156 مليون أورو و16 مليون دولار موزعة على ما يقارب 16 بنك.

السحب بالنسبة إلى هذا القرض سيكون مرة واحدة وقد تم أخذ هذا القرض بعين الاعتبار على مستوى احتساب السيولة لشهر جويلية أي أن مداخيل هذا القرض ستكون ضمن المداخيل التي تم احتسابها على مستوى سيولة شهر جويلية وكما تعلمون شهر جويلية فيه تعهدات ولهذا فإن مبلغ هذا القرض مهم جدا بالنسبة لتوازنات السيولة لشهر جويلية.

السيد رئيس اللجنة تحدث عن نسبة النمو وتساءل عن نسبة النمو بالنسبة لكامل السنة والتي تم التنصيص عليها ضمن فرضيات قانون المالية لسنة 2024، وفي ظل كل التداعيات الموجودة حاليا، هل يمكن تحقيق هذه النسبة في آخر السنة أي هل يمكن تحقيق نسبة 2,1 % على كامل السنة؟ هنا أريد أن أوضح للسيد رئيس اللجنة وهذا الرقم قد صدر عن معهد الإحصاء أنه بالنسبة إلى الثلاثية الأولى تطور حجم الناتج الإجمالي سجل نموا بـ 0,2 % خلال الثلاثي الأول باعتبار الانزلاق السنوي خلال الثلاثي الثالث والثلاثي الرابع لسنة 2023.

ونتيجة للانزلاق الثلاثي سجل الناتج نموا بـ 0,6 % مقابل 0,1 % و0,5 % أو -1 % و0,4 % خلال سنة 2023 أي أن هناك تحسنا نسبيا لتطور النشاط الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة وحسب التوقعات الأولية فإن نسبة النمو ستكون في حدود 2,1 % بالنسبة إلى سنة 2024 وذلك بالنظر إلى بعض العوامل التي بدأت حاليا مؤشراتها في الظهور:

-توقع ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي مقارنة بالموسم الفلاحي لسنة 2023 وإن شاء الله سيكون هناك تحسن على مستوى نسبة النمو بالنسبة للقطاع الفلاحي،

-تأكد الأداء الجيد لقطاع السياحة والنقل خلال الفترة المتبقية من السنة وكما تعلمون أننا اليوم دخلنا في الموسم السياحي وكل المؤشرات تنبئ بموسم سياحي جيد للغاية بالنسبة لسنة 2024.

كما أن هناك مؤشرا آخر سيكون له أيضا آثار جيدة جدا، وهو إعادة فتح معبر رأس جدير وهذا ينبئ بتطور جملي على مستوى المؤشرات على غرار السياحة والصناعات المعملية وغيرها من المؤشرات.

كذلك بخصوص المؤشرات التي نعمل عليها لبلوغ هذه النسبة سنة 2024، تعلمون أن البنك الدولي في تقريره الاقتصادي الصادر يوم 8 ماي 2024 تحت عنوان الطاقة المتجددة للاقتصاد توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي المحلي لتونس بنسبة 2,4 % سنة 2024 ومن المتوقع أن تتراجع نسب التضخم من 9,3 سنة 2023 إلى 7 % سنة 2024 ومن المتوقع أيضا أن ينخفض الدين العام بشكل طفيف من 80 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 إلى 79,7 % في سنة 2024، هذا من ناحية.

كما أن البنك الإفريقي للتنمية في تقريره الآفاق الاقتصادية الإفريقية 2024 أشار إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس بنسبة 2,1 % سنة 2024 و2,9 % إن شاء الله في سنة 2025.

كما توقع أن يسجل التضخم نسبة 7,1 % مع تراجع تدريجي إلى 6,7 % من سنة 2025.

أي أن التوقعات حتى على مستوى بعض التقارير الدولية تنبئ بأننا إن شاء الله بالنسبة لسنة 2024 سنحقق النسبة التي تم أخذها بعين الاعتبار على مستوى فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2024.

أظن أنه لا توجد أسئلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

باعتبار أنه في قانون الميزانية هناك ما يفيد بأن الحكومة ستلتجئ لمثل هذا النوع من القروض وبالتالي السيد رئيس اللجنة وضح تساؤلاته وكانت شافية ولذلك إن أردت سيادتك أن تضيفي شيئا وإلا سنكتفي بذلك ونمر إلى التصويت.

السيدة وزيرة المالية

قلت ربما هناك أسئلة أخرى تتطلب الإجابة عنها.

السيد رئيس المجلس، أريد أن أتحدث في موضوع مهم جدا وهو خدمة الدين بالنسبة لسنة 2024، أريد أن أقول بأن تونس سددت كافة التزاماتها المستحقة خلال السداسية الأولى من سنة 2024 بعنوان خدمة الدين العمومي والتي بلغت 11,6 مليار دينار كما يمكن أن أقول لكم بأنه إلى حدود موفى جوان 2024 تم تسديد 54 % من خدمة الدين الخارجي أي أننا سددنا 6,6 مليار دينار من مجموع 12,3 مليار دينار وهذا يفوق 50 % وقد أكملنا السداسي الأول مؤخرا.

بالنسبة إلى أهم التسديدات بالنسبة للدين الخارجي:

- القرض الرقاعي بالأورو والذي يساوي 850 مليون أورو والذي قمنا بتسديده في شهر فيفري 2024،

-أقساط من قرض صندوق النقد الدولي 305 مليون دولار قمنا بتسديدها،

-قسط من قرض البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد 35 مليون دينار تم تسديده،

-قسط من قرض المملكة العربية السعودية سددنا 50 مليون دولار،

- قسط من قرض صندوق النقد العربي 35 مليون دولار تم تسديده،

وبقية القروض كما هو مبرمج سيتم تسديده خلال السداسي الثاني من سنة 2024 أي أنه على مستوى سداد القروض تونس قد أوفت بتعهداتها وأريد أن أطمئنكم بأنه بالنسبة للسداسية الأولى تم سداد كل هذه القروض ويمكن أن نقول بأننا قد تجاوزنا النصف لأننا نحن في منتصف السنة وصلنا إلى 54% بالنسبة إلى نسبة سداد القروض الخارجية.

فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة إلى حدود موفى ماي 2024 يمكن أن نقول أن التنفيذ أفضى إلى موفى شهر ماي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 للوصول إلى نسب معقولة وهي تضاهي النسب التي تم الوصول إليها خلال السنوات الفارطة أي في نفس الفترة من السنة على مستوى تحصيل المداخيل الجبائية، على مستوى تحصيل الموارد غير الجبائية، على مستوى تحصيل الهبات.

كذلك بالنسبة إلى تنفيذ الميزانية على مستوى نفقات ميزانية الدولة، تم اتباع سياسة إنفاق متوازنة خلال الأشهر الأولى من سنة 2024 تعتمد بالأساس على التحكم في النفقات الجارية وملاءمة التقدم في تنفيذها مع الموارد المستخلصة لفائدة ميزانية الدولة.

هذا مع الحرص على صرف المبالغ المتعلقة بالنفقات ذات الصبغة الاجتماعية ونفقات الدعم لمساندة الفئات الهشة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، فنفقات الميزانية التي تم دفعها إلى غاية موفى ماي بلغت 17743 مليون دينار سجلت بذلك زيادة بنسبة 8,1 % بزيادة بـ 1324 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وهذه النفقات كما تعلمون هي:

-نفقات التأجير،

-نفقات التسيير،

-نفقات الدعم،

-نفقات الاستثمار،

-نفقات التمويل،

- ونفقات التدخلات الاجتماعية.

إذن هذه بسطة على التقدم في تنفيذ الميزانية، بسطة على الإيفاء بتعهدات الدولة وكذلك لمحة "les soubassements" لتقديم مشروع هذا القرض لأنه يندرج في إطار تعبئة الموارد المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2024 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

أولا، أتوجه إلى الشعب التونسي من هذا المنبر فمنذ أن تسلم العهدة هذا المجلس نظر في 17 مشروع قرض: 11 قروض استثمارات و6 قروض استهلاك.

وبالتالي فإن هذا المجلس قام بواجبه بخصوص دراسة القوانين من الناحية التشريعية ثم يقوم بواجبه بخصوص صلاحياته الرقابية وعندما نقول أنه من جملة هذه القروض هناك 11 قرض استثمار من ضمنها القروض المتعلقة بخط الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ونحن قد صادقنا إلى حد الآن على أربعة قروض فهذا المشروع هو مشروع عملاق وهو مشروع ذو قيمة بالنسبة إلى مستقبل تونس، فعندما يتم منحنا خمس سنوات إعفاء في القروض

ويتم تسديده على مدى ثلاثين سنة فهذا يدل على أن المؤسسات المانحة واعية بأهمية هذا المشروع بالنسبة إلى مستقبل التونسي.

ولذلك فإن ما يروج على أن هذا المجلس قد انتصب للمصادقة على القروض، نقول إن هذا المجلس انتصب للدفاع عن المصلحة العليا للوطن، حتى من خلال الموافقة على القروض التي تعرض عليه وفي المستقبل سوف نعزز دورنا الرقابي وصلاحياتنا الرقابية في مآلات هذه القروض.

لذلك باسمكم جميعا، أتوجه إلى الشعب التونسي برسالة طمأنة بالنسبة إلى حوكمة التصرف في القروض والمصادقة عليها.

لذلك زميلاتي زملائي، أشكر السيدة سهام البوغديري على هاته البيانات والإفادات.

والآن نمر إلى التصويت على الانتقال لمناقشة المشروع عدد 31 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

93 موافقون، 8 محتفظون و5 رافضون. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة، 54 عضوا.

المصدح لمقرر اللجنة تفضل.

السيد المقرر

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل

المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية

ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

موافقون 81، محتفظون 15 ورافضون 5، تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

المصدح للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاقية التمويل الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغين قدرهما على التوالي مائة وستة وخمسون (156) مليون أورو وستة عشر (16) مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

موافقون 85، محتفظون 17 ورافضون 5. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

موافقون 85، محتفظون 18 ورافضون 5 وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2024 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة عدد 2024/53.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية،

الشكر الموصول وبالغ التقدير للسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

وبذلك نأتي الى ختام أشغال جلستنا لهذا اليوم وعليه نرفع الجلسة.

(كانت الساعة العاشرة وثمانية عشر دقيقة صباحا)

II - <u>الأربعاء 3 جويلية 2024</u>

استئناف الجلسة
وتوجيه سؤالين شفاهيين
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

(كانت الساعة التاسعة وأربعين دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون، أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا للنظر في النقطة الثالثة من جدول الأعمال والمخصصة لتوجيه أسئلة شفاهية إلى عدد من أعضاء الحكومة عملا بقرار مكتب المجلس بتاريخ 27 جوان 2024 وذلك على النحو التالي:

سؤالين شفاهيين للسيد وزير الشباب والرياضة.

سؤال شفاهي للسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

سؤالين شفاهيين للسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد كمال دقيش وزير الشباب والرياضة والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

نشرع في البداية بالأسئلة الشفاهية الموجهة إلى السيد وزير الشباب والرياضة وعددها اثنان وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثالثا، للنائب فقط الحق في التعقيب مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات في خصوص الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين خمس وعشر دقائق وهو أمر لا يمنعه النظام الداخلي بل من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة ريم الصغير
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، السؤال الشفاهي الأول للزميلة المحترمة السيدة ريم الصغير نحيل إليها الكلمة إذا ولها عشر دقائق على أقصى تقدير فلتتفضل.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

كنت توجهت بسؤال شفاهي إلى السيد وزير الرياضة وذلك في إطار دورنا الرقابي سأتلوه كالآتي:

في ظل الواقع الصعب الذي تمر به مختلف الهياكل والجمعيات الرياضية وبالنظر إلى غياب تحيين للأطر القانونية والتنظيمية في المجال، وتبعا لما انتهت إليه الوضعية الكارثية لشركة النهوض بالرياضة وعدم مساهمتها بأي شكل من الأشكال في الاستثمار الرياضي، ما هي خطتكم لإنقاذ هذه الشركة وجعلها قادرة على المساهمة في صناعة منتوج رياضي؟ وما هي رؤيتكم لجعلها عنصرا فاعلا في تحقيق الارتقاء بالقطاع الرياضي بتونس؟

في الحقيقة يرد إطار هذا السؤال ضمن إطارين كبيرين أولهما أننا لمسنا ولاحظنا غياب خطة استراتيجية أثناء عرض الحكومة للخطوط العريضة للحكومة في جل القطاعات وتناسوا الاستثمار الرياضي الذي لم يكن موجودا باعتباره يخدم قطاع الموارد البشرية وباعتباره كذلك يؤدي إلى منتوج رياضي.

الإطار الثاني هي مناشدة للسياسة العامة للدولة في شخص السيد رئيس الجمهورية الذي يقول كيف تكون لديكم منشآت رياضية عمومية وكيف يمكن أن نطورها اليوم ونحوكمها ونرشدها حتى تقف على رجليها للتطوير والارتقاء بالقطاع الرياضي؟

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الرهان الرياضي تشرف عليها وزارة الشباب والرياضة وهي محدثة وفق قوانين 47 الى 70 من القانون عدد 23 لسنة 1984 وهنا حين نقول قوانين 1984 يجدر السؤال التالي: هل ستكون هذه المؤسسة قادرة على مجابهة التطورات التكنولوجية والرقمية في عصرنا الحالي؟ ومن هذا المنبر الأكيد أنني سأقول لا، نظرا إلى الوضعية الكارثية التي وصلت إليها هذه المؤسسة والمنشأة العمومية.

كنا نتحدث عن حجم معاملات قرابة 1100 مليون دينار كانت تخصص لصندوق التطوير الرياضي والبقية كانت توزع اعتباطيا على الجمعيات، أقول اعتباطيا وأتحمل مسؤوليتي كذلك بالنظر إلى وضعيات جمعياتنا اليوم، ولم أفهم سيدي الوزير هل أحزن أم أفرح للملعب التونسي حين أحرز على الكأس بعد 21 عاما واليوم مطالب للمشاركة في "CAF" بتسديد مبالغ ضخمة.

جمعياتنا اليوم عصف بها المرسوم عدد 88 المنظم للجمعيات وننتظرك اليوم السيد الوزير لتعرض علينا قانون الهياكل الرياضية واليوم مثل العالم ككل نود خصخصة الأندية لدينا.

سيدي الوزير، أتوقع بكل احتراز ما الذي ستجيبني به في هذا السؤال، ستقول لي بأنه لتطوير قطاع الرهان الرياضي يجب أن تفهموا أن الدولة يجب أن يكون لها حصرية التصرف فيها وفقا لمجلس المنافسة وستقول لي بأن الشركات الخاصة التي أغلقناها منتصبة بطريقة غير قانونية وقد جسدت الفصل 24 من قانون المالية 2021.

سيدي الوزير، إذا أغلقنا الشركات الخاصة للرهان فليس لديك تشريع يجرم تعاطي الرهان الرياضي والذي يستوجب نصا سابقا للوضع.

ستقول لي أيضا سيدي الوزير في توقعاتنا أننا قمنا بلزمة وفق القانون عدد 2008/23 المنظم للزمات واستندنا فيه على الفصل 47 لتحسين الاستثمار وعقدنا اجتماعا مع مجلس إدارة مؤسسة الرهان الرياضي وقمنا بشراكة مع القطاع العام والخاص المنعقد بتاريخ 23 جويلية 2019 وقلنا نقوم بطلب عرض وطني ودولي ورسى في الأخير على شركة إيطالية "سيزال" بعد منافسة مع مجمع تركي وأمريكي.

ماذا سنفعل؟ يجب دعوة هذه الشركة بعد فوزها بالعروض وركزوا هنا عرض وطني ودولي، الوطني لم يقع ذكر أسماء الشركات التي يمكنها المساهمة في هذا العرض وبعثنا لهذه الشركة التي فازت بالعرض "سيزال" وفي نطاق استكمال البنود أبرمنا ما يسمى الميثاق التكميلي وتوطين المنصة الرقمية ومطابقة آليات الدفع مع البنك المركزي واختيار شركة البنك التونسي لاستكمال المعاملات والمسألة الكبيرة التي تحققت أننا وصلنا لتعيين مدير عام على رأس هذه الشركة للمساهمة في تسييرها.

يعني أننا قمنا بكل هذا لتنصيب مدير عام يترأس هذه الشركة وبذلك نكون قد حللنا مشكل البطالة في الرياضة ثم في النهاية في هذه الحيثيات الماراطونية لملف "سيزال" تقول لي سيدي الوزير أن العقد لم يبرم بعد نظرا لاستكمال التنسيق مع الطرف الحكومي ونظرا إلى أنكم بصدد وضع إصلاح ملف رياضي في الوزارة، وفي نفس الوقت سوف يبقى دور هذه المؤسسة في تنظيم مسابقات رهان رياضي وألعاب حظ أخرى الله أعلم ما هي ألعاب الحظ الأخرى وتنظيم مسابقات الرهان الرياضي التعاوني.

هنا سيدي الوزير، سأسألك منذ ذلك الحين ما الذي دأبتم على فعله في نية إصلاح هذه المؤسسة سيما أن المفاوضات قد بدأت من سبتمبر 2022؟

وفي تصريحك سيدي الوزير في مجلس نواب الشعب أن مؤسسة الرهان الرياضي والشركات الخاصة لما انتصبت كانت تدخل بقيمة 3 الى 7 مليارات تخيلوا والوضع جامد الى الآن.

3 الى 7 مليارات يمكن أن تودع في المنشآت الرياضية كما يمكننا أن نفض بها مشكلة أكثر من 30% مدارسنا الابتدائية دون ملاعب رياضية وهنا نستكمل رؤية ما يسمى بناء قاعديا في الرياضة وشكرا سيدي الوزير.

جواب السيد وزير الشباب والرياضة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة، سيدي الوزير تفضل.

السيد كمال دقيش، وزير الشباب والرياضة

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب، سيدتي النائبة شكرا على هذا التدخل وشكرا على هذه الأسئلة.

في الحقيقة هي عدة أسئلة في سؤال واحد.

أولا أريد أن أبدأ بملاحظة أولية حول وصف وضع شركة النهوض بالرياضة واعتبار أنها في وضع كارثي بما أن مسألة اعتبارها في وضع كارثي هي مسألة مبالغ فيها للغاية، إذ بالرغم من الصعوبات التي تواجهها هذه الشركة والتي مردها بالأساس عوامل خارجية تمثلت في الانفلات الذي شهده نشاط تنظيم ألعاب الحظ والذي يعد قانونا من الأنشطة التي تحتكرها الدولة والتي ساهمت عديد العوامل في انتشار السوق السوداء ومن أهم هذه العوامل هي العوامل الجبائية الصادرة بمقتضى قوانين المالية وآخرها قانون المالية لسنة 2021.

السيدة النائبة تحدثت منذ حين عن قانون المالية لسنة 2021 الذي فتح إمكانية أن من تعانوا في السوق السوداء يدخلون ويمارسون الرهان الرياضي غير القانوني لذلك في قانون المالية الذي يليه يخول لهم هذا الفصل 24 أن يدخلوا وينشطوا في الرهان الرياضي وقع تجاوزه لأنه يجب أن نعرف إلى حد الآن أن هناك مونوبول بالنسبة إلى "pari sportif" والقانون لم يتغير.

إذا كل ما نراه وهنا أتحمل مسؤوليتي لا توجد أية شركة للرهان الرياضية متواجدة الآن في تونس ما عدى شركة الرهان الرياضي لها الحق في أن تنشط في الرهان الرياضي، وهذا ما يجب علينا فهمه ونحن اليوم نرى إشهارا غير قانوني في التلفزات والراديو وفي كافة وسائل الاعلام وفي التيك توك وفي الفايسبوك ليس لهم إمكانية ممارسة النشاط الرهان الرياضي.

وأنت تعرفين وقلت لا يمكن التجريم وما إلى ذلك ويجب أن يكون هناك نص والنص موجود ويعطي للدولة الحق في ممارسة هذا النشاط. إذا كل ما نراه هو خارج عن القانون.

شركة الرهان الرياضي تساعد وقامت شركة الرهان الرياضي مثلا بضخ 67 مليون دينارا ضمن الصندوق الوطني للنهوض بالشباب والرياضة خلال السنوات الأخيرة 2018-2023 تم توظيفها لخدمة الرياضة والمشاريع الرياضية والشبابية وقامت بضخ مداخيل إضافية لفائدة ميزانية الدولة في شكل مداخيل جبائية بلغت 26 مليون دينار خلال نفس الفترة.

مجموع مداخيل الدولة خلال الفترة 2018-2019 بلغت 93 مليون دينار بمعدل 15.5 مليون دينار سنويا.

ثالثا، حافظت الشركة على توازناتها المالية حيث أنها لم تتحصل على أية منحة من ميزانية الدولة طيلة فترة نشاطها منذ 1984.

"البرومسبور" ليست لديها أية ديون تجاه أية جهة عمومية، الجباية والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وصندوق التأمين على المرض أو جهة خاصة.

يعني هنا إن كانت الشركة لها كل هذه التوازنات المالية فكيف نعتبرها في وضعية كارثية؟

كما أن الشركة تلعب دورا محوريا في باب المسؤولية المجتمعية من حيث أولا مساندتها الدائمة للشركة التونسية لسياحة الشباب من حيث الترفيع في رأس مالها وإقراضها لتجاوز صعوباتها المالية حيث أصبحت مساهمتها في رأس مال الشركة.

شركة في وضعية كارثية هي التي أنقذت الآن شركة" sotutour" التي هي شركة السياحة الشبابية والتي كانت ستندثر من الذي أنقذها؟ أنقذتها "بروموسبور" إذن لا يجب أن نزايد ونقول في وضعية كارثية.

وضع بناية كاملة على ملكها تسمى دار الجامعات الرياضية على ذمة 20 جامعة رياضية لإيواء مقراتها الاجتماعية شيدت سنة 2000 بكلفة ناهزت 12 مليون دينار من الذي يؤجر للفيدراليات الآن؟ هي "البروموسبور".

تهيئة مركز ومطعم لفائدة رياضيي النخبة يستغل لإيواء 50 رياضي من النخبة الرياضية الممتازة المؤهلة للمشاركة في المسابقات الدولية الكبرى على غرار الألعاب الأولمبية والبطولات العالمية.

أبناؤنا وبناتنا موجودون الآن في بناية مخصصة لذلك وهم أعضاء النخبة لإيوائهم في بناية تابعة "للبروموسبور" إذن لا يمكن أن نعتبر أن "البرومسبور" في وضعية كارثية وهي تتلقى هجوما لماذا؟ لأن هناك "concurrence parasitaire illégale" من الناس الذين يجمعون بين 3000 و7000 مليار وهو ليس "بروموسبور".

وقد أصدرنا مشروع القانون هذا ولدينا أمران نعمل عليهما ويمكنهما إنقاذ وضع الرهان الرياضي الذي فتكت به المنافسة غير الشريفة وحين أتحدث عن اللزمة وحين أتتنا اللزمة وقعت شيطنة المستثمر الإيطالي واعتبروه تابعا لإسرائيل وشنت حرب على مستوى الإعلام حتى "تسقط هذه اللزمة في الماء"، عامين فعلا منذ سنة 2022 ولكن من الذي وراء شيطنة هذه الشركة التي لدينا معها إلتزامات قانونية ولسنا نمزح؟

فهذه الشركة تسمى "SPV" بالإنجليزية لأنه إن كانت لديك "une concession" وسيحضر أجنبي للاستقرار في تونس يحدث شركة لتحقيق هذه اللزمة وهي شركة موضوعها هو تحقيق موضوع هذه اللزمة وهي تسمى "Special Purpose Vehicule" باللغة الإنجليزية ولسنا نحن من عين المدير العام لأنهم يتصرفون بمفردهم مثلما يرغبون ووجدت هذه الشركة وانتدبت 57 موظفا وفي ذلك الحين بقوا سنتين كاملتين في الانتظار حتى يحصلوا على الرخصة وكان تأثير حملة الشيطنة حتى على المستوى الإداري. يعني أن المنافسة الموازية والمنافسة غير الشريفة لم تسمح لنا بالعمل ولا للناس القادمين من الخارج الذين لدينا معهم التزامات قانونية وهذا له تداعيات حتى على صورة تونس في الخارج.

في خصوص سؤال ما هي خطة الوزارة لإنقاذ الشركة وجعلها قادرة على المساهمة في صناعة منتوج رياضي وما هي رؤيتكم لجعلها عنصرا فاعلا في تحقيق الارتقاء بالقطاع الرياضي في تونس؟

يشكل ملف تطوير عمل شركة النهوض بالرياضة أحد النقاط الرئيسية ضمن البرنامج الإصلاحي لوزارة الشباب والرياضة الذي يرتكز على نقطتين رئيسيتين، رقمنة ألعاب الحظ والرهانات، إحكام تنظيم نشاط تنظيم الرهانات الرياضية والتصدي للجرائم المتصلة بهذا النشاط.

أولا، رقمنة الألعاب والمسابقات هنا لدينا مسألتان بالنسبة إلى الرقمنة وسأخبركم لماذا وقعت هذه "concession" لأنه ليس لدينا "le savoir faire" فقد أصدرنا طلب عروض الذي رسى على الايطاليين الموجودين منذ 1946 لأن "البرومسبور" لوحدها لا يمكنها التصرف في الرهان الجديد وكما قلت السيدة النائبة " on est dépassé sur ce point".

الشركة الايطالية التي رست عليها المناقصة وعدت بالعديد من الالتزامات على المستوى الاجتماعي منها إنجاز 100 ملعب حي بكلفة تناهز 50 مليون دينار، كذلك وعدت بنقل المهارات يعني حين تأتي الشركة إلى تونس وتبقى عشر سنوات ستضخ الكثير من المال وهذه الشركة ستقوم بـ "transmission de savoir faire" وستدر هذه الشركة في العشر سنوات مليار دينار والرجاء تذكروا هذا الرقم.

ولدينا أيضا ضرورة بلورة خطة وطنية شاملة لتنظيم نشاط ألعاب الحظ والرهانات وتحصينها ضد مظاهر الجريمة المنظمة، قمنا ببلورة مشروع قانون يهم الرهان الرياضي وهو الآن موجود في رئاسة الحكومة وننتظر أن يعرض على سيادتكم للموافقة عليه وستكون هناك رقابة للرهان الرياضي لاسترجاع 3000 و7000 مليار لتونس وللخزينة وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة ريم الصغير التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الوزير على التوضيح،

أريد أن أعقب وأقول بأن في غلق هذه الشركات الخاصة فإننا شجعنا على تعاطي هذه العملة السوداء وأصبح الناس ليسوا شركات بل أشباحا تتخفى وراء هذه المواقع الالكترونية وقد أقررت سيدي الوزير واعترفت أن قانون الرهان الرياضي ما زال في مستوى مجلس الوزراء فعلى أي أساس نغلق هذه الشركات الخاصة والسوق اليوم مفتوحة؟ التجربة المغربية اليوم قطعت بنا أشواطا على مستوى الرهان الرياضي التي ضخت عائداتها في رؤية جديدة في الاستثمار في البنية التحتية لملاعبها ومدارسها ونهضوا بالقطاع الرياضي.

والفصل موجود وفق كراس شروط فتح مؤسسة وشركة إعلامية ومنصوص فيه الرهان الرياضي وألعاب الحظ وكله مفصل وكراس الشروط فيها قوانين مفصلة فكيف يمكن اليوم أن نغلق شركات خاصة تحي هذا القطاع؟

سأسألك سيدي الوزير أيضا عن تظاهرة أخرى في علاقة تقريبا بالعلاقات مع إيطاليا التي تمت في 24 جوان في المركب الثقافي بن عروس المركب الصيني، وقد أعطت وزارة الرياضة ترخيصا باستغلال منشأة عمومية مثل رادس لنادي ربحي ووقعت تجاوزات كبيرة ووقع نقله من هذه المؤسسة العمومية بن عروس إلى نزل الزهراء ثم إلى نزل الحمامات والأولياء وصغارنا الذين شاركوا في هذه الدورة أصبحوا يتنقلون من الحمامات الى الزهراء وكيف نتحدث هنا سيدي الوزير عن "selection" يقوم بها هذا النادي دون أن يكون "vis-à-vis" الدولتين وزارة الرياضة بتونس ووزارة الرياضة بإيطاليا.

سأدعوك سيدي الوزير، نحن حين أتينا الى هنا كان همّنا أن نشد على أيديكم ونعطيكم المقترحات في جميع القطاعات للنهوض بالقطاع الرياضي.

أدعوكم إلى الزيارات الميدانية لمختلف الدوائر ولديكم اليوم تقسيم جديد للأقاليم يمكن أن تقدم لنا السيد الوزير رؤية كما يمكن أن تقوم بجرد كل المدارس الموجودة بكل إقليم وليست لها الملاعب الرياضية التي تطور الناشئة والبناء القاعدي كما تحي المنتوج الصناعي فلماذا لم نصل اليوم لصناعة منتوج رياضي أولمبي.

أتحدث أيضا عن بنية تحتية قرابة 20 ألف متر في معتمدية منزل بوزلفة محاذية لـ "frigo" يعني 20 ألف متر يمكن أن يكون سيدي الوزير مركبا رياضيا.

كنت أتمنى أيضا أن تقول لي لدي خطة لإعادة بلورة "les instructions officielles" للتربية البدنية على مستوى المعاهد الموجودة منذ سنة 1964 كنت أتمنى أيضا سيدي الوزير أن تعطيني لمحة عن ملف التكوين المستمر للزملاء أساتذة التربية البدنية والرياضة.

أولاد الزملاء أساتذة الرياضة بلا منح جامعية وهذه جل النقاط التي أردت أن أوصلها إليك سيدي الوزير وعلى لسان الرياضة تقول لك الرياضة سيدي الوزير ورسالة للعموم "أخرجوني من كل ما هو طبقي وعرقي وسياسي" دام عزكم وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة سيرين مرابط

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثاني للزميلة المحترمة السيدة سيرين مرابط إذا نحيل إليها الكلمة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير فلتتفضل.

السيدة سيرين مرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الشباب والرياضة والوفد المرافق له،

قبل أن أبدأ فى سؤالى الشفاهى سيدى الرئيس أريد أن أذكر الحضور بما فيهم ممثلى الوظيفة التنفيذية أن هذه الجلسة هى جلسة رقابية وأن الأسئلة التى تطرح من قبل نواب الشعب هى أسئلة تخضع لنص الدستور ومقتضيات النظام الداخلى لمجلس نواب الشعب.

وكل ما يطرح فى هذه الأسئلة هى من محض الهموم والمشاكل التى ينقلها نواب الشعب من المواطن ولا تمت بأية صلة للمسائل الشخصية المتعلقة بالنائب.

فى ما يخص السؤال الذى توجهت به لسيادتكم سيدى الوزير بتاريخ 7 ماي للوزارة حول متابعة تنفيذ الوعود التي قطعتها السيد

وزير الشباب والرياضة فى ما يخص وضعية الجمعيات الرياضية والبنية التحتية بكل معتمدية الزهور والسيجومي.

أريد أن أذكر الرأى العام الوطنى أن هذا السؤال جاء بعد سلسلة طويلة وماراطون من العمل بين النائب سيرين مرابط أى شخصى المتواضع وبين وزير الشباب والرياضة، مداخلات فى الجلسات العامة الخاصة بنقاش أي قانون أو أي ميزانية تخص وزارة الشباب والرياضة وجلسات عمل فى مقر الوزارة، وأولها جلسة بتاريخ 29 ماى 2023 أى مضى أكثر من سنة على تلك الجلسة سيدي الوزير ولو تتذكر وقتها السادة المديرين الحاضرين معك قالوا لك من الجيد أن النائب يوجد الحلول ولا يشخص المشاكل وقد أوجدت الحلول ولا يوجد شيء.

زيارة ميدانية للسيد الوزير بتاريخ 12 ديسمبر للدائرة الانتخابية الزهور السيجومي.

جلسة عمل أو بالأحرى جلسة عمل أخرى بعد الزيارة الميدانية وقطع فيها السيد الوزير وجود حلول وطرح عدة وعود إثر الزيارة الميدانية بتاريخ 31 جانفي 2024 وجلسة عمل أخيرة مع المجلس المحلى بالسيجومي.

بعد كل هذا لقائل أن يقول الأكيد أن الأمور تحسنت، ونبدأ من تاريخ الزيارة الميدانية سيدى الوزير وننطلق منها كمرجع أى منذ ستة أشهر على هذا التاريخ ولكن فى واقع الأمر الأمور من سيء الى أسوأ وممثلو الوظيفة التنفيذية ساهموا بطريقة مباشرة فى ضرب مصداقية النائب ومنسوب الثقة التى استرجعناها إثر مسار 25 جويلية.

سيدى الوزير، لماذا أقول لك هذا؟ لأننا قادمون على انتخابات رئاسية والبارحة صدر الأمر الذى دعا الناخبين للانتخابات الرئاسية بتاريخ 6 أكتوبر وحين شاهدونى معك سيدى الوزير يوم 12 ديسمبر وبعرف العديد من الزملاء هنا الوضعية التى ذهبت فيها، يومها كان زوجى يعانى مشكلة صعبة جدا ولا أعرف ما الذى سيحصل له وتركته وجئت وتنقلت معك يومها الكتف بالكتف ولاحظت المناطق التى اصطحبتك إليها قلت لى كيف تعرفين كل هذه الأزقة؟ والأمن لا يعرف المنطقة التى ذهبنا إليها وهى المدرسة المهجورة واليوم لم تبنى فيها حجرة كما لم يتغير القانون والنادي الأولمبي للنقل مثل العادة نطرق الأبواب ونطلب من أى شخص لو تملك 100 ألف دينار يمكنك أن تترأس الجمعية، أو يا فلان لو ليست لديك مشكلة مع الآخرين؟ تعال لتترأس الجمعية واليوم يوجد مترشح ولا توجد جلسة عامة.

البنيات التحتية سيدى الوزير وأريد أن أذكر هذا على سبيل الذكر لا الحصر فحين يسمع الناس ماذا يقال؟ يقال بأن سيرين قالت ذلك، فأنت ستقدم لي هذه الإجابات التالية: الملعب البلدي على بلهوان بالزهور مشروع مبرمج منذ سنة 2020 وتم تخصيص تمويل قدره 650 موزعة بين 500 ألف دينار من سلطة الإشراف و150 ألف دينار من البرنامج الجهوي إضافة الى تهيئة الشبكة الكهربائية، حسنا هذه النقطة الأولى.

قاعة الملاكمة بالملاسين، انتهت أشغال إعادة تهيئتها وصيانة حجرات الملابس وبيت التسخين ووو...

النقطة الثالثة قاعة الرياضات الجماعية بحي الطيران، عرفت القاعة أشغال تهيئة بقيمة 430 ألف دينار وإحداث دار شباب بعقار المدرسة المهجورة بالسيجومي.

ثم نتحدث عن "جمعية الملاسين حى هلال sport "وخرج الممثل الشهير السيد جعفر القاسمي وأصبح هو من سلط الضوء ونحن لم نفعل شيئا، الآن نحن جميعا فى انتظار الوعود التى طرحتموها على الأقل للسيد جعفر أم يجب أن نأتى بممثل آخر يقدم لنا برنامجا آخر حتى تتحرك الأمور قليلا.

سيدى الوزير، الحقيقة أعطيتنا وعدا بالحلبة "ring" فلا يتم تركيزها منذ ستة أشهر؟ كان الأفضل لى لو استنجدت برجل أعمال لشرائها ولكن المشكل سيتم تعطيلها في الديوانة ولا يحق لي استيرادها.

جمعية الملاسين حى هلال واتحاد السيجومى والنادى الأولمبى للنقل ولا أريد أن أتحدث عن المدارج وعن عدة أمور أخرى.

لو أننا سنلخص أداء هذه الوزارة سيدى الوزير ونقوم باستطلاع رأى وسبر آراء للمواطنين حول هذه الوزارة، 90% منهم وأقول لك 90%التي أعنيها وليست التي تقدمها بلدية تونس، حيث تقول بأن التهيئة وقعت ولكن لا تجد الماء الساخن ولا توجد حجرات ملابس كيف سيستحمون بعد اللعب بالنسبة لهم 90% تم إنجازها والماء الساخن لا يمثل إلا 10%.

هل تعرف ما يقال سيدى الوزير؟ الإنجازات هى العقوبات التى تم تسليطها على تونس بحرمانها من رفع الراية الوطنية فى المحافل الدولية، هذا ملخص إنجازات الوزارة على الأقل حسب متساكنى معتمديتى الزهور والسيجومى وقد تنقلت ورأيت هذا.

وحين نعود لهذا الحادث سيدى الوزير ومن الذى سدد الفاتورة؟ الموظفون تحت سلطة إشراف السيد الوزير.

دون خوض فى التفاصيل أؤكد لك أن لدينا كل المعلومات منذ إعلامك بوقت حجب العلم حتى وصول السيد رئيس الجمهورية.

ومنذ هذه الحادثة توجهت لك سيدى الوزير بكل لطف فى جلسة عامة وقلت لك وقتها بأنه لم يبقى إلا ثلاثة أيام وتسلط علينا الوكالة عقوبات قاسية، فقلت لى الأمور تحت السيطرة ولا داعى لإرباك الرأى العام يعنى انه حين نخشى على وضعية تونس وصورتها في الخارج تتهموننا بإثارة البلبلة والتشكيك ووضع العصا في العجلة وقد سمعت سيادتك عند جواب زميلتى ربم قلت لها أنت تبالغين.

سيدى الوزير، سؤال بسيط وبسيط جدا ولكن فى الحقيقة كل الجمعيات تنتظرني وراسلتني كلها لطرحه عليك وأولها النادي الافريقى، لماذا لم يتم إلى حد الآن تمرير قانون الهياكل والجمعيات الرياضية إلى المجلس الوزاري ثم إلى المصادقة إلى مجلس نواب الشعب؟ علما أنه فى ديسمبر كنت قد صرحت فى نفس المنبر أنه فى خطوطه الأخيرة فهل يستغرق ذلك ستة شهور سيدى الوزير؟

نعود قليلا للوراء في 6 أكتوبر 2023 نشرتم في صفحة وزارتكم الرسمية تصريحا لرئيس ديوانكم يفيد أن المشروع قد تم إحالته فى نسخته النهائية إلى رئاسة الحكومة فهل مازال للآن نائما فى رئاسة الحكومة؟

يا سيدى الوزير، نتحدث عن أكثر من عام وثمانية أشهر مركون في الرفوف لصالح من؟ لصالح أي فريق؟ ولصالح أية جامعة؟ ومن وراء هذا التعطيل؟ أخبرنا اليوم لا بأس.

اليوم النادى الافريقى حقيقة يعانى وضعية كارثية لكنهم أحضروا مستشهرا وبعد ثلاث سنوات نرجع لنفس المسألة مرة

أخرى واليوم حين نتحدث عن المبادئ والأخلاق والقضية الفلسطينية وغيرها فماذا وفرت كدولة؟ وحين تقول لى هذا المستشهر سنفتح حوله ملفا فماذا وفرت للجمعيات الرياضية؟ الدولة التي تقرض نفسها 500 مليار لتمويل ميزانيتها ألا يمكنها أن تكون ضامنة للجمعيات الرياضية وتمكنها من قروض؟

حسنا النادى الافريقى وجد الحل، والنجم الرياضى الساحلى وغيره؟ خاصة أن جامعة كرة القدم تأتينا فى نهاية الموسم وتقول من لم يسدد دينه "الله غالب" وفي العام المقبل لا يمكنه اللعب يعني ليس لدينا اليوم الا الترجى الرياضى التونسى والعمران وماذا نفعل للجمعيات الأخرى سيدى الرئيس؟

اليوم على الأقل كان يجب أن يتم فرض سقف أعلى للأجور، فلنبدأ بخطوة صغيرة واليوم حين نرى الملعب التونسى كلفة أجوره 100 ألف دينار وقدم موسما استثنائيا خياليا وحصل على الكأس وحقيقة أحيي ليس أهالى باردو فقط والملعب التونسى بل أهالى الجوار ككل لأن الملعب التونسى لا توجد جمعية تختلف عليه.

وأقول هنا ليست مشكلة إمكانيات بل مشكلة التسيير وسوء إدارة والتصرف. هل فتحتم ملفات الفساد التى تتحدث عنها سيدى الوزير؟ رئيس الجامعة التونسية لكرة القدم فى السجن، أين المحاسبة والمساءلة؟ هل تمت حلحلة مشاكل الكرة فى تونس بعد قبوعه فى السجن؟

اليوم يتم إيقاف جامعة السباحة عن النشاط فى بن عروس وسأحدثك عن هذا فى التعقيب إذ لم يتبق لى الوقت.

سيدى الرئيس، سيدى الوزير، اليوم فى خضم تكتل الديون على أغلبية الأندية التونسية فأين دور المؤسسات الحكومية وعلى رأسها وزارتكم؟ ما هى خطتكم لإنقاذ نوادى عريقة من الاندثار؟ كيف تخطط الوزارة لدعم الجمعيات الرياضية ماليا خاصة فى الظروف الاقتصادية الحالية؟ هل هناك برامج جديدة لتعزيز الدعم المالى والتقنى للجمعيات؟

المحاسبة يا سيدى الوزير، متى تفتح ملفات الجمعيات والجامعات ومراقبة الرؤساء والمسؤولين الذين تعاقبوا على كل النوادي والتي شهدت أزمات؟

كيف تضمن الوزارة الشفافية فى إدارة الجمعيات الرياضية؟ وما هى الآليات المتبعة لضمان مساءلة الجمعيات الرياضية على أدائها المالي والإداري؟ وسأعود في التعقيب. شكرا.

جواب السيد وزير الشباب والرياضة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الآن نحيل الكلمة إلى السيد كمال دقيش وزير الشباب والرياضة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة

شكرا السيدة النائبة،

لدي ملاحظة "une observation préliminaire" ما تفضلت به سيادتك وتحدثت عنه بهم المنشآت الرياضية في معتمديتي الزهور والسيجومي وهذا سأتحدث عنه نقطة بنقطة ولكن ما تحدثت عنه بنسبة 99.99% عن مسألة كرة القدم والرياضة لا توجد فيها فقط كرة القدم هذا أولا وثانيا قبل أن نصل إلى التعقيب حين نتحدث عن الاحتراف في كرة القدم فالأصل أن الجمعيات لا تتوجه إلى الوزارة لتمد يدها وبهذا إما أن نكون في الاحتراف أو لا.

وحين نتحدث عن الاحتراف وعن " plafonnement des salaires " فيجب أن تعرفي أن هذه المسألة وزارة الشباب والرياضة عارضتها كما عارضها العديد من الجمعيات أيضا لأنهم يقولون نحن على المستوى الافريقي إذا ستقوم بـ "plafonnement" فإنك هنا ستضرب المنافسة وتتركنا أمام الفرق الافريقية وكأنها " une sorte de pénalisation" وهذه إحدى الملاحظات التي أردت أن أسوقها قبل أن نصل للتعقيب لأنه يمكن ألا يتوفر لنا الوقت.

بالنسبة إلى الإجابة عن الأسئلة هنا حول ملعب علي البلهوان بالملاسين هذا الملعب الذي تنشط به جمعية النادي الأولمبي للنقل لكرة القدم رصدت له اعتمادات مالية بين سنتي 2016 و2020 تناهز 1.8 مليون دينار لتهيئته وتأهيله وقد شملت التدخلات إعادة التعشيب الاصطناعي للميدان الرئيسي وحجرات الملابس والتجهيزات الصحية وتهيئة الأسيجة وتعليتها ومراجعة الشبكة الكهربائية وتنوير الملعب الفرعي وتهيئة مضمار ألعاب القوى وقد انتهت الأشغال ومشروع تعشيب اصطناعي للملعب الفرعي وتهيئة حجرات الملابس الذي انطلق خلال شهر أفريل 2024 وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز 90%.

أما في خصوص الطلبات المثارة خلال الزيارة والتي تمت مناقشتها في جلسة العمل المنعقدة بمقر الوزارة يوم 31 جانفي 2024 والمتعلقة خاصة بمقترح بناء مدارج بهذا الملعب بكلفة قدرها 3 مليون دينار الذي تقدمت به النائبة المحترمة على مجلس نواب الشعب السيدة سيرين مرابط، فقد تم التأكيد على أنه بقطع النظر على أن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025 الذي يعتبر الإطار المرجعي لترسيم المشاريع بالميزانية على الاستحالة الفنية والأمنية لبناء مدارج بهذا الملعب وذلك بسبب أن هذا الملعب محاط بالمساكن من الجهات الثلاث هذا ملعب "terrain enclavé" وتوجد استحالة فنية حيث لا يمكن إحداث "les gradins" فيه.

حول ملعب الطيران بالملاسين تمت خلال الزيارة المطالبة بصيانة العشب الطبيعي وشبكة الري الآلي بالملعب وتوفير التجهيزات الضرورية له وقد أبدت بلدية تونس خلال جلسة العمل المنعقدة بمقر الوزارة يوم 31 جانفي 2024 استعدادها للقيام بالأشغال المطلوبة لتأهيل هذا الملعب بشرط أن تتقدم الجمعية بطلب رسمي لاستغلاله حيث أن جمعية الأولمبي للنقل لم تعد تنشط بهذا الملعب وقد تولت البلدية القيام بإنجاز أشغال الصيانة المطلوبة.

لا أعرف إن كنت على دراية أم لا بأن جمعية الأولمبي للنقل "CET" قد حضروا مؤخرا لدى وزارة الشباب والرياضة وتم الخوض في كل النقاط العالقة التي تحدثنا عنها مع "CET" تحدثنا فيها جميعها وهناك أموال مرصودة لهم وأريد أن أقول شيئا لدينا 2007 جمعية رياضية والدولة لو تعطي لكل جمعية 100 دينار فيمكن لميزانية الدولة أن تندثر، إذن يجب أخذ هذا بعين الاعتبار.

مسألة أخرى أريد أن أتحدث عنها دوما فإن بالنسبة إلى هذه الملاعب 99% منها تعود للبلدية وليس لوزارة الشباب والرياضة إذن تدخل وزارة الشباب والرياضة يكون عادة لإنقاذ هذه الملاعب وهي تكون مثل ملعب الطيران تكون تابعة للبلدية وهنا أتوجه للبلديات ليساعدونا في هذا المستوى وأعرف أنهم أيضا لديهم العديد من المشاكل لكن وزارة الشباب والرياضة لا يمكنها أن تتعهد بكافة الملاعب الموجودة على تراب الجمهورية التونسية قانونا ليست تابعة لها.

حول قاعة الملاكمة بالملعب البلدي علي البلهوان، القاعة في حالة جيدة حيث تمت تهيئتها بكلفة قدرها 370 الف دينار وقد تعهدت الوزارة بدعمها بالتجهيزات عن طريق المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بتونس التي قامت بتوفير بعض التجهيزات والأثاث الرياضي في انتظار إتمام إجراءات تنفيذ صفقة اقتناء تجهيزات رياضية خاصة بالرياضات الدفاعية من طرف مصالح وزارة الشباب والرياضة والتي بصدد التسليم.

إن كان لديك "ring" في الخارج وتريدين إدخاله يمكنك ذلك وهنا توجد "une exonération" دولية أظن المسألة التي ذكرتها إن كان لديك تجهيزات بالخارج ولكن هناك تعطيل في الديوانة هذا غير صحيح لأن التجهيزات الرياضية يتم جلبها ونسلم في شأنها وثيقة من وزارة الشباب والرياضة ولا تدفع الأداءات لأن هذه مسألة قانونية والقانون أصبح يسمح أخيرا باستيراد هذه التجهيزات الرياضية.

حول قاعة الرياضة الجماعية بحي الطيران بالملاسين، القاعة في حالة جيدة حيث تمت تهيئتها خلال سنة 2017 و2018 بكلفة قدرها 570 ألف دينار وقد تمت خلال الزيارة معاينة بعض التصدع الموضعي البسيط بأرضية القاعة حيث تعهدت مصالح بلدية تونس خلال الجلسة المنعقدة بمقر الوزارة بإصلاحها.

بخصوص المدرسة المهجورة بالسيجومي، أمام الصعوبات المحلية في توفير عقار ملائم لمشروع بناء دار الشباب بالسيجومي الذي رصدت له وزارة الشباب والرياضة اعتمادات مالية قدرها 70 ألف دينار بعنوان الدراسات الفنية، تم باقتراح من الجهة معاينة عقار كان مبرمجا كفضاء مدرسي يسمى المدرسة المهجورة بمنطقة النجاة بمعتمدية السيجومي لتركيز مشروع دار الشباب وقد تولت الوزارة توجيه مكتوب في الغرض إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لطلب تخصيص العقار للمشروع المذكور خلال شهر فيفري 2024.

إذن هذه المسألة أحلناها إلى أملاك الدولة وتعرفين ليس لدينا أي دخل في هذا على المستوى القانوني، وبالنسبة للمدرسة المهجورة أردنا أن تكون دارا للشباب وراسلنا وزارة أملاك الدولة وهي بصدد دراسة المسألة مشكورة لتخصيص هذا العقار.

بالنسبة إلى مشروع إحداث حديقة الرياضة بحي هلال بالسيجومي الذي رصدت له الوزارة اعتمادات مالية تقدر بـ 850 ألف دينار لبناء حجرات ملابس وتعشيب الملعب وتنويره وقد تم إنجاز عدة طلبات عروض غير مثمرة بسبب ارتفاع كلفة المشروع وللغرض فقد تم الاتفاق على تحيين الدراسة خلال الجلسة المنعقدة بمقر الوزارة يوم 5 فيفري 2024 بحضور جميع المتدخلين والاتفاق على بناء حجرات الملابس وملعب معشب بمساحة 5 آلاف متر مربع مع تعهد الوزارة بتوفير الفارق في كلفة المشروع على ضوء نتائج تقييم العروض.

هذا بالنسبة إلى حي هلال تعرفين أننا دعونا المتدخلين فعلا في هذه المسألة، بقطع النظر عن الفنان وهو مشكور ونحن نقول شكرا لكل من يساعدنا ودعونا السيدة وأظن أنك تعرفينها السيدة النائبة ومعها الأطفال الصغار المعنيين بهذا المشروع وقلنا لهم ما الذي تخيرون أن يكون مركبا ثقافيا أو ملعب حي؟ وفي كل حالة وضحنا لهم الميزانية وإن لم نتمكن من تغطية كل التكلفة فإن الوزارة ستعطي "différentiel" وهنا مررنا للدراسات وبصدد طلب العروض وأعرف أن هناك عزوفا من الشركات الخاصة للتعامل و"لا نغطي عين الشمس بالغربال" في مثل هذه المشاريع ورغم ذلك فإننا نتقدم في هذا المشروع وهو تشاركي.

حول وضعية جمعية النادي الأولمبي للنقل فهي تنشط ضمن فرق رابطة الهواة مستوى أول لكرة القدم بعنوان الموسم الرياضي 2023-2024 وهنا سألخص حتى لا أتجاوز عشر دقائق.

الملف القانوني لـ "CET" لم يكن "valable légalement" ومع ذلك ساعدناهم ومنحناهم "dérogation" لإعداد ملفهم وقلنا لهم سنفتح القسط الأول وكذلك القسط الثاني وحضروا آخر مرة يوم 21 جوان يعني لم يمر أسبوعان على هذه المسألة وقد رأينا المسائل العالقة وقالوا لنا بأن ما وقع يعتبر "tolérance" من وزارة الشباب والرياضة ونحن نقوم بمساعدة "CET".

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل ترغب الزميلة في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، حتى نضع الأمور في إطارها نحن نعمل لصالح نفس الدولة ولدينا نفس المشاغل ونفس الأهداف ونريد أن نكمل بعضنا لأنه عندما يقال "نغطي عين الشمس بالغربال" و"أنتم تبالغون" وغيره... وكأننا في صدام في حين أنا الأمر ليس كذلك.

تابعت كلامك ومداخلتك بكل انتباه، وقد ورد فيها: "تحدثنا، جاءنا، جاؤونا، زيارة ميدانية..." سيدي الوزير، المواطن والشخص الذي ينتظرني من خلال الوعود ليس في حاجة إلى "تحدثنا" وقرأت لك المعطيات سيدي الوزير ومحضر الجلسة الذي وقع بيننا والبيان الذي نشر على صفحة الوزارة وقرأتها عمدا وقدمت لك الأرقام حتى لا تعيد ذكرها لي وهذا ما حصل وعندما تقول لي عقدت جلسة يوم 21 جوان مع "CET" والمكتوب أرسلته منذ 7 ماي، والأجدر سيدي الوزير، لو كنت تريدني أن أكون على علم، منذ يوم 21 جوان أي تجاوزنا تسعة أيام أو عشرة أيام كان من الممكن أن تجيبني بمكتوب، وقانون الهياكل الرياضية الذي سألتك عنه الآن وهو محور مداخلتي كلها بنسبة 70% منها لم تجبني عنه ولا بكلمة.

وأواصل سيدي الوزير فقد قلت ليس صحيحا تعطيل مرور التجهيزات الرياضية في الديوانة ولا أعرف لو يمكن للكاميرا أن تعرض هذا أم لا (عرضت السيدة النائبة شاشة الهاتف الجوال)؟ ولكن يمكن أن تدخلوا لصفحتي وتكتبوا كلمة وصول في صفحتي وسترون النتيجة، ستجدون وصول للأحذية الرياضية من كندا الى ميناء رادس في انتظار إتمام الإجراءات الديوانية بتاريخ 19 ديسمبر 2020 أي منذ أربع سنوات منذ استوردت أحذية ومعدات رياضية وحجزت في الديوانية ثم أعطيناها الى "ETSS" لأنني عندما أتحدث سيدي الوزير لا أريد فقط التشاجر.

بخصوص المدرسة المهجورة، وزارة أملاك الدولة بصدد دراسة العقار لمعاينة الوضعية العقارية، سيدي الوزير نتحدث عن وزارة لوزارة يعني في نفس الدولة وفي تكامل يعني تجلسون مع بعضكم في نفس طاولة المجلس الوزاري وستقدم لك تفويتا أو تخصيصا، هذا أمر غير عادي.

تحدثني عن ملاعب الحي ومن سينشئ 100 ملعب حي، في الوردية زميلي محمد أمين الورغي وهو ليس هنا، هناك من تعهد له بملعب حي لم يتمكن من إحداثه، وأيضا هناك وعود ملعب حي في الوردية بـ 100 ألف دينار.

وتتحدث عن ملعب حي هلال والملاسين الرياضي فالمشروع مبرمج منذ 2019 والدراسات التي تحدثت عنها السيد الوزير والاعتمادات المقدرة بـ 70 ألف دينار، بالطبع لن تجد أي شركة ولا وكالة للقيام بدراسات بهذا المبلغ في 2019.

والمشروع بكلفة 800 ألف دينار لإحداث حديقة رياضية بحي هلال تتضمن ملعب كرة قدم مصغر معشب اصطناعيا وحجرات ملابس وإنارة كما ستتم برمجة ملاعب اختصاص كرة اليد، إذا 800 ألف دينار لا يمكنها توفير كل ذلك ولو تتكفل الوزارة باستكمال ما تبقى فكما قلت ليس لديك فقط معتمدية الزهور السيجومي كيف ولديك مشاريع أخرى في الانتظار؟

أنا أتحدث "en cohérence" لذلك أقول يجب أن تكون هناك استراتيجية دولة، استراتيجية وزارة ولو تخرج اليوم للرأي العام وتقول لهم كل ستة أشهر أقوم بالتركيز على ولاية معينة وكل ولاية أنتهي منها أمر إلى ولاية أخرى ونستغني عن الرفاهية "le luxe" ولا يجب إحداث ملاعب أحياء في كل مكان ثم يتم إتلافها ولا تجد لها حتى حارسا من المنطقة يحرسه فيتم سرقته ورأينا هذا في الملاسين هناك قاعة لم يتم استعمالها بتاتا وتم إتلافها بتلك الطريقة سيدي الوزير.

هذا دون الحديث عن "بئر عنيبة" وعن غيره وتحدثنا عما تقيدنا به يومها في الزيارة الميدانية.

اليوم سيدي الوزير، جامعة السباحة تبعث إرسالية لرؤساء النوادي وتقول لهم سنوقف العمل باستثناء المنتخبات الوطنية التي لها مباريات أو ما شابه ذلك، عفوا سأقرأ عليك المراسلة وهناك نادي في بن عروس ينشط والأولياء سددوا المعلوم فماذا نفعل لهم؟

اليوم حين تقول الشباب والرياضة هناك الرياضة للجميع واليوم الهدف "l'objectif" ليس الرياضة للرياضة لا، بل الرياضة حماية من المخدرات واليوم حين يخرج الشباب في الصيف ليبقى في أشعة الشمس وفي الأحياء والمقاهي فأين هي الرياضة للرياضة؟ لا وجود لها، يعني أن الرياضة اليوم لمن استطاع إليها سبيلا ولديه الإمكانيات لينشط في القطاع الخاص فقط لا غير، وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هل يرغب السيد الوزير في تقديم بعض التوضيحات والمعطيات الإضافية في شكل حوصلة لمدة تتراوح بين خمس وعشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة

المعذرة سيدي الرئيس عشر وخمس دقائق بالنسبة إلى المداخلتين أليس كذلك؟ حتى أعرف الحوصلة حسنا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الحوصلة بالنسبة إلى المداخلتين.

السيد وزير الشباب والرياضة

شكرا، بالنسبة إلى المداخلتين والتعقيب وهنا أسوق ملاحظة بالنسبة إلى المداخلة الأولى ثم ملاحظة أو ملاحظات بالنسبة إلى المداخلة الثانية.

بالنسبة إلى المداخلة الأولى وأريد أن أؤكد على مسألة فإن وجود شركات رهان رياضية الآن تنشط وتدر أموالا كثيرة لا يعني أن هذه الشركات لها الترخيص لممارسة نشاط الرهان الرياضي، من الممكن أن لديها إمكانية ان تنشط في ما يعبر عنه بالإعلامية وهي مسألة أخرى ولكن الإعلامية لا تعني الرهان الرياضي، ونعود إلى أن المبدأ هو أن الرهان الرياضي فيه احتكار للدولة حتى نكون واضحين على المستوى القانوني والشخص الذي يريد أن ينشط في الإعلامية فهذا المجال مفتوح يمكن له ذلك ولكن ينشط في أي نشاط يهم الإعلامية ولكن لا يدخل في الرهان الرياضي لأنه يرجع إلى الدولة.

إذن مثلما تحدثت منذ حين قلنا بأن كافة هذه الشركات وأعي ما أقول تنشط خارج النطاق القانوني ولكن هذا لا يعني أننا متواجدون لإقصاء هذه الشركات وأريد أن تصل هذه الرسالة كذلك لهذه الشركات فالدولة غير موجودة للإقصاء.

وهنا نعرف أن هذا السوق يتسع للجميع وحين أحدثنا اللزمة فهي لن تقصي كل هؤلاء وأعيد من جديد الذين يخشون أن اللزمة أو قانون الرهان الرياضي سيقصيهم هم مخطئون ونفس التمشي بالنسبة للسوق السوداء وبالنسبة لما يعبر عنه بالاقتصاد الموازي ولا مبرر لإقصاء هؤلاء الناس ولكن على الأقل تعالوا للعمل في الإطار القانوني ولا تعملوا في السوق الموازية وتحدثون ما نسميه "concurrence parasitaire" لأن الجميع قد يخسرون في هذه المسألة.

كذلك في ما يهم المسألة الثانية التي أثارتها السيدة سيرين مرابط في ما يخص الهياكل الرياضية وقالت لي 70% من مداخلتي تتحدث عن ذلك ولم تجبني، لم أجبك لأنني اعتقدت أن المداخلة وسؤالك الذي وصلنا يتحدث عن الملاسين وعن "CET" وليس عن الهياكل، ولكن سأجيبك عن الهياكل الرياضية برحابة صدر لأن الهجومات والانتقادات الموجهة لنا في خصوص هذا النص القانوني لا تحصى ولا تعد.

وسأشرح لك التمشي عملنا كثيرا على هذا النص وهو ليس نصا سهلا منذ عام 1995 يناهز ثلاثين سنة واكتمل هذا النص ولكن يجب أن تعرفي أنه يمر عبر "processus" وقد عرضناه على رئاسة الحكومة التي وزعته بدورها منذ أشهر عديدة على كافة الوزارات وكل وزارة لها وقتها وأعادوا لنا ملاحظاتهم، وحين تكلم السيد رئيس الديوان وقتها في أكتوبر وقال أن النص اكتمل أجابتنا وزارات معينة ولا أريد ذكر الوزارة بصفة خاصة قالت بأن لدينا " un statut spécial" يجب أن تأخذوه بعين الاعتبار ولو نغير حرفا في هذا النص فإن كل النص يجب أن يتغير، ومع ذلك هذا ما فعلناه ثم اكتملنا من جديد أعدنا هذا النص إلى رئاسة الحكومة التي أعادت مراجعتنا من جديد وسأمدك بالخفايا حيث قالت أن هناك أحكاما في هذا المشروع ونخير أن تخرج على المستوى الترتيبي يعني من أجل مرونة النص، أي حين تكون هناك هياكل وقع إحداثها بالنسبة لتركيبتها وما إلى ذلك نرجعها لتخرج عن طريق نصوص ترتيبية، ولقد قدمنا ملاحظاتنا وقلنا بأنه لمصداقية هذا النص نريد أن يعرض على مجلس النواب وحتى لو تعطل وحين تكون هناك أحكاما قانونية صحيح أنه يمكن أن تتعطل قليلا ولكن نريد أن تمر على مجلس النواب حتى بالنسبة إلى المسائل التي يمكن أن تكون ترتيبية والناس لا يعرفون ذلك.

وقد أنهينا الآن كافة هذه المسائل وأعدناه لرئاسة الحكومة من أجل أن يعرض النص متكاملا بين أيديكم على كافة الأوجه على

مستوى الشكل والمضمون وتعرفون أن هذا ليس نصا عاديا وفعلا هو سينظف الساحة على مستوى الشفافية وعلى مستوى العدالة الرياضية وكما تعرفون الآن أن هناك العديد يشككون حتى في العدالة الرياضية في مستوى مسألة الولوج إلى الهياكل الرياضية التي أصبحت الآن إقصائية للغاية وقد يعمد رئيس فيدرالية إلى تقديم نصوص على المقاس.

إذا كل هذا موجود والمسألة التي يمكن أن يخشاها العديد أنه يمكن أن يكون هناك هيكل أفقي وهو الذي سيجاري المسائل التأديبية والمسائل المالية والإدارية ولعلمكم فإن أكثر معارضي هذا النص القانوني يعارضون هذه الهيئة وليس مسألة "les mandats" وأنه يمكن أن تكون هذه دورتهم الأخيرة وهذا بالنسبة لهم مسألة تافهة ولكن بالنسبة لهم هذا الهيكل الذي يمكن بضغط زر يمكن أن تعرف الميزانية المخصصة للهيكل الرياضي ومداخيله ونفقاته وهو ما يخشون منه.

أنت تحدثت عن النادي الافريقي وعن الملعب التونسي، فهناك مسائل لا تعرفونها كما لا يعرفها الرأي العام، نحن يوميا نجري اتصالاتنا ونلتقي في الوزارة وخارجها يعني حين أخلع كسوتي وأعود رياضيا قديما وأتحدث مع رؤساء الجامعات أو رؤساء الجمعيات كأنني لاعب مثلهم لأنني أعرف مشاكلهم المالية وأعرف وضعياتهم، الملعب التونسي إلى يومنا هذا نحن باتصال معهم ومع مسؤوليهم لمراجعة المسائل المالية معه.

النادي الافريقي وهذا ما لا يعرفه الناس، وزارة الشباب والرياضة كان لها دور إيجابي في تواجد هذا المستشهر وفي إعانة النادي الافريقي كنادي عريق ليحل مشاكله المالية لأننا نزع "casquette" الوزارة وأعضاء الديوان ونحاول أن يطرق كل منّا الأبواب لمساعدة كافة النوادي وليس فقط النوادي الأربعة، ولكن أيضا أتوجه للنوادي ساعدونا قليلا فنحن نتحدث عن الاحتراف الذي يقتضي أن النادي الكبير أو الصغير عندما تكون محترفا لا تتصل بالوزارة صحيح الوزارة تساعد ولكن هناك مسألة مهمة هو أن الوزارة تابعة للدولة والدولة لها ظروف اقتصادية معينة.

فالدولة في إطار الشح المائي وشح العديد من الموارد يعني الزيت والزبدة وغيرها فلا يمكن أن أعرض على مجلس الوزراء مثلا إمكانية بناء ملعب بـ 600 مليار ويجب أن نكون واقعيين فنحن " dans une marge extrêmement réduite" فأصبحنا نتحدث بصفة شخصية مع رجال الأعمال ومع المستثمرين التونسيين والأجانب حتى نتمكن من توفير السيولة للنوادي الرياضية وهو في الواقع ليس دورنا.

ويمكن أن أقول بأننا نجحنا في هذه المسألة في العديد من المرات لأنه حين يتحدث الوزير مع مستشهر أو مع مستثمر هنالك مصداقية ولمن لا يمكن أن نتجاوز هذه المسألة لذلك نتحدث عن "PPP" و" crowdfunding" و"RSE" وفي آخر مرة "CBF" أي"comité bancaire et financière" حيث جاؤوا للوزارة و"BNA" والعديد و"FTUSA" أيضا جاءتنا للوزارة لأننا نطلب منهم أن يساعدونا على مستوى تمويل الجمعيات وهنا حين أقول تمويل الجمعيات فإنني لا أعني فقط الجمعيات الكبيرة هناك جمعيات فيها المئات أو الآلاف من الفتيان والفتيات الصغار الذين يعتبرون مجازين ويجب مدهم بالمال.

فبالنسبة إلينا المسألة المالية هي أولوية ولكن يجب أن يساعدنا الجميع بما فيهم النواب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد كمال دقيش وزير الشباب والرياضة مع تقديرنا له ولكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتمكين السيد الوزير من المغادرة لننتقل بعدها الى النقطة الموالية في جدول أعمالنا.

(كانت الساعة الحادية عشرة إلا ربع صباحا)

استئناف الجلسة

وتوجيه سؤال شفاهي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

(كانت الساعة الحادية عشرة إلا خمس دقائق صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نواصل أشغال جلستنا في جزئها المخصص للأسئلة الشفاهية ولا يفوتني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد محمد الرقيق وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وكافة أعضاء الوفد المرافق له من سامي إطارات الوزارة.

لدينا سؤال شفاهي وحيد موجه إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ومثلما تنص عليه أحكام الفصل 130 من النظام الداخلي وكما جرى به العمل يتولى النائب المعني عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فيما يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز أيضا عشر دقائق وللنائب فقط الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك تقديم توضيحات إضافية لمدة خمس دقائق على أقصى تقدير.

إذن السؤال الشفاهي الوحيد للزميل المحترم السيد شفيق زعفوري، الكلمة إذا للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير فليتفضل، المقعد رقم 72.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد شفيق زعفوري

السيد شفيق زعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيادة الرئيس،

شكرا سيادة وزير أملاك الدولة على رحابة صدركم وعلى تفاعلكم السريع بخصوص هذا الموضوع وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على اهتمامكم الجدي والمسبق لهذا الموضوع والتفكير الفعلي لإيجاد الحلول، كما أن هذا الموضوع شائك ومتشعب من الناحية القانونية.

كما هو معلوم فقد فاقت نسبة الأراضي الاشتراكية التي تمت تسويتها نسبة 83 % وبالتالي فإننا نثمن ذلك.

وبالمناسبة نثمن مجهود إدارتكم الجهوية بسيدي بوزيد بتدخلكم السريع لحل كل الإشكاليات لإنجاز الطريق الاستثمارية 313 الرابط بين صفاقس والقصرين مرورا بسيدي بوزيد.

سيدي الكريم، تم استقبالكم من طرف سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 18 مارس 2024 بقصر قرطاج وقد تناولت المقابلة موضوع الأراضي الاشتراكية التي لم يتم تسويتها بعد والتي تعد مساحتها حوالي300 ألف هكتار حيث أكد رئيس الجمهورية على أن التشريع الجاري به العمل اليوم لم يؤدي في أكثر المناطق إلى حد اليوم إلا إلى الحث على الفساد خاصة على مستوى لجان التصرف.

سؤال: هل تطرقتم إلى هذا الفساد وكيف ستتم المحاسبة؟

وعلى غرار ما ذكره سيادة رئيس الجمهورية، فإن الأمر أو التشريع الجاري به العمل لتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية يعتبر أيضا تشريع معطل ويقصي الفلاحين من الاندماج في الحركة الاقتصادية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

تمت تسوية 555 وضعية فقط من وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية إلى حدود جوان 2020 على مساحة حوالي 5200 هكتار.

فإذا كانت كل هاته التسوية تحت الأمر 1870 الصادر في 2015، فإن المسألة تتطلب أكثر من 400 سنة لتسوية 350 ألف هكتار المتبقية والتي يقع أغلبها بالمناطق الداخلية.

المناطق الداخلية: هي لغز تائه في هذا الوطن وبالتالي وجب التدخل الجدي في هاته الولايات التي لم تحظ بحقها فيما يخص هذا الموضوع أول المشروع المهم من بينها سيدي بوزيد، فبالرغم من كل هذا التهميش فهي تحظى بالمراتب الأولى من حيث الإنتاج الفلاحي من خضروات ومن أشجار زيتون إلى غير ذلك.

ويهدف مشروع تسوية وضعيات المستغلين إلى:

-تمكين المتصرفين من سند الملكية،

-الحصول على المنح والقروض البنكية،

-تثمين العقارات التي لا يتجاوز سعر المتر المربع الواحد دينار ونصف،

-الحفاظ على الأراضي الفلاحية من الغزو العمراني.

هاته المرحلة، كان من المفروض أن تنجز منذ سنوات ولكن ومع الأسف ومع العجز القانوني في تسوية هاته الوضعية مرفوقا بعدة عوامل أخرى مفتعلة، فقد حان الوقت للتدارك، فنحن في مرحلة تتطلب تنقيح أو إلغاء العديد من الأوامر أو القوانين، كما أننا في أمس الحاجة إلى قوانين ثورية موجهة بالأساس إلى الفلاحة والطاقة تحسبا لكل ما يحدث في هذا العالم من تغييرات مناخية وعلى مستوى الأمن الغذائي.

سيدي الكريم، من بين هاته الأوامر وأنتم من رجال القانون وأنتم أدرى والتي يجب تنقيحها الأمر 1870 في نقطة التقيد بالإسناد هذه النقطة من عهد الاستعمار.

سيدي الكريم، عندما تذهب لاستخراج مضمون وفاة الجد أو الأب تجد أنه تم تسجيله أعزب ويطالبك بأن تأتيه بعقد زواج من 1950 ومضامين للأخوة والأخوة يوجد من بينهم من توفي أو هو موجود بالخارج ثم تحال على المحكمة خذ وهات وتنسى القضية الأساسية وتتوقف عن ذلك وهذا لا يعد من الإشكالات البسيطة.

وبالتالي فإن الاكتفاء بالإشهار والمعاينة المشتركة والاستغلال المحكم لمستغلي الأرض قد يسهل الأمر إلى أكثر من 70 %.

الإشكال الثاني: وهو الأمر الحكومي المتعلق بضبط قيمة البيع بالمراكنة لهذه العقارات والتي وجب فيها تحديد النسبة مع مراعاة الوضعية المزرية التي وصل لها الفلاح البسيط من غلاء أدوية والأعلاف، وجفاف إلى غير ذلك.

وبالتالي وجب مراعاة كل ذلك قبل تحديد هذا السعر.

سيدي الكريم، بالنسبة إلى الفلاح، الحصول على إعانة الحكومة أو القروض البنكية رحلة شاقة، أغلبها مآلها الفشل وعدم الوصول إلى المبتغى، الفلاح اليوم عندما يريد أن يتحصل على قرض فلا يريد الحصول عليه ليسرقه ولهرب ويعيش بالخارج لا في سويسرا ولا في فرنسا الفلاح أصلا لا يعرف العيش إلا في أرضه لا يعرف أي مكان آخر فحتى عندما تأخذه للمدينة لا يحسن العيش فيها، أرضه هي عرضه أرضه تعد شرف بالنسبة له لا يمكنه الاستغناء عنها، اليوم القروض تعطى لمن سرقها ووضعها في جيبه وهرب بها للخارج فإن الفلاح لا يفعل هذا، لا يحسن العيش سوى في أرضه المسكين.

تمليك الفلاحين لأراضيهم هي حرية بالنسبة له، هي هوية اليوم يقول أرضي وهو منحني الرأس، الأرض الذي يخدمها أكثر من ستين وسبعين سنة ولا يملك وثيقة تثبت أنها بالأساس أرضه، المسألة هنا لم تعد مسألة إرادة أو أوامر أو قوانين المسألة بالأساس إنسانية وأخلاقية، بالنسبة للفلاح هي مسألة إثبات وجود وبالنسبة للأنظمة هي مسألة عدم اعتراف وعدم اعتبار للفلاح بالمناطق الداخلية.

وبالتالي نداء إلى السيد رئيس الجمهورية، إلى السيد رئيس الحكومة، إلى السيد وزير الفلاحة، إلى السيد وزير المالية، إلى السيد المدير العام للبنك الفلاحي، إلى السيد وزير الطاقة، الدفع بالاستثمار لن يتحقق مادام الفلاح يعيش في الوضعية الحالية.

وأخيرا وقبل أن أعيد طرح السؤال كما ورد على سيادتكم في المراسلة سأصف لك مشهدا بسيطا: فلاح بصدد إنجاز بئر أنبوبية ويتعرض إلى الابتزاز من كل الأطراف وإجباره على دفع الرشاوي لاستكمال مشروعه في أرض بالأساس هو لا يمتلك فيها سند ملكية يحميه من ذلك وامرأة كادحة تتنقل للعمل في نفس الأرض بطريقة ليس فيها أبسط مقومات الحماية: لا تغطية اجتماعية حتى العداد الكهربائي غير قانوني ويجب الدفع كي تتمكن من كل شيء.

وعند المحصول مرحبا بك في بلدك الذي لا يعترف بك سيدي الفلاح.

عن أي عدالة اجتماعية نتكلم؟ وشكرا ولك مني كل الاحترام.

جواب السيد وزير أملا ك الدولة والشؤون العقارية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيد محمد الرقيق وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد محمد الرقيق، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد والسيدة نائبا رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة النواب الأفاضل،

شكرا لكم على هذه الفرصة المتاحة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للإجابة على سؤال شفاهي توجه به السيد النائب شفيق زعفوري طبقا لأحكام الفصل 114 من الدستور والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

وقد تعلق السؤال الشفاهي بالوضعية العقارية خاصة بولايات الوسط والجنوب والحلول الممكنة لتسويتها من خلال تسليم المتصرفين فيها لحجج ملكية حتى يتمكن الفلاحون من الحصول على مختلف التسهيلات الإدارية ومنها القروض والمنح وبالتبعية دخول هذه العقارات في الدورة الاقتصادية.

السادة النواب، تعلمون أن العقار يمثل دعامة الاستثمار سواء كان ذلك العقار على ملك الخواص أو على ملك الدولة ويقتضي حسن توظيفه تحيين وضعيته العقارية حتى تكون الوضعية العقارية مطهرة ويمكن لذلك العقار أن يدخل للدورة الاقتصادية وأن يكون آداة للائتمان، آداة للقروض وهو ما يقتضي بالضرورة تطهير هذه الوضعيات العقارية وهي في أغلبها وضعيات عقارية معقدة.

وقد أشار السيد النائب في أول تدخله للأراضي الاشتراكية وأود في هذا المجال أن أوضح أن أغلب الأراضي الاشتراكية تمت تصفيتها وتم إسنادها على وجه الملكية الفردية ولم تبقى سوى النواة الصلبة في حدود 300 ألف هكتار وأغلب هذه المساحات توجد بها إشكالات خاصة من حيث الحدود وهناك تداخل في الحدود وهناك تداخل في تحديد هذه الأراضي.

كانت هناك محاولة في قانون 2016 لفض هذا الإشكال ووقع التنصيص على أن يقع تحديد هذه الأراضي من قبل أوامر فردية تصدر لتحديد الأراضي الاشتراكية لكن بالرغم من مرور خمس سنوات وقد ضبط المشرع في ذلك الوقت في سنة 2016 خمس سنوات لإتمام هذه المهمة لكن انقضت الخمس سنوات ولم يصدر أي أمر في ذلك ولم يقع تحديد الأراضي الاشتراكية لعدة صعوبات: صعوبات إدارية ومالية ومن بينها أن القانون لم يوضح الجهة التي ستتكفل بالقيام بهذه الإجراءات ونحن الآن نشتغل على هذا الملف ومن بين الحلول المقترحة، أن يقع إسناد الاختصاص في تحديد هذا الرصيد العقاري للمحكمة العقارية بوصفها الجهة المختصة في الجانب العقاري لفهم هذه الإشكاليات ولتحديد الأراضي الاشتراكية ثم إسنادها لكن ستسند في شكل ملكية جماعية وبالتالي ليس الفرد هو من يملك تلك القطعة بل المجموعة وعندما يقع تمييز هذه العقارات برسوم عقارية مستقلة يمكن توظيفها بشكل جماعي وتصبح المجموعة هي التي تقرر طريقة استغلال تلك الأرض ومن بين الإمكانيات المتاحة إمكانية استغلالها في الطاقات المتجددة أو في إحداث أي صنف من أصناف الشركات سواء كانت شركات تجارية أو شركات أهلية أي صنف لاستغلال تلك الأراضي.

وبالتالي لابد من تصفية هذا الرصيد العقاري المتبقي في الأراضي الاشتراكية وهو في حدود 300 ألف هكتار متواجدة أساسا في 11 ولاية في مناطق الجنوب التونسي والوزارة بالشراكة مع الأطراف المتدخلة وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الفلاحة هناك لجنة متعددة الاختصاصات على مستوى وزارة أملاك الدولة تشتغل على هذا الملف بغية تحيين قانون 2016 ولإيجاد الحلول العملية لتحيين الوضعية العقارية لهذه الأراضي وإدراجها في الدورة الاقتصادية، هذا فيما يخص الأراضي الاشتراكية لكن هناك وضعيات عقارية أخرى.

وقبل ذلك وقبل أن أتعرض للمحاور الأربعة للإجابة عن سؤال السيد النائب المحترم، أود الإشارة إلى أن وزارة أملاك الدولة تشتغل على ملف التسويات وتسويات الوضعيات العقارية ليس فقط المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ولكن أيضا العقارات المبنية على أرض الدولة والتجمعات السكنية التي وقع بناؤها على أرض الدولة وكذلك أملاك الأجانب.

إذن ثلاثة ملفات للتسوية:

تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،

تسوية أملاك الأجانب،

وتسوية التجمعات السكانية المبنية على أرض الدولة وهي مساحات شاسعة، تسوية 150 ألف مسكن مقام على 12 ألف هكتار على ملك الدولة شريطة أن يكون البناء عن حسن نية ويكون البناء قبل سنة 2000 وهناك وحدة تصرف حسب الأهداف يعهد لها مهمة تسوية هذه الوضعيات العقارية وإفراد تلك العقارات برسوم عقارية مستقلة قصد إدخالها في الدورة الاقتصادية.

كذلك بالنسبة إلى أملاك الأجانب: الإدارة العامة لأملاك الأجانب تهتم بتصفية هذا الرصيد العقاري وتجتمع اللجنة الوطنية بمعدل كل شهرين أو ثلاثة للنظر في عدد هام من الملفات والتفويت في تلك العقارات للشاغلين عن حسن نية أو للمتسوغين لتلك العقارات شريطة توفر الشروط القانونية.

أما فيما يتعلق بالعقارات الفلاحية: موضوع سؤال النائب المحترم فإن الوزارة تعمل على تسوية وضعية المستغلين والمتصرفين فيها من خلال تمكينهم من سندات ملكية كلما توفرت الشروط المستوجبة وتشمل هذه التسوية عديد الوضعيات ويمكن تبويبها في أربعة، أربعة حالات:

الحالة الأولى هي وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وهم أصحاب قرارات الإسناد أي أنه عند صدور قانون 95 القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية، هؤلاء هم أشخاص ينتفعون بقرار إسناد لكن في ذلك الزمن لم يقع إبرام عقد التمليك لذلك نصت الفصول 17و18 و19 و20 من القانون على إمكانية تسوية وضعية هؤلاء بإبرام العقود اللازمة بعد عرض الملف على اللجنة الجهوية ثم اللجنة الوطنية.

ثم وضعية العقارات الدولية الفلاحية المعروفة بأراضي السيالين والأراضي الراجعة للدولة من أراضي تصفية الأحباس، ثم تسوية الوضعيات العقارية من خلال تسليم شهادة رفع اليد شرط إسقاط الحق لأنكم تعلمون أنه عندما تفوت الدولة في الأرضي الدولية يقع شرط سقوط الحق وهناك فترة مراقبة إدارية قد تمتد من 5 إلى 20 سنة ويقع ترسيم شرط سقوط الحق على ذلك العقار، وبالتالي لا يمكن تسليم شهادة رفع اليد عن شرط إسقاط الحق إلا بعد مرور فترة المراقبة الإدارية وبعد إجراء المعاينات اللازمة ويقع إسناد شهادة رفع اليد ويتم ترسيمها بالرسم العقاري وبالتالي يقع تحيين وتطهير ذلك الرسم العقاري ويدخل في الدورة الاقتصادية.

كذلك تسوية الوضعيات العقارية من خلال تسليم مضامين من قرارات إسناد على وجه الإنزال.

هذه هي الوضعيات العقارية التي نشتغل عليها ونحن نسعى لتطهير الوضعيات العقارية المتعلقة بها وهو عمل دؤوب تقوم به الوزارة سواء من خلال الإدارات العامة أو من خلال وحدات التصرف وهما وحدتين: وحدة تسوية التجمعات السكانية المبنية على أرض الدولة ووحدة تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.

بالنسبة إلى تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية: بصدور القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية:

ظلت وضعية عديد المنتفعين بالإسناد معلقة باعتبار عدم إتمام العلاقة التعاقدية وكما أشرت إلى ذلك فإن الفصول 17و18و19 تمكننا من تسوية الوضعية.

الإشكال المطروح هو أنه في التشريع الحالي وبصدور الأمر 1870 هناك عديد الإجراءات من بينه أنه يقع عرض الملف على اللجنة الجهوية ويقع إعداد القائمات ثم يقع عرضها على اللجنة الوطنية ثم يقع إعداد أوامر.

ثم بعد صدور الأمر الذي يضبط قائمة المنتفعين، يقع توجيه الملف إلى وحدة التصرف حسب الأهداف لإعداد العقود وهي بالفعل إجراءات معقدة وفيها بطء ولذلك من بين المحاور التي نشتغل عليها الآن هو إمكانية الاستغناء على مرحلة التعاقد والاكتفاء بالأمر ويصبح الأمر الذي يضبط قائمة المنتفعين بالتسوية، يصبح ناقل للملكية ويقع ترسيمه مباشرة بالرسم العقاري مثلما يرسم أمر الانتزاع. تعلمون أن أوامر الانتزاع، تصدر ويكون فيها قائمة من الأشخاص الذين وقع انتزاع الحق منه، انتزاع حق الملكية ويقع ترسيمه مباشرة بالرسم العقاري، إذن على سبيل القياس نشتغل على نفس الفكرة وبالتالي نخفض من الإجراءات، ثم نحمي كذلك حقوق الدولة لأننا نجد الآن في بعض الأحيان صعوبات عند الاتصال بالمواطن لتسوية وضعيته نجد صعوبة...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير.

هل يرغب الزميل المحترم السيد شفيق زعفوري في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

المصدح للزميل شفيق زعفوري.

السيد شفيق زعفوري

شكرا سيادة الوزير، لا محالة الفكرة تتطلب الكثير من الوقت، الاكتفاء بالأمر 1870 ممتاز يعتبر أننا قد قطعنا خطوة إلى الأمام على الأقل لتخفيف الإجراءات.

في ذكرك للجنة الحالية: اللجنة الوطنية واللجان المحلية أتصور أنها غير قادرة على القيام بواجبها لذلك عليكم اليوم القيام بتطوير مواردها البشرية ومواردها المالية، كلجان إن كانت ستعمل بنفس الطريقة فإننا سنبقى في نفس الإشكال حتى ولو عملنا فقط بالأمر 1870 أتصور أن اللجان ضعيفة يجب إدماج أهل الاختصاص في اللجان، ستتم عملية البيع بالمراكنة لا يجب أن نفكر اليوم في مدخول من هذه العملية لا نريد إدخال أموال من هذه العملية، ما هو مهم هو أن نصل لإدماج هذه الأراضي في الدورة الاقتصادية حتى إن كانت عملية البيع بالمراكنة كلها تذهب كتمويل لهذه اللجان، أي أن إدماج هذه الأراضي في الدورة الاقتصادية هو الأمر المهم.

بقي لدي بعض الوقت، إن لم نثمن اليوم كل شبر من هذا الوطن لن نصل إلى بناء وطن منيع، تسمع 350 ألف هكتار لم يقع تسويتها، 500 ألف هكتار لم يتم تسويتها، 600 ألف هكتار لم يقع تسويتها.

لماذا كل هذا؟ هل تعلم أن ثمن المتر مربع دينار ونصف، أشخاص تبيع المتر مربع بمليون والآخر يبيع المتر بدينار فهذه ليست عدالة لا يمكن تسمية هذا.

لذلك نرجو تقوية اللجان أكثر: اللجنة الوطنية التي تترأسها أنت واللجان الجهوية التي يترأسها الولاة نرجو تطويرها وتدعيمها لتقوم بهذه العملية على أحسن وجه ووفقكم الله ونرجو التسريع في الحلول وشكرا سيادة الوزير على حضورك من أجل هذا الموضوع فقط وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب السيد الوزير في تقديم بعض التوضيحات والمعطيات الإضافية في شكل حوصلة في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

شكرا سيدي الرئيس،

بإيجاز وقد تعرضت لوضعية المستغلين بصفة قانونية للعقارات الدولية الفلاحية وسأواصل في تقديم المحاور الثلاث المتبقية:

هناك وضعية تصفية أراضي السيالين وتصفية الأحباس العامة هنا تجسيما لصدور الأمر الحكومي عدد 642 لسنة 2020 يتعلق بضبط قيمة خاصة بالبيع بالمراكنة للعقارات الدولية الفلاحية المعروفة بأراضي السيالين والأراضي الراجعة للدولة من تصفية الأحباس العامة وأحباس الزوايا للحائزين لها من أبناء المحبس وغيرهم مما يستغلونها عن حسن نية.

كذلك نشتغل على هذا الملف وفي نفس الوحدة، وحدة تصفية المستغلين هي أيضا تعمل على أراضي السيالين والوزارة بصدد دراسة سبل تفعيل هذه التسوية من خلال ضبط قائمة المعنيين بتسوية هذه الوضعيات العقارية من طرف اللجان الاستشارية الجهوية وهي قائمات تراجع من طرف اللجنة الوطنية أي تقريبا نفس إجراءات تسوية المستغلين بصفة قانونية.

كذلك تم إحداث لجنة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية تكلف بتدارس الإشكاليات والمسائل الشائكة المعروضة على وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز ولمتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية من عقارات دولية وفلاحية وذلك بموجب المقرر عدد 88 المؤرخ في 14 أفريل 2021 ويعتبر العمل اليومي لهذه الوحدة وتسعى إلى تسوية هذه الوضعيات.

كذلك بالنسبة إلى شهائد رفع اليد عن شرط إسقاط الحق: شهادة رفع اليد عن شرط إسقاط الحق هي وثيقة إدارية ترفع بواسطتها الدولة يدها عن العقار الذي سبق وأن فوتت فيه لفائدة منتفع بالإسناد طبقا للتشريع المتعلق بالتفويت في العقارات الدولية الفلاحية ومن بينها التفويت في الأراضي التي كان يملكها ديوان مجردة لذلك هنا يوجد شرط إسقاط الحق وفترة مراقبة إدارية ثم يقع إسناد هذه الشهائد ومن بينه أنه خلال الفترة الممتدة من جانفي 2018 إلى 30 جوان 2024، تم إنجاز وتسليم 810 شهادة رفع يد عن شرط إسقاط الحق شملت مساحة جملية تساوي حوالي 10600 هكتار.

ولدينا عديد الأرقام تسليم مضامين قرار إسناد على وجه الإنزال: أوقفت الإدارة العامة بشراء الإنزال طبقا للقانن عدد 75 لسنة 1999 المؤرخ في 26 جويلية 1999 والمتعلق بتسوية حقوق الإنزال والكردار الموظفة على العقارات ذات الصبغة الفلاحية والذي تخلت بمقتضاه الدولة على معاليم الإنزال والكردار الراجعة لها والموظفة على العقارات الفلاحية، وتبعا لذلك أصبحت الإدارة تسلم بطلب من المعنيين بالأمر مضامين من قرارات الإسناد على وجه الإنزال بدون الاتفاقيات المتعلقة بشراء الإنزال وشملت عديد الولايات: قابس، القيروان، صفاقس وعديد الإحصائيات في هذا المجال.

كخلاصة أود أن أطمئن السيد النائب المحترم والسادة النواب بأن الوزارة منكبة على تسوية الوضعيات العقارية وهذا يعد الخبز اليومي للوزارة ولهياكلها سواء المركزية والجهوية ونحن نسعى كذلك إلى تذليل العقبات القانونية من خلال تطوير التشريع الجاري به العمل سواء كان تشريع أو تراتيب أو أوامر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد محمد الرقيق وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مع تقديرنا له ولكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتمكين السيد الوزير من المغادرة لننتقل بعدها إلى النقطة الموالية والأخيرة في جدول الأعمال.

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمس وعشرين دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة
وتوجيه سؤالين شفاهيين
إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة
والطفولة وكبار السن

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمس وثلاثين دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

يسعدني أن أرحب بالسيدة آمال بالحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ وكافة أعضاء الوفد المرافق لها من سامي إطارات الوزارة.

وستكون الترتيبات المتبعة حسب مقتضيات الفصل 130 من النظام الداخلي حيث يتولى النائب المعني عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فيما يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز أيضا عشر دقائق وللنائب الحق في التعقيب فقط مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق ويمكن للسيدة الوزيرة إن رغبت في ذلك أن تتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين خمس وعشر دقائق ولا يمنع النظام الداخلي بل من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد طارق الربعي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم طارق الربعي.

الكلمة إذن للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير فليتفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزميلات وبالزملاء الأفاضل،

مرحبا بالسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، سؤالنا الشفاهي اليوم والموجه إليكم حول استراتيجية الوزارة الآنية والمستقبلية لمجابهة موجة الرداءة والانحطاط الأخلاقي الذي ساد البلاد والعباد يقول الشاعر أحمد شوقي:

"وَإِنَّمَا الأُمَمُ الأَخْلاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمُ ذَهَبَتْ أَخْلاقُهُمْ ذَهَبُوا"

آفة هذا الزمان هي غياب الأخلاق وغياب الدين وتراجع الدور الرقابي للأسرة.

أود أن أخاطب وزيرة الأسرة التي هي النواة الأولى للمجتمع والعمود الفقري داخل هاته النواة هي المرأة التي تمثل اللبنة الأولى للأسرة إلى جانب الرجل والأبناء، نرى جميعا أن هناك تباعد مجتمعي كنا سابقا نفختر بالترابط الأسري داخل المجتمع التونسي الآن أصبحنا نشاهد التباعد الذي يعود لعدة أسباب أهمها طول مدة ساعات العمل للأبوين الاثنين معا وخاصة المرأة وغيابها عن المنزل.

السيدة الوزيرة، هل فكرتم في طرح مبادرة للتقليص من ساعات العمل في القطاعين العام والخاص بالنسبة للجنسين وكما نعلم جميعا ستقولون لدواعي اقتصادية لا يمكننا ذلك، على الأقل هل يمكننا القيام بمبادرة للمرأة وللرجل للتقليص من ساعات العمل بالنسبة للمرأة حتى يمكنها الاعتناء أكثر ببيتها وحتى يمكنها الاعتناء بتربية الأبناء وحتى يمكنها مراقبتهم عن كثب لأننا نعلم بأن دور المرأة مفصلي في تربية الأبناء ستقولون المساواة وكذا صحيح نود أن يتم التقليص في ساعات العمل للرجل والمرأة حتى يمكنهم ممارسة النشاط الثقافي والاعتناء بأبنائهم في دراستهم وفي كذا ولكن إن لم يكن ذلك فليكن الحظ في تقليص ساعات العمل للمرأة.

نحن نسمع ونرى كوارث تحصل في شبكات التواصل الاجتماعي أصبحنا متطبعين مع الرداءة ومع الإنحطاط الأخلاقي وأصبح كل شيء عادي الأبناء والبنات نراهم في مواقع التواصل الاجتماعي وفي الـ "facebook" وفي الـ "Instagram" وفي "TikTok" حفاة، عراة، الكلام البذيء والحركات اللاخلاقية والسب والشتم وكل الأشياء التي يندى لها الجبين. هل فكرت الوزارة في طرح مبادرة لمراقبة هذه المنصات أو حتى إلى حجبها؟

هناك دول متقدمة ورائدة في مجال حقوق الإنسان وتدعو إلى غلق هذه المواقع. ألم يحن الوقت بأن نفكر في استراتيجية لإنقاذ المجتمع وبإنقاذه نصبح رواد في عدة مجالات؟

إن صورة المرأة التونسية يقع المس منها بالرغم من كل المجهودات التي تبذلها النساء التونسيات وإشعاعهم ونجاحهم في

الباكالوريا وفي الامتحانات الوطنية وفي عدة مجالات لكن هناك أشخاص يلوثون صورة المرأة التونسية، أين نحن من كل هذا؟ سابقا كانت لدينا نسوة قدوة كعزيزة عثمانة وأروى القيروانية وعلياء المنشاري وتوحيدة بالشيخ وفتحية مزالي أول وزيرة للبلاد التونسية وأنس جابر عدة نساء خلدن أسماهن بأحرف من ذهب لكن أصبحنا نرى قدوة أبنائنا "instagrameuse" وكذا وحكايات لا يمكن أن نذكرها في العلن لأننا نعيش انحطاط أخلاقي فإن سميناهم فسنقوم بدعاية لهم.

عندما تسأل الأطفال في رياض الأطفال وفي المعاهد وغيرها ماذا تريد أن تصبح؟ يجيبك أريد أن أصبح كفلان أو كفلانة، ليس هذا ما نعمل عليه في المجتمع، المجتمع يدمر شيء فشيء، فأنت تستمع لأغاني "هابطة" في إحدى المرات تم استدعائي لرياض أطفال وجدت موسيقى غير مناسبة لذلك انسحبت أنا شخص رصين وعاقل تم استدعائي وذهبت ولكن لا يمكنني أن أبقى في جو هكذا، وجدت أطفال تغني أغاني راب هابطة جدا ما الرسالة التي يمكنك إيصالها له؟ وهذه مسؤولية وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، يجب أن تكون هناك رقابة على رياض الأطفال، صحيح أن هؤلاء الأطفال لا يفهمون شيء وهم يمرحون ولكن الأغاني التي يستمعون إليها متدنية جدا.

وهذا ما سيجرني إلى الحديث عن المهرجانات والمسرح ونحن نعيش هذه الأيام موسم المهرجانات، أعلم السيدة الوزيرة أنك ستقولين لي أنه لا سلطة لكم على الفن ولا سلطة لنا على برمجة المهرجانات، نحن نتحدث عن تضامن الحكومة ونحن نعيش في دولة موحدة إن لم نجد بصمة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ وهي من تعطي التعليمات، عندما تذهب إلى مسرح أو إلى حفل عام تسمع ما يلوث أذنيك وتعود، تدفع أموالك لتسمع ما يلوث أذنيك وتعود، لا نتحدث عن الملاعب وعن العنف المستشري في الملاعب هذا يعد ضربا للقيم بطريقة مبطنة شيء فشيء ونحن بصدد التطبيع مع الانحطاط الأخلاقي وأصبح كل شيء طبيعي.

لا يمكننا السكوت على هذا بالإضافة إلى القنوات التلفزية وخاصة القنوات الخاصة نجدهم يبثون السموم ولم يصدر أي بيان من وزارة المرأة، وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، لم نرى أي بيان لمجرد التنديد بهاته المسلسلات وبهذه الأفلام والبرامج المنحطة التي بصدد ضرب المجتمع وهي تنخر المجتمع بطريقة مبطنة جدا جدا، كتبت أين أنتم من كل هذا، أريد أن أقول أين نحن من كل هذا؟

نحن في شراكة مع بعضنا، نحن بناة هذا الوطن، الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية وجميع الوظائف وكل المواطنين التونسيين، نحن بصدد بناء هذا الوطن مع بعضنا البعض، لا أريد أن أقول أين أنتم من كل هذا، أريد أن أقول أين نحن من كل هذا؟

السيدة الوزيرة، لا أريد الحديث عن الحادثة الأخيرة التي حصلت في مهرجان قرطاج وبعد أن كانت المرأة التونسية فخر لكل العرب ولكل المسلمين أصبحنا وصمة عار وأضحوكة في العالم، هذا مس كل التونسيين أنا شخصيا آلمني ذلك ومسني لأننا كنا نمثل القاطرة لهذه الشعوب أصبحنا مع الأسف...

السيدة الوزيرة، أريد الحديث عن الكادحات والمجاهدات في سبيل لقمة العيش كما قال لطفي بوشناق "الناس الي تعاني ونساتهم الأغاني" العاملات في المجال الفلاحي الذين يموتون يوميا في صمت، يؤلمني هذا حقيقة بكل تأثر أقول الناس يموتون ونحن لم نفعل لهم شيء برمجة وكذا ولا أدري ماذا الناس يموتون، الناس يعملون من أجل لقمة العيش.

أريد أن أتحدث عن العاملات بالمنازل هؤلاء النساء تتعب وتشقى وتخرج في الليل وفي الفجر وفي البرد وفي القر وفي الحر والرجال تجلس بالمقاهي ويتعرضن للعنف أيضا، هذه دعوة إلى تشديد العقوبة، لا أقول تشديد العقوبة على الرجل ولكن لابد من إيجاد استراتيجية حقيقية ليعمل الرجل والمرأة على قدر المساواة ولتحصل هذه المرأة على حقوقها لأن هذه المرأة تتقاضى أجرا زهيدا، كل هذا أثر على المجتمع وتسبب في ارتفاع نسبة الطلاق.

أريد أن أختم بكلمة وحيدة، في كتاب نظام التفاهة يقول الفيلسوف الكندي "آلان دونو": "إن التافهين قد حسموا المعركة لصالحهم في هذه الأيام لقد تغير الزمن زمن الحق والقيم فعند غياب القيم والمبادئ الراقية يطفو الفساد المبرمج ذوقا وأخلاقا وقيما، إنه زمن الصعاليك" وشكرا.

جواب السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن أحيل الكلمة إلى السيدة آمال بالحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فلتتفضل.

السيدة آمال بالحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

شكرا جزيلا السيد رئيس مجلس النواب وأيضا نائبه،

السيدات النائبات المحترمات والسادة النواب المحترمون،

السيد النائب صاحب السؤال الشفوي شكرا جزيلا على كل ما ورد في هذا السؤال.

في الحقيقة وأظن أنك تشاطرني الرأي أن هذا السؤال يتجه إلى أكثر من وزير في نفس الوقت: يوجه إلى السيد الوزير المكلف بالشؤون الثقافية، إلى السيد وزير الشباب والرياضة إلى وإلى وإلى ولكن مع ذلك سأتفاعل مع بعض ما ورد في هذا السؤال علما وأن السؤال الذي ورد على الوزارة هو سؤال شفاهي حول استراتيجية الوزارة لمجابهة العنف الذي استشرى داخل المجتمع التونسي وهو طبعا في علاقة مع هذا السؤال الشفوي ولكن هناك بعض النقاط سوف أتفاعل فيها معك:

لنبدأ أولا فيما يخص النقطة الأولى التي تمت إثارتها فيما يخص الزمن الأسري والوقت الذي تقضيه المرأة في العمل وتأثير ذلك على تربية الأطفال وعلى تأطير الأطفال وعلى العلاقات داخل الأسرة نفسها وتنميتها.

في الحقيقة بالنسبة لهذا الموضوع هو موضوع مجتمعي بأتم معنى الكلمة، نحن كوزارة أسرة لدينا صلاحية طرح الموضوع وهذا ما نعمل عليه. كيف ذلك؟ نحن الآن في مرحلة متقدمة من الانطلاق إن شاء الله في فتح نقاش عمومي يشمل كل الوزارات خاصة وأن فيه جانب إداري أيضا مهم، هذه الندوة تشاركية طبعا سيكون السادة النواب لهم مشاركة في هذه الندوة من أجل إيجاد رؤية مجتمعية كاملة تتشارك فيها جميع الأطراف، فتح النقاش وعنوان

هذه الندوة واضح ودقيق حول جدوى اعتماد نظام العمل بحصة واحدة خلافا لما هو موجود الآن هذه الندوة نريد فيها فتح نقاش عمومي حول مدى الجدوى وأيضا حول مدى التكلفة التي تدفع أو الربح، ماذا يمكن أن نربح اقتصاديا، وماذا يمكن أن نربح أيضا اجتماعيا نريد أن نقيس ذلك مع أيضا تجارب مقارنة حول الدول التي تتبنى مثل نظام العمل هذا.

إذا دورنا سوف ينحصر أساسا في فتح هذا النقاش العمومي وتأطيره وتكون مخرجات هذه الندوات المتتالية المشفوعة بورشات عمل وتكون خلاصة كل هذا العمل الذي وضعنا له روزنامة تقريبا لمدة ثلاثة أشهر من العمل تقريرا يرفع ويكون فيه خلاصة الاتجاهات، نحاول أن نقدم استنتاجات وأفكارا حول أهمية ذلك ولكن ليس فقط كلاما ولكن من خلال معطيات كمية، ماذا يمكن أن يتغير في الحياة الاقتصادية، حول منسوب العنف كيف يجب أن تكون العلاقات داخل الأسرة كل هذا، نحدد التكلفة التي تدفع من خلال نظام عمل معين وماذا يمكن أن نربح لو تم تغيير نظام هذا العمل، أي أنه نقاش فكري، نقاش عمومي بأتم معنى الكلمة.

نريد لوزارتنا أن تؤطر هذا النقاش لأننا نريده نقاش مجتمعي، هذه المسألة تهم الجميع ونحن سوف نطلق هذا النقاش وسوف ندونه ونوثقه وسنرفع هذا التقرير طبعا إلى كافة الأطراف المعنية للنظر فيه حسب المخرجات وحسب ما ستؤول إليه النقاشات والأفكار والحوار من دفاع ومن دفع نحو اعتماد نظام عمل مختلف عن نظام العمل الراهن أو أننا سنفتح باب النقاش العمومي وربما تكون هناك أفكار مقنعة أخرى تدافع عن نظام العمل، هذا يحملنا نحو إشكاليات أخرى ربما ما يحصل تم تحميل نظام العمل مسؤولية بعض الظواهر وما إلى ذلك ربما هناك قراءات أخرى تقنعنا.

باختصار شديد فتح باب النقاش هذا أعتقد أنه من واجب وزارتنا ونحن على بينة من ذلك وانطلقنا منذ فترة طويلة في هذا الصدد ونحن بصدد تعيين الخبراء لمرافقة هذه الورشات ويتم تدوينها بشكل علمي ويكون أمين في نقل مخرجات هذه الورشة.

هذا فيما يخص العنصر المهم في الحقيقة الذي ورد في هذا السؤال الشفاهي.

النقطة الثانية فيما يخص بعض الأشياء التي رأيتم أنها تمس من صورة المرأة التونسية وما إلى ذلك، في الحقيقة أنا ضد التهويل في هذا الجانب، أنا أرى سلوكيات معزولة لا يتحمل مسؤولياتها إلا أصحابها، نحن نعمل على قصص النجاح فمثلا لدينا مشروع الطوابع البريدية منذ سنتين قمنا بتثمين نساء ذوات أثر في تاريخ تونس وهذه السنة نواصل هذه التجربة، وسوف يكون هذا المعرض شامل وقمنا بالمعرض بين أروقة هذا المجلس الموقر، كل هذا ينخرط في إطار تثمين أدوار النساء عبر التاريخ وعبر الحاضر أيضا لأننا أيضا حرصنا على إدراج النساء على قيد الحياة يتم تكريمهن والاعتراف بأثرهن في هذا الصدد.

فيما يخص الظواهر ذات الصلة بالعنف: أشاطرك الرأي في أن العنف في تزايد في المجتمع في بلادنا وفي الحقيقة ليس في معزل عن التزايد الحاصل في كل أنحاء العالم، بعض السلوكيات ذات صلة يعني منوال ثقافة الاستهلاك والربح السريع كل ذلك له تأثيرات سلبية على القيم ونحن في الحقيقة لسنا في معزل ولكننا من هياكل حكومية متعددة، كل وزارة من جهتها تحاول أن تدافع على منوال اجتماعي صحي متوازن يضمن الاستقرار ويدافع عن القيم قيم المجتمع التونسي.

بخصوص الحملة الاتصالية: في الحقيقة ما كان ينقص الوزارة هو الاشتغال على بعد الوقاية وهو بعد مهم ومن شأنه أن يجنبنا دفع تكلفة اجتماعية رمزية ومادية وما إلى ذلك، هذه السنة تحصلنا على ميزانية خاصة بحملة اتصالية من أجل رفع الوعي، نشر الوعي بالقيم انطلقنا وتم نشر حتى الاستشارات في هذا الغرض وإلى جانب ذلك نحن نشتغل أيضا بإمكانياتنا الذاتية بالنسبة للوزارة، تم إطلاق بعد حادثة شهبة الابتزاز من خارج تونس لأطفالنا عبر شبكات التواصل الاجتماعي تم إطلاق حملة اتصالية فيما يخص مخاطر الانترنات على الأطفال والإدمان...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد طارق الربعي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز الخمس دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على الإجابة، لكن لا نريده أن يبقى على المستوى النظري فقط نريد أن نمر للتطبيق مباشرة لأنني لم أرد أن أقول بأننا نطلق صيحة فزع لأنه حقيقة المجتمع بصدد التدمير ولن نبقى ننتظر الخطط الاتصالية لقد كتبت هذا ولكن بعد ذلك أنقصت لأن عشر دقائق لا تكفي.

بخصوص الخبراء، صحيح نحن نفتخر بخبرائنا لكن هذا يمس من كل المجتمع لذلك نطلب منكم إطلاق منصة تخص كل التونسيين بجميع شرائحهم من يدرس، والأمي والجامعي وكل شخص حتى نصلح المجتمع لأن هذا لا يهم الخبراء فقط لأن الخبراء بإمكانهم أن يأخذونك للمكان الذي يريدونه هم، هذا يمس المجتمع، يمس الناس فكل يوم الناس يسألوننا يقولون أين سنذهب؟ أنت تحدثت عن قصص النجاح "bravo" لأننا نقول لمن أحسن أحسنت وللمسيء أسأت، بالنسبة لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وبالنسبة لقصص النجاح وموضوع الطوابع البريدية أمدكم الله بالصحة خاصة وأن من بينهم أشخاصا مازالوا على قيد الحياة وهناك قصص نجاحات يجب توثيقها أشكركم في هذا الخصوص.

لكن بالنسبة إلى الطفل الصغير هناك أشخاص يدمرون المجتمع أكثر من الناس الذين يحاولون النهوض به وعلى الدولة أن تقف بطم طميمها بكل وزاراتها من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الحكومة إلى جميع الوزارات، فكما ذكرت وزارتكم وزارة أفقية لا أريد أن أدخل معك في البرامج التربوية لأنه في مادة التربية المدنية والتربية الإسلامية لا تجد أي قيم، فموضوع القيم والمبادئ والأخلاق اندثرت.

هنا يجب أن تظهر بصمة وزارتكم، يجب أن تدخل حتى في البرامج التربوية الذي يهم الشأن التربوي ويهم وزارة التربية ويدخل حتى في وزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني وفي كل الوزارات يجب أن تترك هذه الوزارة بصمة وأنت قد تحدثت عن الجانب الوقائي علينا بالوقاية الآن نعالج ما يمكن علاجه ولكن بالنسبة

للوقاية بخصوص الجيل الناشئ، كما ذكرت في رياض الأطفال يضعون أغاني الراب وكذا وفي حفلات آخر السنة كما ذكرت أنا ذهبت وانسحبت بكل دبلوماسية وبكل أدب قلت لهم لا أستطيع أن أبقى في أجواء كهذه ترى أطفال صغار يغنون أغاني راب.

بقيت في نقاش مع بعض الخبراء الذين تحدثت عنهم قال يمكن أداء الاغنية دون ذكر الكلام البذيء ولكن الطفل يؤدي هذه الأغنية ويذكر تلك الكلمات للأسف، حقيقة صيحة فزع، أين نحن؟ التفكك الأسري لا أحد يتحدث مع أحد وتقولين لي تكلفة مراجعة الزمن، علينا بمراجعة الزمن حتى وإن كان لهذا تكلفة اقتصادية يجب أن نقوم بهذا لإصلاح المجتمع وعندما نصلح المجتمع ستكون لها تكلفة وستكون لديها إيجابيات اقتصادية على المجتمع.

عندما تقوم بمراجعة الزمن ربما لا يشمل وزارتكم فقط، يشمل وزارة الحكومة ويشمل النواب ونحن قدمنا في هذا مقترح قانون بخصوص زمن القطاع العمومي أنا ابن القطاع العمومي، عندما يتم الاشتغال بنظام الحصة الواحدة ستربح أولا الطاقة وستربح استهلاك الكهرباء والماء وتربح المكيف الذي يتم استهلاكه وفي نفس الوقت يتم حصر كمية العمل في وقت معين وبعد ذلك بإمكان الشخص أن يذهب لممارسة الرياضة أو للقيام بنشاط ثقافي يذهب لزيارة الأهل كل شيء يتبع بعضه ليس المجال هذا للخطابة لكن كل شيء له ضريبته هناك ضريبة اقتصادية، ضريبة اجتماعية هناك ضريبة أخرى علينا أن نتحمل كل هذا.

بالنسبة إلى هذا يجب تنفيذه في أقرب وقت ونحن السيدة الوزيرة كوظيفة تشريعية موجودين على ذمتكم نحن سنسرع ومستعدين أن نعمل حتى في العطلة البرلمانية المهم أن نخرج بحلول لصالح هذا المجتمع وشكرا لكم.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة بسمة الهمامي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثاني للزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي.

الكلمة إذن للزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي لها عشر دقائق على أقصى تقدير فلتتفضل.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ومرحبا بالسيدات والسادة المرافقات والمرافقين من إطارات الوزارة،

في البداية نترحم جميعا على الطفلة التلميذة من عمادة العويصة من معتمدية السبيخة من ولاية القيروان التي توفيت نتيجة حادث مرور يوم الأربعاء 26 جوان 2024 كما أصيبت 10 عاملات فلاحيات كن معها في نفس شاحنة النقل.

الطفلة التلميذة ثامنة أساسي أكملت دراستها يوم 25 جوان 2024 وبدأت عطلتها المدرسية يوم 26 جوان عطلة بطعم الموت لا عطلة مدرسية للفقراء ولا طريق للفقراء إلا طريق الموت.

الطفلة ضحية الشقاء والعمل الفلاحي الغير منظم والمذل والذي يعد بأشكاله الحالية شكل من أشكال التمييز ضد المرأة وهو مظهر من مظاهر العنف المضاعف ضد المرأة فما بالك لو كانت الضحية طفلة ذات 16 سنة.

يذكر أن المنطقة التي تستفيد من مجهود هذه الطفلة وصحتها منطقة يوجد بها حوالي 20 معصرة وحوالي 5000 وحدة من البيوت المكيفة وهذا حال يكشف استفحال رأس المال المتوحش المدمر للبشر الذي لا يعترف لا بالمرأة ولا بالطفولة.

كما يوجد بها مستوصف لا خدمات فيه ولا شفاء، بالأمس أيضا في بوحجلة هناك انقلاب شاحنة تقل عاملات فلاحية نتمنى من الله أن يحفظهم ويحميهم.

سؤالي الشفاهي سيدتي موجه إليكم حول فتح باب الترشح لنيل جائزة أفضل بحث علمي نسائي لسنة 2024 إذ بمقتضى مقرر من طرف وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن أعلنت الوزارة عن فتح باب الترشح لنيل جائزة أفضل بحث علمي لسنة 2024 وقد حددت محاور البحث كالتالي:

الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة في الواقع التونسي ومعالجة النفايات وتثمينها وقد حدد يوم 10 ماي 2024 آخر أجل لقبول ملفات الترشح ففي يوم 11 مارس 2024 أشرفت وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على اجتماع جمعها بممثلي وزارات الفلاحة والتعليم العالي وتكنولوجيا الاتصال وعدد من الأساتذة الجامعيين في اختصاص الاقتصاد الدائري وعدد من إطارات الوزارة.

وأكدت الوزيرة أن هذه الجائزة تهدف إلى تثمين البحوث النسائية وتشجيع الباحثات التونسيات ودعم مسارهن العلمي مؤكدة الحرص خلال السنتين الأخيرتين على التعريف بالجائزة حيث بلغ عدد الترشحات في السنة الماضية 53 ملفا بفضل نجاح الحملة الاتصالية التي أطلقتها الوزارة للتعريف بالجائزة سواء في الجامعات التونسية أو في وسائل الإعلام أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وتجدر الإشارة أن جائزة أفضل بحث علمي نسائي تسند سنويا بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني للمرأة الموافق لـ 13أوت من كل سنة إلى أفضل بحث علمي تم إنجازه من قبل باحثة تونسية الجنسية والموضوع حقيقة أثار استغرابي واستنكاري على مستويين.

المستوى الأول هو علاقة هذه التظاهرة بمجالات واختصاصات الوزارة ذلك أن تخصيص جائزة مالية بقيمة 15 ألف دينار يعد استعمالا للمال العام ولا بد أن يكون صرف المال العام هذا موجه لخدمة أهداف ومهام تعمل عليها الوزارة.

ومن خلال اطلاعي كنائب شعب على استراتيجية عمل الوزارة ومجالات تخصصها وطبيعة تدخلاتها وتحدياتها على غرار جميع أشكال التميز ضد المرأة ومحاربة العنف، التمكين الاقتصادي والاجتماعي، حماية الأطفال، رعاية الطفولة بمختلف برامجها، حماية كبار السن ومؤسسات الرعاية والخدمات الصحية، إدماج كبار السن في الحياة الثقافية والترفيهية.

وأجد موضوع هذه الظاهرة على أهميته هل يشخص الأزمات التي تشتغل عليها الوزارة؟

تشجيع البحث العلمي النسائي وتطوير معارف المرأة مهم جد ولكن هل سيوظف لخدمة صالح النساء أم هي بحوث على الرفوف؟

على مستوى ثاني من مبادئ التصرف في المال العام هو تكريس المنافسة والشفافية بين الباحثات المنتفعات ببرامج الوزارة ومنها

هذه المسابقة فان تكمن هذه المنافسة وقد حددتم موضوع البحث ودققتم في الإشكالية بحيث من شبه المستحيل أن يكون الموضوع أكثر من رسالة دكتوراه.

وأرجو أن لا يفهم تدخلي على أنه تقليل من أهمية البحث في المجال البيئي بل أبحث معكن عن سبيل توجيه هذا البحث العلمي إلى خدمة الفئات المستهدفة في عمل الوزارة.

وهنا أتساءل عن عدد الترشحات التي تلقيتموها وعن المراحل التي تلي الفوز بجائزة البحث العلمي.

البحث العلمي لا قيمة له إذا لم يجد حلولا للإنسانية ولا يترجم مطالبها ومأساتها إلى آليات وأدوات ومفاتيح تسهّل حياة الإنسان.

نتساءل هنا عن الهيكل أو الهياكل المنوطة بعهدتها اختيار المواضيع عامة وما هي المقاييس العلمية المعتمدة من قبل الوزارة لتحديد محور البحث موضوع التناظر.

ما هي الإجراءات التي اعتمدتها الوزارة لتحديد محور البحث حيث يتبين من خلال عنوان البحث محور أن الجائزة تكاد تكون معرفة حيث لا يمكن أن تتعدد الأبحاث العلمية خلال الثلاث سنوات في ذات الموضوع بذات الدقة.

ومن هذا المنطلق فإن التنافس العلمي النزيه غير متوفر في هذه المسابقة.

وجود وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن مع وزارة الفلاحة لم يقدم موضوعا للبحث العلمي حول الفقر والعنف المضاعف ضد المرأة والعنف المسلط على الأطفال ولم يبحث عن آليات تبعد الفقر والاستغلال فالقاسم المشترك بين الفتاة والنساء الفلاحيات هو الفقر والأشد من الفقر هو توريث الفقر.

لم تخبرنا السيدة الوزيرة عن قيمة البحث العلمي ومحاوره في إيجاد حلول للأزمات التي تعيشها الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن المجتمعات سيدتي ترتقي بالعلم والبحث العلمي، فما مدى مساهمة هذه البحوث العلمي وجوائزها في إعطاء إجابات للمشاكل وفي إيجاد بدائل تستجيب لتطلعات الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن التي هي مهمة الوزارة؟

سيدتي الوزيرة يكمن جوهر السؤال الشفاهي اليوم حول رؤية الوزارة في كيفية استعمال الموارد المتاحة لكم بما فيها برامج التعاون الدولي في تحقيق المساواة الفعلية على الميدان والقضاء على كافة أشكال العنف المسلط على النساء.

فمتى تنفتح الإدارة التونسية بجدية على الجامعة نحو استغلال البحث العلمي للخروج من البيروقراطية ورسكلة السياسات القديمة؟

فما فائدة برنامج التمكين الاقتصادي إذا كان عدد المنتفعات لا يتجاوز أصابع اليد في حين تفوق مصاريف الندوات وافتتاحاتها والحاضرين والحاضرات فيها أضعاف أضعاف ما يذهب للاستثمار في التمكين الاقتصادي؟

الاستراتيجية هي خطة وإصلاح وليس إطفاء حرائق فتدخلكم الأخير تبعا للحادثة التي ذكرتها في مطلع سؤالي خير دليل على أنكم لازلتم تتعاملون مع الواقع بفكر قديم لم يجدد آلياته.

سأتلو علكم بعضا منها: "تبعا لفتح بحث في الغرض من طرف السلطات القضائية على إثر الحادثة الأليمة تعلم وزارة المرأة والطفولة وكبار السن أنها كلفت مندوب حماية الطفولة المختص بإثارة دعوى قضائية لدى مصالح النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان في خصوص شبهة الاتجار بالأشخاص واستغلال القاصر اقتصاديا على معنى القانون عدد 58 لسنة 2017 متعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وأحكام مجلة الطفل والقانون عدد 51 لسنة 2019 المتعلق بإحداث صنف نقل العملة الفلاحيين، كما توصى مندوب حماية الطفولة إيداع إثارة يوم 27 جوان 2024.

وتذكر الوزارة بأن تشغيل الأطفال القصر يمثل خرقا لأحكام الفصل 20 من مجلة حماية الطفل والتشريعات الجاري بها العمل والاتفاقيات الدولية وبشكل أحد أوجه الاستغلال الاقتصادي للأطفال التي يعاقب عليها القانون.

كما تؤكد الوزارة أن مصالح المندوبية الجهوية لشؤون الأسرة والمرأة بالقيروان قد باشرت على الفور التنسيق مع السلطات المحلية لمرافقة الضحايا والاطمئنان على وضعهن الصحي ومباشرة النظر في إمكانية الانتفاع ببرنامج التمكين الاقتصادي بعد دراسة ملفاتهن من قبل اللجان الجهوية."

هل الوزارة قادرة فقط على مثل هذه الاجابات؟ لماذا تعجز الوزارة عن فرض منع التنقل بوسائل لا تستجيب للشروط الدنيا للسلامة؟

لماذا تعجز الوزارة عن منع الاتجار بالفتيات وتشغيلهن؟

لديكم إحصائياتكم في العدد الرسمي للعاملات الفلاحيات، العدد الرسمي للفتيات الفلاحات أمام تدور الواقع الاقتصادي والاجتماعي تعالج الظواهر بحلول تشريعية وتدخلات حينية في حين أن المطلوب فعلا هو أعمق ويتطلب حلولا أكثر عمقا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النساء والأطفال أنفسهم وتصوراتهن ويجمع الاجتماعي بالبحث العلمي الذي يجب أن يتخطى حواجز مخابر البحوث ويتكامل مع الواقع واستحقاقاته.

في اجتماع 11 مارس 2024 الذي أشرفت عليه السيدة الوزيرة حضرت وزارة الفلاحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة تكنولوجيا الاتصال وغابت وزارة البيئة ذات المهمة والاختصاص.

وزارة البيئة أطلقت استراتيجية وطنية حول الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأزرق. كما أنها بناء على رؤيتها الخاصة بها ضبطت جملة من التوجهات الاستراتيجية حول الاقتصاد الأخضر وتحسين الجودة...

جواب السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميلة المحترمة والآن نحيل الكلمة للسيد أمال بالحاج موسى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فلتتفضل.

السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

شكرا جزيلا،

شكرا للسيدة النائبة المحترمة على كل ما تضمنته هذه المداخلة،

أولا عدد المنتفعات ببرامج التمكين الاقتصادي للوزارة سيدتي الكريمة يتجاوز عدد أصابع اليد بكثير وكثير وكثير في سنة 2023 تم تمكين 5700 امرأة تونسية بمشروع.

هذه المشاريع تتراوح بين أكثر من 3000 في إطار برنامج رائدات و2500 كلها موارد رزق من المالية العمومية وذلك ضمن برامج أولا برنامج التمكين الاقتصادي والأسر ذات الوضعيات الخاصة.

ثانيا، برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المبكر عن الدراسة وأيضا برنامج "صامدة" للنساء ضحايا العنف والمهددات به.

فيما يخص الحادثة التي افتتحت بها مداخلتك سيدتي لا بد من نشر بلاغ أظنه أمر ايجابي ولو لم ننشر ستكون النتيجة هي كأننا لا نولي الأمر أي أهمية، إذا على المستوى الرمزي الأولي نشر البلاغ.

ثانيا بالفعل رفعنا قضية لأننا ضد تشغيل الأطفال ونحمي هذه المسألة الواردة في مجلة حقوق الطفل.

نقطة ثانية هو أن الإجراءات المتخذة نعم هي إجراءات، لأننا منذ سنة أطلقنا برنامج التمكين الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي. الوزارة كانت إيجابية تبحث عن حل. مشكلة العاملات في القطاع الفلاحي ليس حكرا على وزارة المرأة فقط بل هي معضلة لا بد من أن نتكاتف حولها جميعا.

بالنسبة إلينا أطلقنا هذا البرنامج وحددنا ولايتين وهما سيدي بوزيد والقيروان ومرحبا بكم وبكن لمعاينة قصص النجاح في هذا البرنامج سواء كان في القيروان أو في سيدي بوزيد وإلى الآن تم انتفاع قرابة 300 عاملة في القطاع الفلاحي.

نعم العدد قليل لكن البرنامج حديث العهد وإن شاء الله يوم 6 أوت لدينا دفعة إضافية من العاملات في القطاع الفلاحي غير الموسميات اللواتي سوف ينتفعن بمشاريع جديدة في إطار هذا البرنامج.

فيما يخص الجائزة، أريد أن أذكر أن الجائزة تعود إلى سنة 2009 جائزة أفضل بحث علمي نسائي.

هذه الجائزة في الحقيقة كان عدد الترشحات الواردة في شأنها لا تتجاوز الثلاثة تم حجب هذه الجائزة في أكثر من مناسبة وفي سنة 2022 أولينا هذه الجائزة كل الأهمية وكل الاعتبار ووضعنا لها خطة اتصال.

تتساءلين عن عدد المترشحات رغم أن الموضوع دقيق ودقيق جدا. أطمئنك سيدتي النائبة إذ تلقينا 56 ترشحا من باحثة تونسية وإن شاء الله يوم 8 أوت يتم الإعلان عن الفائزة بهذه الجائزة و56 ليس بالعدد القليل بالمرة بعد أن كانت الجائزة لا يرد عليها إلا ثلاثة ترشحات.

أيضا في إطار الاهتمام بهذه الجائزة تم تنقيحها والتنقيح الأول هو الترفيع في القيمة المالية لهذه الجائزة.

التنقيح رقم 2 وأعتبره مهما ورأيت أنه كان ثغرة في الصياغة الأولى لأمر الجائزة وهو غياب لجنة علمية والحال أننا في حضرة جائزة أفضل بحث علمي نسائي.

إذن تم إدراج ضرورة أن يكون في كل دورة وجود لجنة علمية لديها اختصاص موضوع الجائزة، مشروع الأمر يعطي صلاحية إصدار مقرر من الوزير المكلف بالمرأة لتحديد موضوع الجائزة ولكن في إطار التشاركية وفي إطار العمل الجماعي أولا تم عرض الموضوع على اللجنة العامة وأيضا تم الاستئناس.

وكان هناك لقاء حضر فيه رؤساء المخابر وأيضا رؤساء أقسام الاقتصاد في الجامعة التونسية وتم التداول في الموضوع الأكثر جدارة بالطرح، ديدننا في ذلك هو الربط بين أولويات الاقتصاد التونسي. ونحن لدينا استراتيجية وطنية للانتقال الايكولوجي ونحن نشتغل على الاقتصاد الأخضر وموضوع النفايات هو موضوع حارق في تونس ونحن نريد أن تكون هذه الجائزة وظيفية لذلك تم ربطها مع هذه الأولويات وحرصنا هو أن نجيب في موضوع الجائزة عن الأسئلة والإشكاليات التي يعاني منها الاقتصاد في تونس والاقتصاد الأخضر وموضوع النفايات ومعالجتها.

وأعيد وأقول أن في المحور الرابع وفي الإجراءات الواردة في الاستراتيجية الوطنية في الانتقال الايكولوجي كل هذا وارد بصريح العبارة. فيما يخص عدد الترشحات 56 في السنة الفارطة قرابة 47 ترشحا وموضوع ضمانا للتنافسية ضمانا إلى وصول المعلومة إلى كل الباحثات المعنيات بموضوع الجائزة فإنه تم تعليق نص البلاغ في كل الجامعات التونسية وفي أقسام علم الاقتصاد بدليل 56 ترشحا وهذا نعتبره نجاحا في كيفية التنظيم والإشراف على هذه الجائزة.

تم الانتقال من الحجب ومن ثلاثة ترشحات إلى 56 ترشحا مع ربط المواضيع ففي الدورة اشتغلنا على الماء وما هي البحوث التي تشتغل عليها الباحثة في تونس اليوم في إشكاليات اليوم.

اشتغلنا أيضا على التغيرات المناخية يعني هذا الموضوع رقم 3 وكلها مرتبطة بالإشكاليات الحارقة وأظننا في قلب الموضوع.

فيما يخص وزارة البيئة هي حاضرة باعتبار أن اللجنة الوطنية تضم كل ممثلي الوزارات وإذا كان هناك تغيبا فأكيد هناك طارئ لا أكثر ولا أقل لكن كل الوزارات ممثلة ومرحبا بك يوم 8 أوت للإعلان عن الفائزة.

ونتمنى أن تكون هناك فرصة لتقديم الأعمار أيضا حتى بالنسبة للتقييم هو علمي محض وتم نشر اللجنة العلمية التي تتداول في المترشحات 56 مترشحة لأفضل بحث علمي نسائي حول الاقتصاد الدائري، معالجة النفايات وتثمينها.

هذا فيما يخص السؤال الذي اقترحته السيدة النائبة المحترمة وأرجو أن أكون قد أتيت على العناصر التي تبحث عنها وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. هل ترغب الزميلة المحترمة بسمة الهمامي في التعقيب وذلك في حدود خمس دقائق. تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا سيدتي الوزيرة على الإجابة وشكرا على دعوتك لي للحضور معكم يوم 8 أوت في الافتتاح والتعرف على المتحصلة على الفائزة، أتمنى أن أكون معكم إذا لم أكن متواجدة في عمل ميداني في دائرتي الانتخابية بناء على عملي النقابي الميداني إذا لم أتواجد في سليانة سأكون حاضرة معكم.

أثمن عمل الوزارة ومساعيها في كل مهامها السيدة الوزيرة وأنا من موقعي لا أريد أن يكون وجودكم في وزارة الأسرة والمرأة والطفولة

وكبار السن لا يكون مجرد عبور عادي بل لديه وقعه وبصمته وله بدائله.

نعلم جميعا أن عمل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ومجالات تدخلها أفقية وتمس جميع الاختصاصات وهذا من نقاط القوة في عمل الوزارة وهذا ما يطرح عليها الذهاب أكثر بالبحوث العلمية من مجرد بحوث في المخابر إلى حلول اجتماعية تستجيب لتطلعات كل الفئات الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

لا مجال "للبريكولاج"، الواقع اليوم لا يسمح لا بالترقيع ولا بالسياسات القديمة وإنما أعطاك جملة من الاستحقاقات وجملة من الاستفهامات وجملة من المطالب الحارقة ليبحث عن إجابات تستجيب للتطلعات.

المسائل الاجتماعية لا يمكننا الآن معالجتها كرجال الإطفاء بل وجب مزج البحث العلمي بالواقع الاجتماعي وأنا أصر أن تكون في المستقبل البحوث العلمية التي تقوم بها نساء تونس وما أجمل نساء تونس أن يكون لديهن نصيب من العمل البحثي المخبري ونصيب من العمل الاجتماعي ونضع الأرجل على ترابها لكي نفهم ما تريد.

وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن هي وزارة يميل على كتفها كل المجتمع واليوم لدينا أسرة تونسية لها عديد الأمراض وأشدها ما يؤلم جميع الفئات هي أمراض الشيخوخة وحالة كبار السن.

"الزهايمر" الذي يدمر الذاكرة ويدمر إنسانية الإنسان هذه الشيخوخة للأب وللأبناء رغم أنهم مثقفون وبارعون في مهنهم لكن أمام أمراض آبائهم غير قادرون على مجاراتها هل تعلمين السبب؟ لأننا لم نتعلم كيفية تقديم الخدمات لكبار السن في الفترات التي لا يستطيعون فيها القيام بواجباتهم أمام أنفسهم.

نريد أن نتدرب على كيفية القيام بواجبنا تجاه آبائنا وأمهاتنا كبار السن. هذا لا نعرفه وهذا يرجع لمهامكم السيدة الوزيرة لديكم إداراتكم الجهوية ومراكزكم التي يجب أن تدخل الآن بشكل موسع مع مجتمع كامل كيف ندرب جميع الفئات على خدمة كبارنا في حالاتهم الصعبة.

أشكرك السيدة الوزيرة وسأكتفي وأشكرك على وجودك معنا اليوم وبارك الله فيك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هل ترغب السيدة الوزيرة في تقديم بعض التوضيحات والمعطيات الإضافية في مدة تتراوح بين خمس وعشر دقائق فلتتفضل.

السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

شكرا جزيلا، في الحقيقة أريد أن أعود إلى السؤال الشفاهي الأول لأن الوقت داهمني ولم أستكمل بعض النقاط ولا أظنني سأستكمل ولكن مع ذلك أحاول أن أقدم المزيد من المعطيات.

أولا يقول السيد النائب أن الوزارة لم تصدر أي بيان حول ما يحصل في بعض القنوات أو ما إلى ذلك لكن في الحقيقة نحن أصدرنا بيانا تم فيه التنديد بالتعاطي بين ظفرين الايجابي مع ظاهرة الزواج العرفي والتطبيع مع هذه الظاهرة في 11 أفريل 2022 على إثر بث مسلسل تلفزي في رمضان ويمكنكم العودة إلى ذلك.

وهناك في الحقيقة تفاعلا ولكننا لا نعول كثيرا على البلاغات كما تقول لأن العمل دائما أفضل وعندما يكون هناك موضوع معين فنحن نستثمر في البلاغ من أجل التعريف بالقوانين وبالتشريعات وبالقانون التونسي ومجلة الأحوال الشخصية وكل التفاصيل وهي فرصة للتعريف بها أكثر وأيضا للتعبير عن موقفنا إزاء بعض الظواهر.

نحن نشتغل على الجانب الإتصالي من خلال عدة ومضات ونرسل إرساليات قصيرة عبر شبكة الاتصال.

نقطة أخرى أطلقنا في هذه السنة ومنذ السنة الفارطة في الحقيقة حملة وطنية "يكبر ولا ينسى" في خصوص العنف المسلط على الأطفال وهناك سلك كامل يشتغل وفي سنة 2023 تم تلقي 25 ألف إشعار خاص على مكاتب مندوبي حماية الطفولة وتم التعهد فما يخص العنف المسلط على الأطفال بقرابة 6000 طفل تونسي.

أيضا طورنا كثيرا في جانب الخدمات لدينا الخط الأخضر 1899 كان يشتغل قبل 25 نوفمبر 2022 طبقا للتوقيت الإداري فقط منذ ذلك التاريخ إلى اليوم يشتغل 24/24 ساعة وفي نهاية الأسبوع وفي أيام العطل والمناسبات.

تم أيضا مضاعفة بثلاث مرات في عدد الفريق الذي يعمل في الخط الأخضر 1899.

أيضا هناك التنسيقيات الجهوية لمناهضة العنف ضد المرأة يعني هذه الآلية كانت مهملة وتم الاشتغال عليها واليوم لدينا 24 تنسيقية كل تنسيقية على الأقل فيها ما بين 20 و24 إطارا إلى جانب أدلة تشتغل عليها هذه التنسيقيات ولها دور كبير في مناهضة العنف في الجهات.

نقطة أخرى أيضا فيما يتعلق بالشهادة الطبية الأولية كانت معضلة بالنسبة للمرأة ضحية عنف تم إصدار مرسوم مشترك في مارس 2022 بين وزارة الأسرة ووزارة الصحة.

وفي التقرير الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة أصدرنا رقم ورقم أعتبره معتبرا ومشكورة الوزارتين على العمل الذي قامت به 23 ألف امرأة ضحية عنف في سنة 2022 انتفعت بالشهادة الطبية الأولية.

أيضا هناك فيما يخص الانتفاع بالإعانة العدلية المجانية ارتفع الرقم يعني هناك مجهودات تقوم بها عدة هياكل حكومية سواء كانت وزارة الداخلية أو وزارة العدل أو وزارتنا يعني هذا الموضوع تشتغل عليه عدة وزارت.

وطورنا عدة آليات، برنامج صامدة لأن 60 بالمائة من النساء اللواتي يتقدمن بإشعارات على الخط الأخضر 1899 إنما هن لا يعملن وربات بيوت ولديهن هشاشة اقتصادية، في هذا الإطار تم إطلاق برنامج صامدة للتمكين الاقتصادي للنساء وهذا البرنامج قائم على الموارد الرزق من أجل الأخذ بيد النساء ضحايا العنف وتمكينهن اقتصاديا وكي لا يقبلن بالعنف لسبب اقتصادي.

تدخلت الدولة لتأمين هذا الجانب ولتقوية وتعزيز صمود النساء ولكي لا يقبلن بالعنف لمجرد هشاشة اقتصادية.

أريد أن أختم بأن هناك برنامجا مهما وقوة هذا البرنامج في أنه يشتغل في الجهات وأظنكم على بينة به وهو برنامج التمكين الاجتماعي للأسر.

برنامج التمكين الاجتماعي للأسر يشتغل على هذه القضايا، يشتغل على قضية التربية الوالدية ويشتغل على مناهضة العنف وعلى مقاومة السلوكيات السلبية.

استفاد من هذا البرنامج عدد كبير في الحقيقة من هذه الأسر لدينا 1300 أسرة تونسية استفادت من هذا البرنامج وأيضا 5000 أسرة في خصوص مقاومة السلوكيات السلبية وهذا البرنامج موجود في 19 ولاية.

الآن ذهبنا إلى تعميمه في كل الولايات وأيضا تم تنقيح كراس الشروط الخاص بهذا البرنامج كي يركز على الحوار وعلى التربية الوالدية الايجابية.

أيضا إن شاء الله خلال أسابيع قليلة جدا سوف يتم إطلاق منصة الأسرة التونسية وهي منصة لمرافقة الأولياء والأطفال من أجل رفع الوعي ومن أجل أن تدرك الأسرة التونسية مختلف الخدمات التي تقدمها سواء كان ذلك من قبل الوزارة أو مختلف الهياكل الحكومية ذات الصلة أيضا بالأسرة وكل الهياكل الحكومية في الحقيقة لديها هذه الصلة سواء كان هذا بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

أيضا فيما يخص مراكز الإيواء وهذا يدخل في إطار جانب الخدمات والحماية المحمولة على الدولة حسب قانون 58 لسنة 2017 عدد مراكز الإيواء انتقل من مركز إيواء وحيد في سنة 2021 الآن لدينا 13 مركزا للإيواء.

أيضا فيما يخص آبائنا وأمهاتنا تم في 15 جوان 2023 تم إطلاق خط أخضر 1833.

أيضا بالنسبة إلى الأطفال إلى جانب تعهد 8000 طفل في سنة 2022 و6000 طفل سنة 2023 تعهد به مندوبي حماية الطفولة لدينا رقما آخر وهو 1809 هذا الرقم للأخصائيين النفسانيين الذين يتعهدون بالأطفال ومنذ شهر أفريل.

وعلى إثر أيضا حادثة ابتزاز الأطفال عبر شبكات التواصل الاجتماعي وإحداث لجنة أزمة للغرض في الوزارة هذا الخط أصبح منذ ذلك التاريخ يشتغل 24/24 ساعة وتم تعزيز الفريق ليصبح الآن 16 أخصائي نفساني على ذمة أطفالنا وللإجابة على تساؤلات الأولياء الخاصة بأطفالنا الرقم هو 1809 وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيدة أمال بالحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

والآن نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتمكين السيدة الوزيرة من المغادرة ثم نستأنفها للاستماع إلى تدخلات الزملاء طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة منتصف النهار وأربعين دقيقة)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدات والسادة النواب

على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وأربعين دقيقة)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

نستأنف أشغال جلستنا ونمر إلى التدخلات على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي،

الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم الناصر الشنوفي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد الناصر الشنوفي

شكرا السيدة الرئيسة،

تدخلي على معنى الفصل 108 يأتي على موضوع اجتماعي، موضوع إنساني، موضوع حير أبناء وبناء معتمدية الفحص لغياب مستراب يوم 15 جوان، غياب لشاب خريج الجامعة التونسية اختصاص إنجليزية الإعلام وناشط في المجتمع المدني وفي الهلال الأحمر وفي الغرفة الفتية الاقتصادية وعديد الوقائع الأخرى، قام أصدقائه وأهله بوقفات تضامنية ورمزية ومجهود أمني مشكور جدا ولكن يتواصل غياب هذا الشاب نظرا إلى دماثة أخلاقه ولتواجده المتواصل في جميع الأنشطة المدنية.

رجائنا وهو صوت لأبناء وبنات الفحص لما خلفه غيابه من ألم ومن حيرة لدى كل أصدقائه ولدى كل شباب الفحص ولدى عائلته، وليد الهمامي نتمنى تظافر كل جهود الدولة من أجل كشف الحقيقة، لأنه عندما تغيب مرات الحلول نتوجه إلى الدولة في كل هياكلها، صحيح أن الموضوع يهم شاب ولكنه أقلق وبعث الحيرة وهذه صورة وليد نتمنى من كل قلبنا وجوارحنا أن يعود وليد الهمامي إلى عائلته وإلى أصدقائه وإلى أنشطته داخل كل المؤسسات المدنية، نتمنى أن يعود وليد بين أهله في أقرب الأوقات ونأمل أن ينتهي قلق أصدقائه على إثر عودته إلى أهله وإلى بيته. مع الشكر السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم ونتمنى السلامة للشاب وأن يعود بخير إلى أهله وعائلته

الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

موضوعي اليوم حول وضعية الماء بالبلاد التونسية، هناك سؤال يطرح نفسه تقريبا، منذ سنة 1995 صدر تقرير من الأمم المتحدة صنف تونس ضمن 27 دولة الذين دخلوا في مرحلة الضغط المائي، بمعنى أن بلادنا تستخرج كميات كبيرة من المياه الجوفية التي تتجاوز طاقة تجديدها، فمنذ ثلاثين سنة ضرب ناقوس الخطر بهذه البلاد للأسف بقينا نحافظ إلى حد الآن على نفس القياسات الكلاسيكية وعلى نفس العادات والتقاليد في استعمال المياه والقضية ليست قضية إعفاء للمديرين العامين أو مديرين جهويين أو حنفية تكسرت أو تقطر ماء، بل هي قضية مجتمعية تنموية وهي قضية الشأن العام وهي قضية الجميع ويجب على وزارة الفلاحة بالذات أن تتحمل مسؤولياتها وتقوم بمصارحة شعبها إن كان يتوفر لدينا الماء أم لا.

لقد أصبح التونسيون يتنبؤون اليوم إن كان هناك مياه جوفية بالجنوب أم لا، يجب عليكم أن تصارحوا كل التونسيين، من حقه أن يعلم إن كان لدينا مصادر مائية بالبلاد أم لا لكي لا يلقوا باللوم على أعضاء مجلس النواب فدورنا هو أن نقوم بإيصال أصواتكم للسلط المعنية وللسلطة التنفيذية لأنهم هم المطالبون بمصارحة الشعب في هذا الشأن، يجب تغيير السياسة العامة الكلاسيكية،

أول مسألة هي توعية المواطن من خلال تحسيسه وإرشاده حول مسألة الماء فعندما تقوم وزارة التربية بالاشتراك مع وزارة الفلاحة بتعليم الأطفال الوضعية الكارثية التي نعانيها في مسألة المياه حينها ستتجه البلاد نحو الحلول الصحيحة لأن الحلول الموجودة الآن هي حلولا ترقيعية، البرازيل وما أدراك ما البرازيل بطقسها الممطر لديها 5 مليون حوضا مائيا لا يضيعون قطرة ماء في حين أنه عندما تنزل الأمطار لدينا بالبلاد التونسية تغرق الطرقات، نحن نعول اليوم على السدود الكلاسيكية متى سيصبح لهذه البلاد سدودا جوفية، فشركة "L'ONAS" تلقي 300 مليون متر كب في البحر استهلكت 5 مليارات حتى أصبح لدينا المعالجة الثلاثية لاستغلالها في الزياتين،

هنا نتحدث عن السياحة والصناعة والماء الذي يصلنا إلى منازلنا يمثل 21% من الماء الذي نستهلكه و79% يعتمد في الفلاحة وها أنتم تشاهدون أشجار الزياتين التي ماتت وكيف هي وضعيتنا فنحن نقترض إلى حد الآن لنحصل على الغذاء، كيف لنا أن نعتمد هذه السياسة، بالنسبة للآبار العشوائية إذا لم يقم الفلاح ببيع 10 أشجار زيتون لإحداث بئر لماتت أشجار الزيتون التي يمتلكها مثلما حصل لأشجار الزيتون التابعة للدولة، يجب عليكم مصارحة الشعب بكل المسائل، فسياسة أن الجميع متواطئ في الفساد وفاشلون لن توصلنا إلى أي حل يجب على مؤسسات الدولة أن تعمل أما بالنسبة للماء يجب على وزارة الفلاحة أن تتحمل مسؤولياتها وأن تقوم بسياسة اتصالية مع المواطن لكي تبلغه الوضعية وتقوم بإقناعه وتوعيته فكلنا في سفينة واحدة للنهوض بالبلاد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، الكلمة للسيد الزميلة المحترمة سنياء بن مبروك لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة سنياء بن مبروك

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتوجه بكلامي من خلال جلسة اليوم إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية.

تقوم السيادة الوطنية على جملة من الرهانات لعل أبرزها هي الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الطاقي.

السيد الوزير، سأستغل هذه الفرصة للدعوى إلى عدم التفريط والتفويت في العقارات الفلاحية الدولية ودراسة جميع السبل التي تمكن من استغلالها الاستغلال الناجع بما في ذلك الكراء واللزمة والتوجه أيضا إلى دعم الاستثمار الموجه إلى الشباب وعلى الأخص المعطلين عن العمل ومن أصحاب الاختصاص في المجال الفلاحي دفعا لإعادة هيكلة هذه الأراضي وحسن الاستثمار فيها واستصلاحها في كامل ربوع البلاد وكذلك الصحراء وتحويلها إلى أراضي منتجة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني،

السيد الوزير، إن الجنوب التونسي يتميز بتوفير أراضي شاسعة ومياه باطنية بكميات كبيرة والطاقة الشمسية ولنا في دول الجوار تجارب أثبتت نجاعة فريدة في استصلاح الصحاري واستغلالها لإنتاج الحبوب، نحن في حاجة مؤكدة إلى العمل التشاركي بين مختلف مؤسسات الدولة وجميع الهياكل من أجل تصحيح البوصلة والدفع قدما نحو البحث عن سبل كفيلة بتحقيق الاستقلال الغذائي والأمن الوطني، ولا يتحقق ذلك إلا بإرادة قوية مسؤولة لاستصلاح الأراضي الاشتراكية والأراضي التي على ملك الدولة عبر منظومة تشريعية جديدة تتماشى والمتطلبات الوطنية،

أود أن أستعرض بعض الإشكاليات بدائرة الكرم وتتمثل أولا في الرسم العقاري عدد 92504 والذي يشمل وضعيات عقارية لم تتم تسويتها وهي في مرحلة الملكية الوقتية ومرتبطة بمطالب التحيين السؤال المطروح هنا، ما هي الإجراءات الضرورية لحل هذا الإشكال العقاري وتمكين مالكي العقارات من شهادات ملكية فردية،

ثانيا، إشكالية مماثلة أيضا في حي المعرض مرتبطة بتحيين الأمثلة التكميلية التي لم تتم مراجعتها وتحيينها منذ سنة 1990 وبالتالي لم يتمكن أصحاب العقارات من الحصول على شهائد ملكية فردية محينة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلتي المحترمة، الكلمة الآن للسيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا اسيدة الرئيسة،

اليوم في الحقيقة في حضور السيدة وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن والطفولة لا يمكن ألا أتحدث على حادثين من بين الحوادث التي هزت البلاد التونسية مثلما تحدث الزميل السيد طارق أن هناك من لا يمثلون المرأة التونسية وصعودهم على المسارح والركح.

اليوم سأتحدث عن المرأة التي تمثل المرأة التونسية التي يقع انتهاكها وتعنيفها أين نحن من كل ذلك؟ اليوم هناك ضحايا عنف، ضحايا "هني على روحك" وضحايا "اللي صبرت دارها عمرت" وضحايا "في سبرنا ما عندناش طلاق" و" ما تخربش دارك بيدك" ما المشكلة إذا قام بصفعك أو قام بضربك فستنسين كل ذلك وهو يحبك كثيرا ومن الأكيد أنك تسببت في انفعاله.

في أول أيام العيد استيقظ كل التونسيين على خبر امرأة أصيلة ولاية الكاف تسكن بمدينة القيروان قام زوجها بذبحها من الوريد إلى الوريد أمام مسمع ومرأى كل الناس وهناك من قام بتوثيق مشهد طعنات هذا السيد بالفيديو، هذه المرأة التي ماتت كلامي موجه إلى السيدات التي تصبر في منازلها في يوم 13 أكتوبر 2023 قامت بتنزيل تدوينة تتضمن "حبي ربي يخليك ليا" صحيح أنه بقي على قيد الحياة ولكنها هي ماتت وتركت ورائها طفلة تبلغ ثلاث سنوات وطفل يبلغ سنة واحدة هل أصبحت أرواح البشر بلا قيمة؟ أليس هناك سلطة بالبلاد أو أشخاص تتضامن وتذهب لإنقاذ امرأة تذبح أمامهم.

إلى جانب كل ذلك فقد استيقظنا يوم 29 جوان على خبر ضحية أخرى امرأة يقوم زوجها بحرقها بالبترول في قفصة بنسبة 80% من جسدها ثم يقوم بحملها إلى المستشفى، أين نحن من كل

ذلك؟ ثم تأتي الوزيرة وتتحدث عن رائدات التمكين الاقتصادي، ونحن نتحدث عن العنف المنزلي ولم نتحدث عن العنف الاقتصادي بل عن الطفلة ويبلغ عمرها 16 سنة التي ماتت من الفقر التي كانت عطلتها يوم 25 جوان وذهبت يوم 26 جوان لتعمل بالفلاحة فتعرضت إلى حادث ثم ماتت والأدهى والأمر أنه كان معها عشر فلاحات قاموا بتقسيمهم على الولايات لأنه ليس بإمكان أي مستوصف استيعابهم،

فإلى متى سيبقى قانون 58 قانونا مثاليا على الأوراق وهناك من النساء من يتعرضن إلى الموت، السيدة الوزيرة نحن لا نطلب إحصائيات أو بالمال أو بالمشاريع نحن نطلب حماية للنساء المعنّفات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلتي المحترمة، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيدة الرئيسة،

موضوع حديثي وسؤالي سيكون موجها إلى وزارة المرأة والأسرة والطفولة حول رياض الأطفال وخاصة رياض الأطفال الموجودة بالأرياف التونسية وخاصة في سيدي بوزيد وفي دائرتي سيدي بوزيد الشرقية وسوق الجديد، تقريبا هذه الروضات منعدمة في بعض العمادات وحتى إذا وجدت فستوجد روضة وحيدة يتيمة في عمادتين أو ثلاث عمادات.

وزارة المرأة والأسرة التي تدعي بأنها ستساند الأطفال خاصة في المناطق الريفية وفي برامجهم روضتنا في حومتنا وسيدعمون خاصة العائلات المعوزة فبرامجهم لا تكفي، فقد تبلغ الكثافة السكانية لعمادتين في بعض الأحيان حوالي 15.000 ألف 20.000 ألف متساكن نسمة وفي هذا العدد المهول من السكان ستجد مئات الأطفال ومئات العائلات المعوزة ووزارة المرأة والأسرة تقول أن قدرتها لا تفوق 20 أو 25 طفلا فهذا غير معقولا.

على وزارة المرأة والأسرة أن ترسم سياسة جديدة من أجل انقاذ هذا الطفل ابن العائلة المعوزة وهنالك العديد من العائلات لا يعرفون حتى ما معنى روضات وهنالك العديد من الأطفال لا يدخلون أو لا يحتكون بالطفل إلا في عمر ست سنوات واليوم الأول الذي يذهب فيه إلى المدرسة يهرب منها وكأنه دخل جهنم، فهذا غير معقول ونحن نعرف قيمة الطفل في البلدان وهو الجيل القادم الذي سيقود هذه البلاد لهذا فإني أدعو وزارة المرأة والأسرة إلى تغيير استراتيجيتها ومساندة هذا الطفل وإقامة روضات عمومية خاصة في الأرياف وسنكون مع الطفل بإذن الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم وليد الحاجي وله ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتحدث في البداية عن نقطة الانقطاع المتكرر للكهرباء ويبدو أن هذا مشكلا عاما نطلب توضيحات من الإدارة العامة للكهرباء والغاز لأن هناك العديد من المواطنين الذين تضرروا في خصوص تجهيزاتهم المنزلية أو الوسائل الكهربائية إلى غير ذلك.

مشاكل الماء الصالح للشراب في ولاية القيروان وخاصة معتمدي العلا وحاجب العيون متكررة وهو مشكل عويص، هذه المشاكل تتمثل في تعطل العديد من المشاريع في عديد المناطق مثل أولاد عمر، أولاد بن جدو، ترزة الشمالية، مسيوط، القطار، أولاد عمر والمساعيد بالعلا ولا بد من محاسبة كل من تسبب في تعطيل ولو كان مواطنا لا بد أن تتم محاسبته، منطقة عين ساسي والمناسة والدغيمة بها مشاريع معطلة، من السبب؟ لسنا نعلم وهذه المناطق حاليا دون ماء.

السيدة الرئيسة، منطقة قصر السويسين كذلك مشروع معطل، منطقة عين مجونة تعاني من اضطراب متكرر في توزيع الماء، لابد من تحمل المسؤولية وتوضيح الأسباب حتى تسعى إلى إيجاد الحلول.

من غير معقول أن تتواصل هذه الإشكاليات في ولاية القيروان.

حاجب العيون المدينة هذا المشكل العويص الذي يتواصل تقريبا في سنته الخامسة، كلنا نعرف أن كمية الماء في حاجب العيون فيها نسبة كبيرة من الحديد ويتمثل الحل في إنشاء محطة معالجة ومن المفروض أن تكون هذه المحطة جاهزة منذ شهر أكتوبر 2023 ولكنها للأسف إلى حد هذا اليوم غير جاهزة ولا زال أهالي حاجب العيون يعانون من شرب هذا الماء الملوث وغير معقول فليس هناك أي تفاعل حقيقي وجدي من وزارة الفلاحة وكان من المفروض أن السيد وزير الفلاحة عوض أن يزور بحيرة جبلية أو غير ذلك أن يزور حاجب العيون ويطلع على المعاناة الكبيرة لأهالي هذه المنطقة،

السيدة الرئيسة، نفس مشكل الكهرباء والغاز فعديد المواطنين ينتظرون عدادات الكهرباء فمن غير المعقول أن ينتظر مواطن سنة وسنتين للحصول على عداد كهربائي، كما أن هناك عدادات "haute tension" التي ستفتح بابا لمشاريع تنموية من شأنها أن تخلق مواطن شغل ولكن للأسف سأذكر بإجابة السيدة الوزيرة أنه بإمكان المواطن شراء العداد بنفسه إذا كان يريد الحصول على الكهرباء في أقرب وقت وهذا غير معقول فنحن اليوم في سنة 2024 لا زلنا نعاني إلى حد اليوم من تأخر في الحصول على عدادا كهربائي وعدادا للماء الصالح للشراب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم نبيل الحامدي وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيدة الرئيسة، اليوم موجودة بجانبي صورة فتاة بريئة عمرها 16 سنة تودع الحياة بسبب حادث، فقد خرجت هذه الفتاة إلى العمل لمساعدة عائلتها ولكي تتمكن من شراء الكتب والمحفظة إذ بها تتعرض إلى حادث على الساعة الخامسة صباحا ولم تصل سيارة الإسعاف إلا على الساعة السابعة صباحا والتي كانت قادمة من الناظور إلى السبيخة والمسافة بين دار الجمعية ومستشفى السبيخة 35 كيلومترا ولكن هذه الفتاة ودعت الحياة داخل المستشفى.

أرجو من كل الوزارات، التجهيز، النقل، الصحة، النظر إلى معتمدية "سيسب الذريعات" فالطرقات حفرة بعد حفرة والمستشفى لا يوجد به لا إطار ولا سيارة إسعاف فكيف يمكن في

هذا العصر لمنطقة بها 38.000 ساكن كل طرقاتها غير معبدة لا يوجد بها مستشفى بل مستوصف فقط؟

أطلب من وزير الصحة أن يلقي بنظرة اهتمام لهذه المنطقة لكي يعمل هذا المستشفى ويقع تصنيفه لأنه بالطريق الجهوية 48 الرابط بين زغوان وسوسة، وهذه نقطة والفتاة ودعت الحياة مشكور السيد المعتمد الأول بولاية القيروان والمندوب الجهوي للشؤون الاجتماعية والمندوبة الجهوية للمرأة كل هؤلاء تحولوا وشاهدوا الوضعية ولكن أريد أن يتبين الوزراء حقيقة الوضعية في سيسب.

الماء الصالح للشراب وما أدراك ما الماء الصالح للشراب، الجمعيات المائية نريد نظرة للجمعيات المائية من طرف وزارة الفلاحة لكي نتمكن من مقاومة العطش في منطقة معروفة بتوفر المياه فيها، فمنذ خمسة أو ستة أيام لم يتحصل متساكني السبيخة والوسلاتية وعين شدولة على الماء الصالح للشراب فما هي الحلول؟

كما أن هناك أطفالا يبلغون ست وسبع سنوات يحملون لافتات سياسية فأين وزارة المرأة وأين النيابة العمومية في الوضعية التي وقعت البارحة في معتمدية السبيخة والتحريض على نائب شعب من طرف مواطنين لا علاقة لهم بالوضعية التي يعيشها نائب الشعب من الكذب والترهيب والمس من الشرف والمس من العائلة، نرجو أن نتحد من أجل مسار 25 جويلية من أجل انتخابات قادمة ومن أجل مستقبل تونس وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، الكلمة للسيد الزميل المحترم أنور المرزوقي وله ثلاث دقائق تفضل.

إعادة احتساب التوقيت ثلاث دقائق للسيد الزميل المحترم أنور المرزوقي تفضل.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد توجيه رسالة للسيد وزير أملاك الدولة،

في علاقة بعدد من العقارات التابعة للدولة بمدينة نابل لكنها غير مستغلة كما يجب، العقار الأول له علاقة خاصة مع أبناء المدينة ومواطنيها وهو جزء من ذاكرة المدينة وتاريخها وهو دار لفيت " la maison Laffitte" التي تستوجب اليوم توظيفا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة وإكراهاتها، حيث أن فكرة تحويلها إلى محكمة عقارية سيدي وزير أملاك الدولة لا يمكن من استغلالها استغلالا أمثل وإنما سيزيد هذا الإنجاز من تعكير وتعقيد سيولة المرور، فهل يجوز السيد الوزير في زمن يكون فيه الوقت ذا قيمة كبيرة أن يقع إنجاز إدارة مهما كان نوعها موجهة لرواد الخدمات العمومية في غياب أماكن إيواء للسيارات؟ وهل نسمح لأنفسنا أن يقع تحويل المساحة الخضراء لهذا المعلم التاريخي وحديقة عقار إلى مأوى للسيارات خاصة أن مدينة نابل تفتقر إلى المآوي؟

رجاء السيد الوزير، إعادة النظر في تخصيص هذه البناية من إدارة جهوية مهما كان نشاطها إلى متحف لذاكرة المدينة.

نابل عاصمة الصناعات التقليدية لمزيد إثراء المنتوج السياحي ودعم الحرف التقليدية أو إحداث "un jardin botanique" لإحداث فضاء ترفيهي وعائلي بمدينة نابل التي تفتقر إلى مثل هذه الفضاءات وهنا أقترح على سيادتكم السيد وزير أملاك الدولة تخصيص أرض جديدة بحي الوفاء "AFH" حيث توجد مساحات كبيرة والطرقات الواسعة لإحداث محكمة عقارية جديدة،

البناية الأخرى التي تحتاج إلى الترميم والتعهد وإعادة توظيف العقار القديم المغلق حاليا بساحة الشهداء بقلب مدينة نابل بجانب البناية الملاصقة لإدارتكم الجهوية لأملاك الدولة حيث كان في بدايته كنيسة كاثوليكية ثم تحول إلى مكتبة عمومية، فرجاء سيدي وزير أملاك الدولة تخصيص هذا العقار إلى فضاء ثقافي ليصبح نقطة إشعاع في المنطقة.

السيد وزير أملاك الدولة، أدعوكم إلى الاستئناس برأي مكونات المجتمع المدني في خصوص التخصيص المستقبلي لهذين العقاري.ن

وفي الختام أثمن النشاط الحثيث بوزارتكم والعمل الدؤوب لمختلف هياكلها، كما أعبر لكم عن ارتياحي للخدمات الممتازة التي تقدمها الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والإدارة الجهوية للملكية العقارية بنابل فشكرا للعاملين.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الشكر موصول لجميع السادة الزملاء والزميلات الأفاضل وهكذا نأتي إلى خاتمة أشغالنا اليوم وعليه نأذن برفع الجلسة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الواحدة وعشر دقائق بعد الزوال)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة البيئة وتلقوا الإجابة عنها يوم 26 و27 و28 جوان 2024.

أحمد السعيداني بتاريخ 9 ماي 2024، المختار عبد المولى بتاريخ 29 مارس 2024، النوري جريدي بتاريخ 3 ماي 2024، أيمن بن صالح بتاريخ 24 أفريل 2024، سامي السيد بتاريخ 13 ماي 2024، طارق الربعي بتاريخ 22 أفريل 2024، عبد السلام الدحماني (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 15 و23 ماي 2024، محمد بنسعيد بتاريخ 23 مارس 2024، محمود العامري بتاريخ 24 أفريل 2024، معز الرياحي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 23 و24 ماي 2024، وليد الحاجي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 10 ماي 2024، يوسف التومي بتاريخ 29 ماي 2024، ضحى السالمي بتاريخ 30 ماي 2024، مريم الشريف بتاريخ 29 ماي 2024، نورة الشبراك (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 و22 ماي 2024.

وتقدم كل من السيد النائب عبد الستار الزارعي بتاريخ 29 ماي 2024 والسيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 16 ماي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط وتلقيا الإجابة عنهما يوم 28 جوان 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها يوم 24 جوان 2024:

أحمد بنور بتاريخ 22 أفريل 2024، أيمن بن صالح بتاريخ 23 أفريل 2024، ثامر مزهود بتاريخ 7 ماي 2024، رؤوف الفقيري بتاريخ 30 أفريل 2024، عبد الجليل الهاني بتاريخ 18 أفريل 2024، عصام

البحري جابري بتاريخ 23 أفريل 2024، نورة الشبراك بتاريخ 13 ماي 2024.

كما تقدم السيد النائب بلال المشري إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 8 ماي 2024 بسؤالين كتابيين وتلقى الإجابة عنهما يوم 26 جوان 2024.

وتقدم كل من السيد النائب عصام البحري جابري بتاريخ 10 ماي 2024 والسيدة النائبة سنياء بن مبروك بتاريخ 10 ماي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الصحة وتلقيا الإجابة عنهما يوم 1 جويلية 2024.

وتقدم كل من السيد النائب أيمن البوغديري بتاريخ 10 ماي 2024 والسيدة النائبة سيرين بوصندل بتاريخ 16 ماي 2024 والسيد النائب أحمد بنور (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 30 أفريل و29 ماي 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها يوم 20 و26 جوان 2024.

وتقدم السيد النائب أحمد السعيداني إلى السيدة وزيرة المالية بتاريخ 8 ماي 2024 بـ 15سؤال كتابي وتلقى الإجابة عنها يوم 25 جوان 2024.

كما تقدم السيد النائب عبد السلام الدحماني إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة بتاريخ 24 ماي 2024 بسؤال كتابي وتلقى الإجابة عنه يوم 28 جوان 2024.

وتقدمت السيدة النائبة بسمة الهمامي إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان بتاريخ 16 ماي 2024 بسؤال كتابي وتلقت الإجابة عنه يوم 1 جويلية 2024.

وأخيرا تقدم مجموعة من السادة نواب ولاية سيدي بوزيد إلى السيد وزير الشباب والرياضة بتاريخ 4 جوان 2024 بسؤال كتابي وتلقوا الإجابة عنه يوم 28 جوان 2024.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني ان أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي

<u>الموضوع</u> محطة معالجة مياه الصرف الصحي بأوتبك الجديدة

تحية وطنية وبعد،

فإنّ محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمعتمدية أوتيك وبالتحديد في أوتيك الجديدة أصبحت تمثل خطرا بيئيا وصحيا بالمياه غير المعالجة المتسرّبة منها، وحسب ما يتداول فإنه كان من المزمع أن تكون محطة معالجة ثلاثية لإعادة استعمال المياه لأغراض أخرى.

ما هو مخططكم لإيقاف التلوّث الناجم عن المحطة بالمنطقة؟

مع الشكر

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائب أحمد سعيداني

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 09 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب المختار عبد المولى بخصوص الوضعية البيئية بجهة رمادة من ولاية تطاوين، أفيدكم بأن الديوان الوطني للتطهير بصدد إتمام المراحل النهائية من الدراسة لتجهيز مدينة رمادة بمنشآت التطهير بما في ذلك محطة تطهير.

هذا، وينتظر أن يتم الإعلان عن طلب عروض لإنجاز الأشغال قبل موفى سنة 2024.

السلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

<u>الموضوع</u>: أسئلة كتابية حول مواضيع بيئية خامة بمعتمديتي القطار والسند من ولاية قفصة عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤالين الكتابين التاليين إلى السيدة الوزيرة.

السؤال 1: ما هي المرحلة التي وصل اليها مشروع مركز تحويل النفايات بالقطار من ولاية قفصة والحال أن أرض المشروع

هذا، وفي إطار توجهات الدولة فيما يتعلق بتطوير *إعادة* استعمال المياه المعالجة خاصة في المجال الفلاحي وذلك لمجابهة الإشكاليات المتعلقة بالشح المائي جراء التغيرات المناخية فإن الديوان الوطني للتطهير يعمل على تعميم المعالجة الثلاثية بمحطات التطهير وذلك حسب ما يمكن توفيره من موارد مالية من ميزانية الدولة وسيعمل الديوان على إدراج تجهيز محطة التطهير بأوتيك الجديدة بالمعالجة الثلاثية ضمن برامجه المستقبلية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

نتشرف بأن نحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

تبعا لقرارات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بالتسريع في انجاز المشاريع العمومية المعطلة وعلى ضرورة إنجازها في آجالها المحدّدة لأن أي تأخير في تنفيذها يترتب عنه إهدار للمال العام .

فإني أحيط سيادتكم علما، بأن مشروع ربط معتمدية رمادة من ولاية تطاوين بشبكة التطهير لم يرى النور بعد رغم أنه مبرمج منذ مدة طويلة، بالإضافة إلى تعطل مشروع تهذيب الأحياء المدرج ضمن برنامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني والتي تنتظر انتهاء أشغال الديوان الوطني للتطهير وأمام تفاقم الاشكاليات البيئية والاجتماعية وبالبنية التحتية بالجهة، أتوجه إليكم سيدتي الوزيرة بالسؤال التالي:

متى تنطلق الأشغال في ربط معتمدية رمادة بشبكة التطهير؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب المختار عبد المولى

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 28 مارس 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب المختار عبد المولى بخصوص الوضعية البيئية بجهة رمادة من ولاية تطاوين، أفيدكم بأن الديوان الوطني للتطهير بصدد إتمام المراحل النهائية من الدراسة لتجهيز مدينة رمادة بمنشآت التطهير بما في ذلك محطة تطهير.

هذا، وينتظر أن يتم الإعلان عن طلب عروض لإنجاز الأشغال قبل موفى سنة 2024.

السلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

<u>الموضوع</u>: أسئلة كتابية حول مواضيع بيئية خامة بمعتمديتي القطار والسند من ولاية قفصة عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤالين الكتابين التاليين إلى السيدة الوزيرة.

السؤال 1: ما هي المرحلة التي وصل اليها مشروع مركز تحويل النفايات بالقطار من ولاية قفصة والحال أن أرض المشروع

متوفرة .والدراسات منجزة؟ يرجى تسريع انجاز هذا المشروع وتفعيله تفاديا للمشاكل البيئية الخطيرة التي تنجر عن التأخير وخاصة تواتر الحرائق فى المصبات وانتشار الأمراض وخاصة" الشمانيوز" الناجمة عن تكاثر الحشرات .

السؤال 2: إلى متى يتواصل تعطل إنجاز مشروع محطة التطهير بمدينة السند هذه المدينة التي يعاني أهلها من تبعات صحية خطيرة جدًا قد تؤدى إلى احتقان اجتماعي في صفوف الأهالي الذين ضا قوا ذرعا بتعطّل مشاريع المدينة في الصحة والرياضة والطفولة والبيئة؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب النوري جريدي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 03 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمراسلة مجلس نواب الشعب المتعلقة بالسؤال الكتابي للسيد النائب النوري جريدي بخصوص تعطل إنجاز مشروع محطة التطهير بمدينة السند، أفيدكم بأنه على إثر فض الإشكال العقاري الذي كان يحول دون **تقدم** الدراسات لإنجاز محطة تطهير بمدينة السند، تم إستئناف هذه الدراسات ومن المنتظر إتمامها موفى سنة 2024بما في ذلك مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة المؤثرات على المحيط .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الديوان الوطني للتطهير بصدد التنسيق مع وزارة الاقتصاد قصد توفير التمويلات اللازمة لإنجاز المشروع والتي ستسمح للديوان بإعلان طلبات العروض لإنجاز الأشغال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول مداواة سبخة أريانة من الحشرات والناموس.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :وبعد يعيش متساكنوا دائرة سكرة 1 في أسفل المستجمع المائي على ضفاف سبخة أريانة منذ ما يزيد على الخمسة أجيال وحيث أقامت مصالحكم محطة التطهير شطرانة منذ ما يزيد على 3 عقود وإلى حد الآن تبقى هذه المنطقة من شطرانة وسيدي سليمان وعين الصبح وسيدي صالح وسيدي فرج وعديد الأحياء الأخرى بدون ربط بشبكات تصريف المياه المستعملة .وحيث أن عدم الربط بهذه الشبكات ينتج عددا كبيرا من خزانات الصرف الصحي التي ولكثرتها يمكن أن تتسبب في أمراض وبائية وأمراض حساسية للمتساكنين هذا دون إمكانية تلويثها للمائدة المائية .لذا أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

متى ستتم برمجة ربط هذه الأحياء بشبكات تصريف المياه المستعملة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والســـلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب أيمن بن صالح مجلس نواب الشعب

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 24 أفريل 2024

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب أيمن بن صالح حول غياب شبكات الصرف الصحي ببعض المناطق من شطرانة وسيدي سليمان **وعين** الصبح وسيدي صالح وسيدي فرج وعديد الأحياء المتاخمة لسبخة أريانة بمنطقة سكرة، أفيدكم بأن الديوان الوطني للتطهير بصدد القيام بدراسة توسيع الشبكات الرئيسية بمدينة سكرة بالمناطق المحاذية لسبخة أريانة تتضمن إنجاز محطتي ضخ ومد قنوات بكلفة تناهز 30 مليون دينار والتي تتطلب فض الإشكاليات العقارية لتوفير أراضي لمحطات الضخ وفتح الحوزات العقارية لتمرير القنوات ويتم حاليا البحث عن التمويلات اللازمة لإنجاز المشروع .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الشعب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول أحوال البيئة في الجهة .

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1) إشكالية عدم ربط بعض المناطق الصناعية الموجودة بشبكة التطهير على غرار أوتيك القديمة والمناطق الصناعية التي بصدد الإنجاز والتسويق (سجنان والعزيب بمنزل جميل.)

2) طول الإجراءات المتعلقة بإنجاز محطة التطهير بأوتيك رغم الضرورة القصوى لهذه المنشأة خاصة بعد دخول المنطقة الصناعية الجديدة بأوتيك حيّز الاستغلال .

3) تبنّي المناطق البلدية من طرف الديوان الوطني للتطهير على غرار بلدية سجنان والبلديات الجديدة المحدثة بكل من جومين وأوتيك .

4) إشكالية تصريف المياه المعالجة على مستوى محطة التطهير بعوسجة وهو ما يستوجب العمل على تأهيل محطة التطهير نحو المعالجة الثلاثية بصورة تضمن حماية الحوض الساكب القديم لوادي مجردة واستغلال المياه المعالجة في بعض الأنشطة الفلاحية .

5) إشكالية التلوث البيئي بالميناء العتيق ببنزرت وضرورة دعم الوزارة لإتمام إجراءات الدراسة التي تم الشروع في إنجازها على مستوى وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي .

6) ما هو برنامج الوزارة في مجال معالجة وتثمين النفايات وما هي المشاريع المبرمجة في هذا المجال على الصعيد الجهوي حيث تم خلال المخطط التنموي (2016-2020) ترسيم مشروع إنجاز وحدة معالجة النفايات بولاية بنزرت بكلفة 18 مليون دينار وتم اقتراح نفس المشروع خلال المخطط التنموي (2023-2025) بكلفة 60 مليون دينار فهل أن تنفيذ المشروع سيعهد للوكالة أو في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

7) البرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي بمنطقة بحيرة بنزرت :

-الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ مكونات إزالة التلوّث الصناعي .

-طول وتشعّب الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مشاريع تهيئة وتوسيع شبكات التطهير المدرجة في إطار البرنامج وكذلك الشأن بالنسبة لمشاريع تأهيل محطات التطهير بكل من بنزرت منزل بورقيبة وماطر حيث نتج عن هذا التأخير إرتفاع كبير في الكلفة مقارنة بالبرمجة الأصلية وما ترتب عنه من تأجيل تنفيذ بعض المكونات (على غرار بعض عناصر توسيع الشبكة) وفي هذا السياق المطلوب :

*مآل المكونات التي تم تأجيل تنفيذها مع التوصية بالحرص على برمجتها في أقرب الآجال من خلال تعبئة الموارد المالية الضرورية حتى يتسنى بلوغ أهداف البرنامج .

* الحرص على معالجة الإشكاليات العالقة مع الطرف الممول والمتمثلة أساسا في طول إجراءات المصادقة على ملفات طلبات العروض وملفات الصفقات .

* بالنسبة لعنصر تأهيل محطات التطهير (بنزرت وماطر ومنزل بورقيبة) وبعد أن تم تسجيل تجاوز الكلفة الخاصة بمحطة التطهير ببنزرت (حوالي 70 مليون دينار) للإستثمارات المبرمجة لتأهيل 3 محطات تطهير والمقدرة بـ 20 مليون أورو، فما هي الحلول المطروحة لتجاوز هذا الإشكال ولضمان تنفيذ كل المكونات المبرمجة. (مع الإشارة وأن الملف لدى الطرف الممول منذ شهر أفريل 2023)

8) عدم وضوح الرؤية بخصوص مشروع حماية واستصلاح منطقة كرنيش بنزرت من الإنجراف البحري من حيث التمويل وآجال التنفيذ بإعتباره مشروع قديم وتم إستيفاء كل الدراسات في شأنه.

9) تعطل إنجاز بعض المشاريع العمومية المبرمجة على غرار مشروع جهر الميناء التجاري ببنزرت (بكلفة 33 مليون دينار) نتيجة طول إجراءات مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة المؤثرات البيئية (تمت إحالة الدراسة إلى مصالح الوكالة منذ سبتمبر 2020)

10) النظر في إمكانية إعداد دراسة خصوصية لتثمين المحميات الطبيعية بالجهة (إشكل وجزيرة جالطة).

11) الإشكاليات المطروحة على مستوى محمية إشكل وغياب برنامج تدخل في الغرض والمقترح في هذا السياق إفراد محمية إشكل ببرنامج تدخل خصوصي واستعجالي باعتبار الوضعية الصعبة للبحيرة خاصة وللمحية ككل .

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول الأسئلة الكتابية للسيد النائب سامي السيد

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالأسئلة الكتابية للسيد النائب سامي السيد، أفيدكم بالإيضاحات التالية:

1- ربط المناطق الصناعية بشبكة التطهير:

لقد شرع الديوان الوطني للتطهير في إنجاز أشغال الربط الخارجي للمنطقة الصناعية بالعزيب وذلك في إطار المشروع المندمج لتطهير بحيرة بنزرت أما بالنسبة للمنطقة الصناعية بسجنان فهي متواجدة بمنطقة غير متبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير في الوقت الحاضر .

2- إنجاز محطة التطهير الصناعية بأوتيك:

يقوم الديوان الوطني للتطهير في إطار برنامج تطهير المناطق الصناعية الممول جزئيا من البنك الألماني للتنمية بإعداد الدراسات اللازمة بما في ذلك دراسة المؤثرات على المحيط لإنجاز محطة تطهير صناعية بمنطقة أوتيك وسيقع الإعلان عن طلب العروض الخاص بها حال توفر الإعتمادات اللازمة لذلك .

3- تبني المناطق البلدية:

تبني بلديتي جومين وأوتيك من طرف الديوان الوطني للتطهير غير مدرج ببرنامج التبني بمخطط التنمية (2023-2025) وسيقع العمل على إدراج هذا التبني ضمن مخططات التنمية المستقبلية .

4- محطة التطهير بعوسجة:

إن جل محطات التطهير المركزة حاليا بالبلاد التونسية والتي يبلغ عددها 122 محطة تشتغل بمستوى المعالجة الثنائية وهو مستوى من المعالجة يسمح بإزالة التلوث العضوي بالمياه المستعملة هذا ، وفي إطار توجهات الدولة فيما يتعلق بتطوير إعادة استعمال المياه المعالجة خاصة في المجال الفلاحي وذلك لمجابهة الإشكاليات المتعلقة بالشح المائي جراء التغيرات المناخية، فإن الديوان الوطني للتطهير يعمل على تعميم المعالجة الثلاثية بمحطات التطهير وذلك حسب ما يمكن توفيره من موارد مالية من ميزانية الدولة وسيعمل الديوان على إدراج تجهيز محطة التطهير بعوسجة بالمعالجة الثلاثية ضمن برامجه المستقبلية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب طارق الربعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :سؤال كتابي حول الوضعية البيئية المزرية بحي التضامن .

تحية وبعد،

نظرا للوضعية البيئية المزرية بحي التضامن التي أصبحت معاناة يومية للمواطن أثرت سلبا على حياته أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

1-متى يتم تهيئة المنتزه البلدي خاصة أنه المتنفس الوحيد لأهالي المنطقة؟

2-متى يتم جهر شبكة التطهير نظرا لإنسداد البالوعات عند نزول الأمطار و غلق عديد الطرقات جراء ذلك ؟

3-متى يتم تغطية البالوعات على مستوى طريق بنزرت والتأكيد بأن تكون في نفس مستوى الطريق (الأدنى من الطريق تسبب حوادث الطريق)؟

4-متى يتم برمجة حملات نظافة إستثنائية لمعاضدة مجهود البلدية ؟

5-متى يتم توفير حاويات جديدة للمنطقة؟

6-ماهي الخطة المزمع توخيها إستعدادا لعيد الاضحى المبارك لتجميع جلود الأضاحي وتثمينها؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :الإجابة على سؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيد طارق الربعي

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 22 افريل 2024

وبعد تفاعلا مع السؤال الكتابي الذي توجه السيد النائب طارق الربعي حول الوضع البيئي بجهة التضامن، اتشرف بإفادتكم بما يلي :

تمت افادة السيد النائب المحترم يوم 8 ماي 2024 انه سيتم التنسيق مع المصالح الجهوية بتونس قصد ادراج بلدية التضامن في برنامج الدعم لهذه السنة وخاصة منها المتعلقة بتهيئة وصيانة وتأهيل المساحات الخضراء ورفع نقل نفايات الهدم والبناء وتوفير عدد من التجهيزات الحضرية فصد تركيزها بعدد من المواقع بالبلدية.

اما فيما يخص النقاط الأخرى المثارة من طرف السيد النائب، اتشرف بإعلامكم انه بخصوص جهر الشبكات وفيضان البالوعات عند نزول الامطار يتم جهر شبكات تصريف المياه المستعملة سنويا طبقا البرنامج معد في الغرض حسب طبيعة وحاجة الشبكة لذلك .

اما بالنسبة لفيضان البالوعات، فان تصميم شبكات تصريف المياه المستعملة منجز على أساس استيعاب المياه المستعملة لا غير، وباعتبار ان هذه المنطقة تفتقر في معظمها لشبكات تصريف مياه الامطار فانه عند نزول الامطار **تتسرب** كميات هامة من المياه الى شبكة المياه المستعملة تفوق قدرة استيعابها وتتسبب في بعض الأحيان في طفح المياه بالطريق العام لفترة وجيزة .

وبالنسبة لوضعية ثغرات المراقبة على مستوى طريق بنزرت يتدخل الديوان الوطني للتطهير التغيير اغطية ثغرات المراقبة المركزة على شبكة المياه المستعملة على مستوى طريق بنزرت حال التفطن واشعاره بفقدانها .

اما فيما يتعلق بالتصرف في النفايات، فانه في إطار معاضدة مجهود البلديات لتحسين الوضع البيئي بالجهات قامت مصالح الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بالتدخل بمنطقة حي التضامن خلال سنة 2023 بالتحديد في شهر ماي 2023 على إثر طلب كتابي صادر عن بلدية المكان .

لم يتم التدخل بمنطقة حي التضامن خلال سنة 2024 لعدم توصل الوكالة بطلب صادر عن البلدية المعنية في الغرض

.والسلام

إجابة السيدة وزيرة البينة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد طارق الربعي

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 22 أفريل2024 .

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي تقدم به السيد النائب طارق الربعي يطلب من خلاله تعريفه بالوضعية البيئية بحي التضامن وخاصة المتعلقة بتهيئة المنتزه البلدي وبرمجة حملات نظافة استثنائية لمعاضدة مجهود البلدية وتوفير حاويات جديدة، أتشرف بإعلامكم أنه في إطار تنفيذ برنامج التدخلات في مجال النظافة العامة وتحسين جودة الحياة بالوسط الحضري، تولت وزارة البيئة عن طريق البرنامج الوطني لنظافة المحيط وجمالية البيئة الإعلان عن طلبات عروض على النحو التالي :

*تهيئة وصيانة وتأهيل المساحات الخضراء بكامل ولايات الجمهورية .

*توفير تجهيزات حضرية (كراسي استراحة وحاويات) قصد توزيعها على البلديات .

*جمع ونقل نفايات الهدم والبناء والأتربة بعدد من الولايات .

وفي انتظار إبرام عقود الصفقات مع الشركات التي سيتم تكليفها، سيتم التنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للبيئة بتونس قصد إدراج بلدية التضامن في برنامج الدعم لهذه السنة وخاصة المتعلقة بتهيئة وصيانة وتأهيل المساحات الخضراء ورفع ونقل نفايات الهدم والبناء وتوفير عدد من التجهيزات الحضرية (كراسي استراحة وحاويات) قصد تركيزها بعدد من المواقع داخل البلدية .

والسـلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول مواضيع تهم الوضع البيئي بمعتمدية مطماطة ومعتمدية مارث .

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

1- متى سيتم الانطلاق فعليا في مشروع تطهير مطماطة الجديدة؟

2- حيث يتم سكب المياه المستعملة في وادي" "الودي لتصل بعد ذلك إلى البحر وحيث تعتزم بلدية الزارات وبلدية مارث تغطية أحيائها بشبكة التطهير، وفي إطار الاستعداد لأشغال تأهيل محطات التطهير لبلوغ الدرجة الثالثة في معالجة المياه المستعملة الذي سينطلق بداية من شهر جويلية 2024 هل تم التفكير في توسعة الشبكة؟ وكيف سيتم التعامل مع مشكلة انسداد القنوات المتكرر وسيلان محتواها داخل المنطقة السقوية بالسدرية وفي مدخل واحة الزارات لما له من انعكاسات بيئية وصحية خطيرة؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول الأسئلة الكتابية للسيد النائب عبد السلام الدحماني

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 15 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالأسئلة الكتابية للسيد النائب عبد السلام الدحماني بخصوص الوضع البيئي بمعتمدية مطماطة ومعتمدية مارث من ولاية قابس، أفيدكم بأن دراسة تطهير مدينة مطماطة الجدية بما في ذلك دراسة المؤثرات على المحيط لمحطة التطهير المبرمجة قد بلغت مراحل متقدمة، علما وأن الديوان بصدد إتمام الإجراءات لاقتناء قطعة أرض على ملك الخواص لبناء محطة التطهير .

هذا، وينتظر أن يتم الإعلان عن طلب العروض قبل موفى سنة 2024وذلك بعد الحصول على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط والتوصل إلى إبرام عقد الشراء لقطعة الأرض المذكورة أعلاه .

أما فيما يتعلق بتوسيع الشبكة بمدينة مارث، فتجدر الإشارة إلى أن الديوان الوطني للتطهير قد أدرج تطهير أحياء العرقوب و2 مارس والأمل والعهد الجديد والنزهة ضمن برنامج المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية والذي أبدت الوكالة الفرنسية للتنمية موافقتها المبدئية لتمويل هذا البرنامج .

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج منشآت التطهير لمدينتي مارث والزارات ضمن مشروع اللزمة لاستغلال منشآت التطهير وهو ما سيكون له تأثير إيجابي على حسن اشتغال هذه المنشآت وتحسين الخدمات المسداة للمتساكنين.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم .

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية:

في إطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات والمفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال وبهدف الانسجام مع روح 25 جويلية :

1- كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟

2- ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على انظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول سؤال كتابي من طرف السيد النائب عبد السلام الدحماني والمتعلق بالأولويات التشريعية لوزارة البيئة .

المرجع: مكتوبكم الوارد تحت عدد -2024-14-000368 بتاريخ 03 جوان2024.

وبعد،

في إطار أعمال مجلسكم الموقر عملا بأحكام الفصل 114 من دستور 25 جويلية 2022 والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب المتمثل في توجيه أسئلة كتابية للوظيفة التنفيذية في سياق تطوير التشريعات البيئية والترتيبية المتصلة بها وإضفاء الانسجام صلب المنظومة القانونية مع الأحكام الدستورية المضمنة صلب الدستور، اتشرف بان أنهي إليكم ما يلي :

-تجدر الإشارة بادئ ذي بدء في إطار مشاريع القوانين التي تمت إحالتها من قبل الوزارة على أنظار مجلسكم الموقر والتي تمت المصادقة عليها نذكر على وجه الخصوص تنقيح القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وازالتها الذي تم ايداعه لدى مجلسكم بتاريخ 3 نوفمبر 2023.

وقد تمت المصادقة على مشروع القانون المذكور وتم نشره بالرائد الرسمي عدد 4 بتاريخ 7 جانفي 2024 بمقتضى القانون عدد 2 لسنة 2024المؤرخ في 4 جانفي 2024.

كما تمت المصادقة على عديد الاتفاقيات الدولية نذكر آخرها المرسوم عدد 917 المؤرخ في 29 نوفمبر 2022 المتعلق ببروتوكول الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية يندرج في إطار اتفاقية برشلونة لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (الرائد الرسمي عدد 131 لسنة 2022)

كما تمت المصادقة في إطار الاتفاقيات الدولية على بروتوكلين دوليين في سنة 2021 بمقتضى قانونين أساسيين:

-القانون الأساسي عدد 11 لسنة 2021 المؤرخ في 24 مارس 2021 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون المعتمد بكيغالي في 15 أكتوبر 2016

-القانون الأساسي عدد 12 لسنة 2021 المؤرخ في 24 مارس 2021 المتعلق بالموافقة على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي

غير أنه، ولغرض تحقيق نقلة نوعية للمنظومة القانونية المتعلقة بحماية البيئة وتفادي التشتت والتضخم التشريعي والقانوني .أضحت عملية توحيد وتجميع النصوص القانونية المتفرقة على رأس قائمة الأولويات التشريعية بالنظر الى الأولوية الكبرى لمجلة البيئة كإطار قانوني موحد لمختلف النصوص القانونية المتعلقة بمجال حماية البيئة .

حيث أنه منذ تعيين أعضاء الحكومة بالأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 حرصت وزارة البيئة، في إطار العمل على تطوير المنظومة القانونية المتعلقة بحماية البيئة وتوحيد النصوص القانونية المتصلة بها على الشروع في إعداد مجلة البيئة سنة 2023 كإطار قانوني جامع وشامل لمختلف النصوص القانونية وللمنظومة التشريعية ككل تمت إحالتها إلى مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة ووردت ملاحظات مختلف الوزارات (21 وزارة) ومصالح الوزارة بصدد إعداد الصيغة الثانية لمجلة البيئة .

كما أنه في نفس الإطار وبهدف تطوير النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة والمستوحى مباشرة من الفصل 47 من دستور 25 جويلية 2022 والذي يعد مرجعيته الأساسية حيث ينص على أن: "تضمن الدّولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ .وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوّث البيئي ."

وعليه، فإن مسار التنزيل التشريعي لهذا الحق لا يستدعي تقنين النصوص الحالية مع تحديثها فحسب، كما تم ذلك في سياق مشروع مجلة البيئة الذي تمت إحالة الصيغة الأولى منه إلى رئاسة الحكومة في 3أوت 2023 والتي أفضت إلى الإدلاء بملاحظات من قبل 21 وزارة، بل يتطلب أيضاً كلما دعت الحاجة ذلك إجراء تحيين للنصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال معين من أجل مواءمتها مع الدستور والأولويات الوطنية .

وتتجه الإشارة إلى أنه تم التنصيص على هذه الأولويات في مختلف الاستراتيجيات والسياسات العمومية ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي التي تمت الموافقة عليها ضمن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 3 فيفري 2023 والذي تلاها تنظيم أسس الانتقال الإيكولوجي في 26 جوان 2023، تحت سامي إشراف رئاسة الحكومة

ومن ثم أطلق إعمالها من قبل جميع الأطراف الفاعلة (العمومية والخاصة) في كافة القطاعات .

وبذلك، يعد النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة إحدى الدعائم الرئيسية لهذه الاستراتيجية الوطنية التي تضم 5 أولويات يتفرع عنها 53 تدبيراً، بما في ذلك التدبير 15 المتعلق بالشريط الساحلي والملك العمومي البحري والمناطق الساحلية بشكل عام . وكذلك منظومة دراسة المؤثرات البيئية بما في ذلك القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بإحداث وكالة وطنية لحماية المحيط الذي يعد الإطار العام لحماية البيئة وهو يستدعي تحيينه ومراجعته في إطار الاستجابة للتحديات والمستجدات البيئية الراهنة.

وفي هذا الإطار أعدت الوزارة في الغرض مشروعي قانونين سيتم إحالتهما لرئاسة الحكومة :

1-مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 73 لسنة 1995المؤرخ في 24 جويلية 1995 المتعلق بالملك العمومي البحري كما تم تنقيحه بالقانون عدد 33 لسنة 2005 المؤرخ في 4 أفريل 2005

2-مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 91 لسنة 1988المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بإحداث وكالة وطنية لحماية المحيط كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 14 لسنة المؤرخ 30 جانفي 2001 المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالتراخيص المسلمة من طرف وزارة البيئة والتهيئة الترابية في المجالات الراجعة لها بالنظر.

وتجدر الإشارة إلى ان النقلة النوعية للمجال التشريعي المتعلق بحماية البيئية وتطويره يبقى في كل الأحوال رهين الاستقرار المؤسساتي للوزارة المكلفة بالبيئة وديمومة عملها كوزارة مستقلة ومفردة بذاتها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن سعيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول إحداث مركز لتحويل النفايات بمعتمدية تاكلسة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

وبعد، نظرا لإنتشار المصبات العشوائية بمعتمدية تاكلسة وتزايد النقاط السوداء بسبب عدم وجود مركز تحويل النفايات بالمعتمدية، بات إحداث هذا المرفق ضرورة ملحة خاصة أن متساكني تاكلسة والسلط المحلية طالبوا في عديد المناسبات بإحداث *هذه* المنشأة لإيمانهم الراسخ بأنه سيكون *حلا* جذريا لمعضلة النفايات بالجهة التي أصبحت تهدد صحة وحياة أهالي المنطقة إضافة إلى تداعيها خلال الموسم السياحي مما تسبب في تراجع نسبة إقبال السائحين على الجهة رغم جماليتها وموقعها الجغرافي المميز وثراء طبيعتها .لذا يشرفني السيدة وزيرة البيئة أن أتقدم إلى سادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

*متى سيقع إحداث مركز لتحويل النفايات بتاكلسة؟

*وهل سيقع إدراج إعتمادات إضافية لتقديرات تكلفة الصفقة الحالية لإستغلال المصب المراقب للرحمة ومركز التحويل التابعة له؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول الإجابة على السؤال الكتابي لعضو مجلس النواب السيد **محمد** بن سعيد .

المرجع :مكتوبكم الوارد في 18 افريل 2024

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي لعضو مجلس النواب السيد محمد بن سعيد بخصوص إحداث مركز جمع ونقل النفايات المنزلية والمشابهة بتاكلسة وإمكانية إدراج اعتمادات إضافية في إطار الصفقة الحالية لاستغلال المصب المراقب بالرحمة ومراكز التحويل التابعة له أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تمت برمجة إنجاز مركز جمع ونقل للنفايات المنزلية والمشابهة مشترك بين بلديتي تاكلسة وقريص غير أن المقترحات الأولى للمواقع تم رفضها .هذا وتم بتاريخ 25 أفريل 2024 عقد جلسة عمل على مستوى ولاية نابل تحت إشراف السيدة والية نابل خصصت للنظر في تحديد قطعة أرض لإحداث المركز المذكور لفائدة بلديتي قريص وتاكلسة حيث دعت السيدة الوالية إلى تكوين فريق عمل يضم ممثلين عن بلديتي قربص وتاكلسة الإدارة الجهوية لأملاك الدولة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية للقيام بزيارة ميدانية لعدد من العقارات المقترحة لتركيز هذا المشروع وتحديد أي من هذه المقترحات لإتمام باقي الإجراءات .

مع العلم أنه سيتم طلب توفير اعتمادات إضافية لدى مصالح وزارة المالية وذلك على حساب ميزانية الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات المخصصة لإستغلال المصبات المراقبة ومراكز الجمع والنقل التابعة لها حال الانتهاء من إنجاز المركز كي يتسنى الانطلاق في استغلاله.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيدة وزيرة البيئة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

السيدة الوزيرة، في إطار متابعتنا لمشاغل ومشاكل مواطني القلعة الصغرى من ولاية سوسة تلقينا عديد التشكيات بخصوص الوضع البيئي الأحياء السكنية الكبرى والتي تفتقر الى شبكة التطهير.

وعليه نسألكم سيدة الوزيرة :

ما هو برنامج الديوان الوطني للتطهير لربط المناطق والأحياء السكنية الكبرى بالقلعة الصغرى؟

متى يتم ربط المناطق والأحياء السكنية التالية *بشبكة* التطهير؟

*حي الرمانية 2

* حي الطويل

* حي الأمل

*راس الواد

*حي الغشام

*حي الشراقي

*النقر

* الصباغين

*وادي الشامية

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 24 أفريل 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب محمود العامري حول ربط المناطق والأحياء السكنية الكبرى بالقلعة الصغرى، أفيدكم بالإيضاحات التالية :

-لقد تم برمجة تطهير أحياء راس الواد وحي الغشام ووادي الشامية وحي الرمانية 2 وحي الأمل ضمن المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية والتي أبدت الوكالة الفرنسية للتنمية موافقتها المبدئية لتمويل المشروع .

-تم إدراج حي الطويل ضمن برامج التهذيب من طرف وكالة التهذيب والتجديد العمراني .

-تطهير احياء الشرافي والنقر والباغين غير مدرجة ضمن مخطط التنمية (2023-2025) سيقع العمل على إدراجها ضمن المخططات المستقبلية حسب ما يمكن توفيره من اعتمادات من ميزانية الدولة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب معز الرياحي

سؤال كتابي إلى السيدة :وزيرة البيئة على معنى الفصلين: 114 فقرة ثانية من الدستور

و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الوضعية البينية بعمادة قصر الشيخ التابعة لمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة .

تحية طيبة

وبعد، في إطار ممارسة العمل الرقابي نلفت انتباه الجناب إلى الوضع البيني الكارثي الذي تعاني منه عمادة قصر الشيخ التابعة لمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة، حيث أصبحت مياه الصرف الصحي تغطي أنهج المنطقة بالحي السكني إضافة إلى انبعاث الروائح الكريهة جراء الفضلات المتراكمة بصفة عشوائية مما تسبب في ظهور عديد الأمراض التي أضرت بصحة المواطن .

ونظرا لهاته الوضعية نتساءل عن سبب عدم برمجة مشروع تهذيب للمنطقة في إطار المشاريع الوطنية الخاصة بالوزارة والمتعلقة بالبنية التحتية ونطالب الجناب ببرمجة زيارة معاينة للمنطق والتفضل بالإذن بالتدخل الفوري لمعالجة هاته الوضعية البيئية المتردية لحماية مواطنينا تطبيق للحقوق الدستورية في الصحة والبيئة السليمة ومبادئ العدل والإنصاف، وحيث أن الموضوع محفوف بصبغة التأكد القصوى، فالمرجو التدخل في أسرع الآجال لحلحلة الموضوع.

وتفضلوا سيدي، أخيرا، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب معز الرياحي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 22 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب معز الرياحي، أفيدكم بأن تطهير عمادة قمر الشيخ بمعتمدية مجاز الباب غير مدرجة بالمشاريع المبرمجة بالمخطط التنموي 2023-2025.

هذا وسيعمل الديوان الوطني للتطهير على إدراج تطهير هذه العمادة وربطها بالشبكات العمومية للتطهير ضمن البرامج المستقبلية حسب ما يمكن توفيره من اعتمادات من ميزانية الدولة .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب معز الرياحي

سؤال كتابي إلى السيدة: وزيرة البيئة على معنى الفصلين 114 : فقرة ثانية من الدستور و 129 :

من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الوضعية البيئية بعمادة سيدي نصر التابعة لمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة.

المرفقات: نسخة من عريضة 180 مواطنا من عمادة سيدي نصر موجهة إلى السيد: والي باجة بتاريخ 2024/05/10.

تحية طيبة

و بعد ,في إطار ممارسة العمل الرقابي تلفت انتباه الجناب إلى الوضع البيني الكارثي الذي تعاني منه عمادة سيدي نصر التابعة لمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة ,حيث أنه بذكر العارضين المومأ إليهم بنسخة العريضة المصاحبة فإنه وبسبب عدم استكمال مشروع قنوات التطهير فإن مياه الصرف الصحي والمياه المستعملة تصب في الوادي المحاذي للمنطقة السكنية والذي بدوره يصب في وادي مجردة الذي يمد سكان تونس الكبرى ومناطق أخرى بالماء الصالح للشراب وقد انجر عن هذا الوضع ضرر للبيئة ولصحة المواطنين وجودة الحياة ولحقوقهم الدستورية في الصحة والبيئة السليمة و العدل والمساواة .

ونظرا لهاته الوضعية نتساءل عن سبب عدم استكمال الربط بشبكة التطهير إلى حد هاته الساعة رغم الجلسات المنعقدة في الغرض طبقا للعريضة، كما يناشد المواطنون الجناب برمجة زيارة معاين للمنطقة و التفضل بالإذن بالتدخل الفوري، فيما يخص الوزارة، لمعالجة هاته الوضعية البيئي المتردية و التي تزداد سوء كلما اقترب فصل الصيف، وحيث أن الموضوع محفوف بصبغة التأكد القصوى ,فالمرجو التفضل بالإذن بالتدخل في أسرع الآجال لحلحلة الموضوع .

وتفضلوا سيدي، أخيرا، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

الى السيد والي باجة

عن طريق السيد معتمد مجاز الباب

الموضوع: عريضة بشأن عدم استكمال مشروع قنوات التطهير بعمادة سيدي نصر-مجاز الباب

تحية طيبة،

وبعد نحن المضمون اسفله متساكني عمادة سيدي نصر تتقدم بمطلبنا هذا .قصد التدخل العاجل لدى مصالح وكالة التهذيب العمراني ومصالح بلدية مجاز الباب .

قصد الإسراع بإتمام اشغال ربط قنوات الصرف الصحي والمياه المستعملة بالبئر المجمع للمياه المذكورة .حيث ان القنوات منذ سنوات تصب في الوادي المحاذي للمنطقة السكنية والذي بدوره يصب في وادي مجردة مما تسبب لنا في اضرار صحية وبيئية كثيرة منها الروائح الكريهة المنبعثة من الوادي وانتشار كبير للحشرات الضارة وخاصة ونحن مقبلون على فصل الصيف حيث ترتفع درجات الحرارة يصبح الأمر لا يطاق .كما نفيدكم علما انه تم عقد عديد من محاضر الجلسات في مقر بلدية مجاز الباب وبحضور ممثل عن الشركة القائمة على المشروع و بحضور المصالح الفنية للبلدية وممثلين عن المجتمع المدني و عمدة المنطقة تم من خلالها الاتفاق على إتمام النقائص بالمشروع و قد وعد ممثل الشركة بإتمامها منها نذكر ربط بقية المساكن بقنوات الصرف الصحي و تبليط بعض الأنهج واستكمال التنوير العمومي وتنظيف القنوات التي في عديد من المرات تطف على الطريق الرئيسي للقرية بعد انسدادها و هذا ما هو واقع هذه الأيام ، وقد وعد ممثل الشركة باستكمالها و من جهة أخرى وعدت المصالح البلدية بمجاز الباب بمتابعة تنفيذ بنود الاتفاق بمحاضر الجلسات الا ان هذا لم يحدث من كلا الطرفين وبقي حبرا على ورق .

سيدي الوالي نرجو ان يحظى مطلبنا بالقبول وان يفتح تحقيق في ملابسات هذا المشروع ومدى مطابقته للمعايير الفنية.

العدد	الاسم و اللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الامضاء
01.	محمد النصري	02315230	
02.	زكرياء الذاري	02267923	
03	[illegible]	[illegible]	
04	الطيب الثلمي	02233464	
05	الهادي البركاتي	02317844	
06	يوسف الدمري	02298408	
07	محسن الثرثي	02291198	
08	إبراهيم النصري	14276388	
09	أيوب الدمني	14294668	
10	[illegible]	0233 9066	
11	[illegible]	02265182	
12	[illegible]	02288329	
13	[illegible]	02215296	
14	[illegible]	08572615	
15	[illegible]	00359643	
16	[illegible]	00833139	
17	[illegible]	02121385	
18	[illegible]	02274049	
19	[illegible]		
20	[illegible]	02150309	
21	[illegible]	02154690	
22	[illegible]	02154019	
23	[illegible]	14293612	
24	[illegible]	02253047	

العدد	الاسم و اللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الامضاء
25	ربيع النصري	04665370	
26	يوسف الحداد	09497094	
27	حاتم النصري	02312565	
28	سهاب النصري	08533705	
29	نوفل النصري	02312500	
30	سليم النصري	02363036	
31	[illegible]	08516669	
32	ياسين النصري	14216677	
33	محمد أمين النصراوي	09496219	
34	ياسين علي النصري	14217268	
35	فراس النصري	14217419	
36	شكري النصري	02323468	
37	حازم النصري	02263812	
38	عبد المجيد النوباري	02161207	
39	كمال النصري	02343953	
40	محمد علي النصري	02322982	
41	نصر النصري	02279195	
42	سليم السداوي	08500234	
43	أنيس النصري	09490284	
44	عبد الله النصري	02237402	
45	شوقي النصري	08947931	
46	رشيد النصري	09488720	
47	[illegible]	09496466	
48	خليل النصري	09479604	

العدد	الاسم و اللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الامضاء
73	محمد علي النوري	02340176	
74	منير النصري	02318396	
75	عبد الله الشريف	09142546	
76	الطاهر العربي	09136114	
77	نوفل العربي	02301346	
78	فوزي الدبوسي	02258226	
79	خير الدين	02254403	
80	عتيق الصغير	02376111	
81	حسين العربي	02294246	
82	عبد الرزاق النصري	02114801	
83	أحمد عبد النور	02140546	
84	وسيلة الزهري	07747879	
85	فاتن البصري	02288326	
86	نور الهدى العلوي	07080[illegible]	
87			
88			
89	كاظم الدين	08526289	
90	الطاهر الزهري	02254083	
91	محمد العربي	02239916	
92	محمد ماهر	02154706	
93	بدر الدين	09736870	
94	ناجي البصري	02233466	
95	علي الوناس	02229880	
96	[illegible]	01342847	

العدد	الاسم و اللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الامضاء
97	نوال بنت أزهر	022V/217	
98	عيسى بن علي الله	02308626	
99	فتان الله النفزي	14282178	
100	منصور النفزي	08502780	
101	زينب النفزي	02337148	
102	ابراهيم النفزي	02264054	
103	الساده لي النفزي	02317695	
104	جمال الدين النفزي	02247857	
105	حسن النفزي	02306406	
106	الهادي النفزي	02256986	
107	صالح النفاتي	02340170	
108	[illegible]	02335246	
109	مسلم النفزي	02209825	
110	عبدالرحمان النفزي	02706495	
111	زياد النفزي	08529478	
112	بكدل مفرداسين	14263347	
113	خليفة النفزي	14252780	
114	فهد نفزي	14251858	
115	محمد أمين نفزي	14262478	
116	الدار النفزي	09480354	
117	[illegible]	08524719	
118	[illegible]	02236463	
119	عبدالعزيز النفزي	02236786	
120	عادل النفزي	02338398	

العدد	الاسم و اللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الامضاء
121	صالح النصري	09453214	
122	صفاء السلزنا	09471783	
123	هاجر الريحاني	08514030	
124	جوهر الطرابلسي	08522193	
125	أحلام البوعكاز	08528153	
126	نذير القمامي	09888819	
127	طارق الطرابلسي	02343697	
128	[illegible]	08548899	
129	[illegible]	02175643	
130	[illegible]	[illegible]	
131	هاجر حسني	08547719	
132	سعيدة العلاوي	09476379	
133	سهام النصري	08532367	
134	إيمان النصري	02334892	
135	سعاد النصري	02[illegible]45	
136	الأمين النصري	02105148	
137	حسينة الطرابلسي	02193053	
138	رباب الطرابلسي	14252105	
139	رحاب النصري	08533564	
140	حياة النصري	02294403	
141	سميرة النوري	08509813	
142	أحلام الطرابلسي	09477262	
143	عبد الحميد الطرابلسي	02315074	
144	وداد الطرابلسي	14850968	

العدد	الاسم و اللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الامضاء
145	عزالدين البلوي	02265384	
146	قيس الخويلدي	02332681	
147	سامي الخويلدي	02833005	
148	سامية الخويلدي	08505850	
149	نورة جريبي	09583077	
150	عبد العزيز الغربي	02203878	
151	عمر الطرابلسي	08533701	
152	زينب الرياحي	14269770	
153	آية الرياحي	14278004	
154	الطاهر الطرابلسي	02132579	
155	عادل الطرابلسي	08533146	
156	ماهر الطرابلسي	08509936	
157	رامي الطرابلسي	09497282	
158	عماد الطرابلسي	02294399	
159	حنان الرياحي	02344770	
160	سوسن الدغري	02190352	
161	طارق الطرابلسي	08584101	
162	عبير الماطوسي	09497401	
163	ديم الماجري	14258175	
164	نسمة الماطوسي	08537549	
165	أميرة الماطوسي	14267147	
166	كريمة الطرابلسي	09495225	
167	صالحة الطرابلسي	02258606	
168	محبة الماطوسي	02154706	

العدد	الاسم و اللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الامضاء
169	[illegible]	08544739	
170	خالد [illegible]	02123790	
171	[illegible]	08[illegible]094	
172	[illegible]		
173	[illegible]	02303036	
174	[illegible]	08534918	
175	[illegible]	08526149	
176	[illegible]	02310787	
177	[illegible]	02211198	
178	[illegible]	09477278	
179	[illegible]	02284063	
180	[illegible]	02289177	

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب معز الرياحي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 24 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب معز الرياحي أفيدكم بأن تطهير عمادة سيدي نصر بمعتمدية مجاز الباب غير مدرجة بالمشاريع المبرمجة بالمخطط التنموي 2023-2025، مع الإشارة إلى أنه في إطار مشاريع وكالة التهذيب والتجديد العمراني، تم سنة 2022 مد شبكات لتصريف المياه المستعملة بهذه العمادة وإنجاز خزان لتجميع المياه المستعملة وقد تكفلت بلدية مجاز الباب بعملية صيانة وتفريغ هذا الخزان.

هذا وسيعمل الديوان الوطني للتطهير على إدراج تطهير هذه العمادة وربطها بالشبكات العمومية للتطهير ضمن البرامج المستقبلية حسب ما يمكن توفيره من اعتمادات من ميزانية الدولة

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: إحداث إدارة فرعية للديوان الوطني للتطهير بمعتمدية حاجب العيون بولاية القيروان

أتشرف بإعلامكم ان معتمدية حاجب العيون في حاجة إلى إحداث إدارة فرعية للديوان الوطني للتطهير حتى يتمكّن المواطن من الاتصال المباشر بها ويتجنّب مشقة التنقل إلى إدارات أخرى للحصول على خدمات .

* متى يتم إحداث إدارة فرعية للديوان الوطني للتطهير بحاجب العيون؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب وليد حاجي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 25 أفريل 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب وليد حاجي بخصوص إحداث إدارة فرعية للديوان الوطني للتطهير بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان، أفيدكم بأن مصالح الديوان الوطني للتطهير قامت بعديد المحاولات قصد اكتراء مقر لإحداث فرع بالجهة لكن لم يتسنى ذلك نظرا لرفض أصحاب العقارات تقديرات مصالح أملاك الدولة لمعلوم الكراء، هذا وقد تم تخصيص مكتب ببلدية المكان لفائدة الديوان الوطني للتطهير إلى حين إيجاد مقر خاص بالديوان.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: إحداث محطة تطهير بالعلا القيروان .

أحيطكم علما أن معتمدية العلا في حاجة أكيدة لإحداث محطة تطهير .

متى يتم إحداث محطة تطهير بمعتمدية العلا القيروان؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب وليد حاجي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 10 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب وليد حاجي، أفيدكم بأن الديوان الوطني للتطهير قد شرع في إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتطهير مدينة العلا بولاية القيروان، غير أنه لم يتسنى مواصلة هذه الدراسات نظرا لوجود إشكاليات عقارية تتعلق بتوفير قطع أرض لبناء محطة تطهير خاصة بمدينة العلا وكذلك بناء محطتي ضخ داخل المدينة.

هذا، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلط المحلية والجهوية إلا أن مالكي العقارات رفضوا التفويت بالبيع في قطع أرض لفائدة المشروع كما أن المنطقة تفتقر لرصيد عقاري على ملك الدولة .

هذا، وسيتم استئناف الدراسات اللازمة حال التوصل إلى فض الإشكاليات العقارية المذكورة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية طيبة،

وبعد،

حيث أنه وقع تركيز شبكة للمياه المعالجة بالسهلة الوسطى بالطريق الحزامية من ولاية المنستير إلى الطريق الحزامية لولاية سوسة مرورا بمعتمدية سيدي عبد الحميد ومعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وصولا الى طريق الحزامية حمام سوسة وذلك لغرض استعمالها في زراعة العشب الطبيعي وزراعة الورود وذلك لتجميل مداخل المدن خاصة وان ولاية سوسة تعدّ قبلة للسياح ولتفادي الري لهذه الزراعات بمياه الشرب خاصة في ظل التغيرات المناخية والشح المائي.

لماذا لا يقع استعمال هذه المياه المعالجة في ريّ الزراعات المذكورة بالسهلة الوسطى بالطريق الحزامية من سيدي عبد

الحميد مرورا بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وصولا الى حمام سوسة لإضفاء جمالية على مداخل المدن وريّ المفترقات الدائرية بهذه المياه المعالجة؟

وماهي الأسباب التي حالت دون استعمال هذه المياه المعالجة؟

إجابة السيد وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيد النائب يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 28 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب يوسف التومي، أفيدكم بأن شبكة الري بالمياه المعالجة بالسهلة الوسطى للطريق الحزامية بولاية سوسة تم إنجازها منذ سنة 2004وأن إعادة تشغيلها يتطلب القيام بفحص شامل لهذه الشبكة وإعادة تأهيلها .

هذا، وعلى إثر جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 04 جوان 2024، تم الاتفاق على تكوين فريق عمل يتكون من ممثلين عن الديوان الوطني للتطهير وممثلين عن وزارة الفلاحة لإجراء فحص شامل لهذه الشبكة وضبط التدخلات اللازمة عليها والكلفة التقديرية اللازمة لإعادة تشغيلها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ضحى السالمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

يعاني متساكنو معتمديتي حمام الأنف وحمام الشط من مخلفات تصريف مياه الصرف الصحي لوادي مليان ووادي جيفة بوقرتين ومخلفات المصانع التي تسببت في تلوّث الشواطئ وتضرر الثروة البحرية التي تُعد مكسبا لنا وللأجيال القادمة وهو ما انجر عنه تلوث المحيط في حمام الأنف وحمام الشط وانبعاث الروائح الكريهة وتفشي أمراض جلدية وأمراض خبيثة مما أعدم أبسط حقوق المتساكنين في العيش في بيئة سليمة .

تبعا لذلك نرجو منكم السيدة الوزيرة إفادتنا بالإجراءات التي تنوون اتخاذها للحد من التلوث البيئي الذي تسببت فيه مصبات مياه الصرف الصحي في وادي مليان والسيجومي ووادي جيفة إلى جانب مخلفات المصانع في البحر وكيفية تلافي انعكاساتها على صحة المواطن .

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة ضحى السالمي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 30 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة ضحى السالمي، أفيدكم بأن الديوان الوطني للتطهير وضع برنامجا يتضمن العديد من المشاريع وذلك للحد من التلوث المائي على مستوى حوض وادي مليان نذكر من أهمها :

1- أشغال تهذيب وتوسيع محطة التطهير جنوب مليان حيث انطلقت الأشغال منذ بداية سنة 2023 بكلفة تقدر بـ 135 مليون دينار .

2- أشغال تجديد 09 محطات الضخ (*SPA2 SPTR3* و *SPA3* بحمام الأنف و E1 و *E2* بمقرين والمروج 4 وحي الصنوبر بحمام الشط) بكلفة تبلغ 18 مليون دينار والمشروع بصدد الإنجاز .

3- مشروع إنجاز شبكات ومحطة تطهير بالخليدية حيث انطلقت الأشغال خلال سنة 2023 وتقدر كلفة المشروع بحوالي 42 مليون دينار .

4- مشروع تطهير مدينة بئر مشارقة من خلال إنجاز شبكات ومحطة تطهير وقد بلغ مرحلة تقييم العروض حيث من المتوقع أن تنطلق الأشغال خلال سنة 2025 وتبلغ كلفة المشروع بحوالي 33 مليون دينار

5- مشروع تطهير مدينة جبل الوسط من خلال إنجاز محطة تطهير و 3 محطات ضخ وتقدر كلفة المشروع بحوالي 30 مليون دينار ومن المتوقع أن تنطلق الأشغال خلال سنة 2025.

6- أشغال تهذيب وتوسيع محطة التطهير الصناعية بن عروس وقد تم الإعلان عن طلب العروض وتقدر كلفة المشروع بحوالي 35مليون دينار ومن المتوقع أن تنطلق الأشغال خلال النصف الثاني من سنة 2025.

7- تجديد شبكة التطهير بولاية بن عروس بكلفة تقدر بحوالي 2مليون دينار سنويا

8- تجديد منظومة تحويل المياه المستعملة قطر 1400-1600 مم بولاية بن عروس وقد انتهت الأشغال خلال شهر ديسمبر 2023 بكلفة تقدر بحوالي 8 مليون دينار

9- إنجاز أشغال توسيع شبكات التطهير بولاية بن عروس أرض الجعيدي وأحياء المستقبل والزياني بحمام الشط وانتهت الأشغال خلال شهر جويلية 2023 بكلفة تقدر بحوالي 1.5 مليون دينار .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

وردتني العديد من التشكيات من متساكني معتمدية وادي الليل حول تردّي الوضع البيئي بما في ذلك نقص ربط الأحياء بمسالك الصرف الصحي من طرف الديوان الوطني للتطهير بما من شأنه تهديد صحة متساكنها والأراضي الزراعية كذلك .

فمتى يتم ربط هذه الأحياء بمسالك الصرف الصحي لشبكة التطهير بالجهة؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة مريم الشريف

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 29 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة مريم الشريف، أفيدكم بأن الديوان الوطني للتطهير قد تدخل لربط العديد من الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية في إطار مشاريع برامج الديوان على غرار حي النوايلية، حي ابن عرفة، حي ترجمان، حي الرياض، حي السعيدة وحي النسيم إلى جانب ربط أحياء أخرى في إطار مشاريع المجلس الجهوي لولاية منوبة أو مشاريع وكالة التجديد والتهذيب العمراني على غرار حي بالأكحل وصنهاجة 2.

هذا وبالتنسيق بين بلدية وادي الليل والديوان الوطني للتطهير، تم خلال سنة 2024 ربط حي أولاد زعرة كما تم برمجة ربط حي بوزيد خلال نفس السنة بتمويل من المجلس الجهوي لولاية منوبة.

أما فيما يخص بقية الأحياء، فسيقع العمل على إدراجها ضمن مخططات التنمية المستقبلية حسب ما يمكن توفيره من اعتمادات من ميزانية الدولة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: سؤال كتابي حول التدخل بجهر الأودية ومجاري المياه والمداواة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

تحية وبعد،

في إطار الاستعداد للموسم الصيفي وتوقيا من انتشار الحشرات والبعوض، ونظرا للعدد الهام من الأودية التي تخترق معتمدية قربة ومناطق هشة تمتد على مساحات هامة (سبخة قربة الغربية- سبخة قربة الشرقية- سبخة تازركة).

يشرفني السيدة وزيرة البيئة أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

-ماهي السبل للحد من ظاهرة سكب المياه المستعملة بالبحر وبالسباخ؟

-وما هو برنامج الوزارة لجهر الأودية ورفع الأوساخ والأتربة؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة نورة الشبراك

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 13 ماي 2024

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة نورة الشبراك بخصوص جهر الأودية ومجاري المياه والمداواة، أفيدكم بأن المياه المستعملة التي يقع تجميعها عبر شبكات التطهير المتواجدة بمدينتي قربة وتازركة يقع نقلها عبر شبكات تحويل إلى محطتي التطهير بقربة وتازركة حيث يقع معالجتها قبل سكبها بالوسط الطبيعي المتلقي والذي يتمثل في سبختي قربة وتازركة.

أما بالنسبة لجهر الأودية، فإنه بتكليف الدولة، يقوم الديوان الوطني للتطهير بجهر " وادي" بوليدين بمدينة قربة وقد تم تكليف مقاولة ستشرع بداية شهر جويلية 2024 في جهر هذا الوادي.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نورة الشبراك

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد وزيرة البيئة .

الموضوع: حول ربط منطقة قصر سعد بشبكة التطهير ومداواة الحشرات بالمنطقة .

تحية طيبة وبعد

حيث تشكو منطقة قصر سعد من عمادة ديار الحجاج بمعتمدية قربة من عدم ربط العقارات بجميع أصنافها بالشبكة العمومية لتصريف المياه المستعملة رغم وجود محطة تطهير بالمنطقة الى جانب إشكالية تكاثر الحشرات والبعوض بسبب وجود المياه الراكدة وتراجع جودة عملية المعالجة الثلاثية للمحطة من ناحية وضعف المداواة وتأخرها عن مواعيدها في أغلب الأحيان بسبب الإمكانات المحدودة لبلدية المكان مما تسبب في عديد الأضرار والأمراض التي تهدد سلامة وصحة المواطنين .وتقلق راحتهم .

وتبعا لما سبق ذكره، وحرصا على صحة المواطنين وحفاظا على سلامتهم وراحتهم يشرفني ان أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية:

السؤال1: متى سيتم برمجة مشروع ربط منطقة قصر سعد بالشبكة العمومية لتصريف المياه المستعملة (التطهير) .

السؤال الثاني: ماهي الإجراءات التي سيتم اتخاذها من طرف الوزارة لتجويد عملية المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة بمحطة التطهير بقصر سعد .وما هي الإجراءات التي ستعتمدونها للحد من انتشار الحشرات والبعوض .

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة نورة الشبراك

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 22 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة نورة الشبراك بخصوص ربط منطقة قصر سعيد بشبكة التطهير، أفيدكم بأن ربط منطقة قصر سعيد بالشبكة العمومية للتطهير غير مدرج حاليا ضمن مشاريع الديوان الوطني للتطهير وأنه سيقع العمل على إدراجه ضمن المشاريع المستقبلية .هذا، وتجدر الإشارة إلى أن محطة التطهير بقربة مجهزة بمعالجة تكميلية باعتماد الأحواض الطبيعية " Bassin *de maturation* " كما أن الديوان سيشرع قبل موفى سنة 2024 في تجديد بعض التجهيزات بهذه المحطة وهو ما من شأنه أن يحسن من نوعية المياه المعالجة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد الستار زارعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: حول تعطّل مشروع سوق الانتاج بسيدي بوزيد .

مشروع سوق الانتاج بسيدي بوزيد يمثل نقطة اشعاع كبرى للجهة، حيث سيوفر هذا المشروع حوالي ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر، ونحيطكم علما أن مشروع سوق الانتاج يتكون من عرض وطلب ومنصة لوجستية ومركز بحث وتطوير وسوق للماشية ومركب لحوم حمراء ومركز صناعات غذائية ومعرض فلاحي ومركز حيوي، حيث سينتفع بخدماته الفلاحين في اقليم الوسط التونسي في مرحلة أولى ليشمل المنتجين على مستوى وطني لاحقا، كما سيساهم هذا المشروع في تنظيم مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والتزود والأسعار ويضمن للفلاح ترويج منتوجه مع تحقيق هامش ربح يمكنه من البقاء في دورة الانتاج، بالإضافة إلى ضمانه للمستهلك منتوجات بسعر معقول يُراعي مقدرته الشرائية وأيضا دعم التصدير وبناء الشراكات وادخال العملة الصعبة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستعمال الطاقات المتجددة

لذا نتساءل ماهي اسباب تعطّل مشروع اسواق الانتاج بولاية سيدي بوزيد مع العلم أن هناك مساع لإيجاد التمويل في إطار قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي؟

إجابة السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من النائب السيد عبد الستار زارعي .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 06 جوان 2024

تحية وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من النائب السيد عبد الستار زارعي حول تعطل مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط خاصة في ظل وجود مساع لإيجاد تمويل في إطار قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

بخصوص ملف التمويل، قدرت كلفة المشروع بـ 116م.د، وتم العمل على انجاز مخطط التمويل الذي ناهز حاليا 57 م.د وذلك من خلال **تعهدات رسمية** من قبل أهم المساهمين الحاليين كالمجلس الجهوي لولاية سيدي بوزيد وصندوق الودائع والأمانات و بلديات سيدي بوزيد والرقاب وجلمة والمساهمين الجدد كبلديتي السبالة وباطن الغزال والبنك الوطني الفلاحي و الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

وسعيا لاستكمال مخطط التمويل، يتواصل العمل مع مصالح الصندوق القطري للتنمية لحثه على تفعيل ما تعهد به سابقا بالمساهمة في تمويل المشروع بقيمة 45 مليون دينار تونسي منها **15 م.د هبة و30 م.د مساهمة** في رأس المال .كما تم عرض المشروع على أنظار شركات الاستثمار ذات رأس مال المخاطرة التابعة لكل من البنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك حيث عبرتا عن الاستعداد للمساهمة في حدود 5 مليون دينار في صورة تم إقرار مساهمة الجانب القطري أو 7 مليون دينار في صورة لم تتحقق هذه الفرضية، وتتولى حاليا وزارة التجارة وتنمية الصادرات متابعة هذه الفرضية بالتنسيق مع وزارة الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج .

وبالتوازي مع ذلك، وقصد تغطية الفجوة التمويلية في صورة عدم اقرار صندوق قطر للتنمية لمساهمته في تمويل المشروع، تم الاتفاق على تنفيذ مقترح الجهة المتمثل في انجاز المكون الرئيسي للمشروع وهو سوق المنتوجات الفلاحية بفرعيه (سوق العرض وسوق الطلب،) عن طريق الموارد المتاحة في إطار القرض عدد **574-2011** الممنوح من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي **FADES** من خلال توفير تمويل في حدود **51 مليون دينار تونسي** .وقد وافق الصندوق **مبدئيا** على التمويل وطلب مده بملف **طلب عروض مستقل لمكون سوق المنتوجات الفلاحية** وتدرس الشركة حاليا الحلول الممكنة لتوفير المطلوب باعتبار أن التمشي الذي تم اعتماده من قبل الإدارة العامة السابقة للشركة في إطار الاعداد لتنفيذ المشروع يتمثل في صيغة" **المفتاح في اليد** "وتم على أساسه اعداد ملف طلب عروض لكل مكونات المشروع باعتباره مشروعا متكاملا ومندمجا علما وأن الشركة منكبة حاليا على تعيين مكتب للمتابعة الفنية وقيادة المشروع .

الخطوات المرتقبة للمرور الى التجسيد الفعلي:

لتفادي المزيد من التأخير، وبناء على مخرجات الجلسة المنعقدة بمقر صندوق الودائع والأمانات بتاريخ 23 أفريل 2024 والتي حضرها كل المساهمين ووزارة الاشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية وفي انتظار توفير بقية التمويل المستوجب في الغرض تقرر التوجه نحو **الترفيع في رأس مال الشركة** واعتماد **المرحلية** في تنفيذ المشروع .

فبخصوص الترفيع في رأس مال الشركة، تم بتاريخ 30 ماي 2024عقد مجلس إدارة الشركة والاتفاق على الدعوة الى عقد جلسة عامة خارقة للعادة يوم 23 جويلية 2024 لإقرار مبدأ الترفيع في راس مال الشركة في حدود ما تم تحصيله حسب تعهدات المساهمين الحاليين والجدد والذي بلغ تقريبا **50 %** من كلفة الاستثمار .

ولهذا الغرض تم توجيه مكاتيب بالنسبة للمساهمين الذين تضمنت موافقاتهم الأولية شرط استكمال مخطط التمويل (صندوق الودائع والأمانات والبنك الوطني الفلاحي والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي) وهذا الموضوع حاليا وحسب متابعة الشركة له يسير وفق ما هو مخطط له وقد تم تقديم توضيح للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بخصوص التمشي الجديد والهدف من اعتماده وتحرص الشركة على الانتهاء من هذا الملف بما في ذلك العرض على الجهة المختصة برئاسة الحكومة قصد الحصول على موافقتها قبل شهر أكتوبر 2024.

وبالنسبة لاعتماد المرحلية في تنفيذ المشروع، فقد تم التوجه نحو اعتماد هذه الصيغة للتنفيذ من خلال الشروع في أولى إنجاز دراسة لمثال متناسق (Plan de coherence) ومن ثمة القيام بأشغال التهيئة الكلية لمنطقة المشروع(تقسيم وطرقات وشبكات داخلية....) أو الاثنين معا (دراسة وأشغال) والمقدرة تكلفتها الأولية بحوالي **12.8 مليون دينار** حسب برنامج الاستثمار المعد في الغرض .ويعتبر هذا التمشي، الذي صادق عليه مجلس المؤسسة، أكثر جدوى باعتبار حصول الشركة على **الموافقة** على تكفل الدولة بكلفة الربط الخارجي للمشروع بمختلف الشبكات الخارجية العمومية حيث يمكن أن **تتزامن أشغال التهيئة والربط الخارجي** معا وهو ما **سيمكن** من اختصار الآجال والضغط على الكلفة .

كما تجدر الإشارة الى أن هذا التوجه سيساعد لاحقا من الناحية الفنية والعملية على كيفية تنفيذ المشروع من خلال اختيار أي مكون من مكوناته وانجازه وفق الصيغة التي يتم اختيارها والاعتمادات المتوفرة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول برمجة احداث مناطق صناعية في ولاية سليانة وإجراءات الوزارة لجلب الاستثمار في الجهة .

وبعد،

تتمتع ولاية سليانة بميزات تفاضلية من حيث قدرتها على توفير منتوج فلاحي متنوع وذو قيمة عالية ويمكن أن تشكل عنصرا لجلب الاستثمارات وخاصة منها الاستثمارات في الصناعات التحويلية وبالتالي ربط الاستثمارات الفلاحية بالاستثمارات الصناعية .

وفي هذا الإطار صرحت وزيرة الاقتصاد والتخطيط في الجلسة العامة بتاريخ 24 نوفمبر 2023 المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024 بتوجه الوزارة نحو ادراج كافة معتمديات ولاية سليانة ضمن مناطق التنمية الجهوية وتبعا لذلك نتساءل عن التدابير المتخذة لتجسيم هذا التعهد بتوفير بنية تحتية جالبة للاستثمار في الجهة وما هي التشجيعات والامتيازات التي سترصدها الوزارة لجلب الاستثمار في هذه المنطقة .

كما تعهدت الوزارة في نفس الجلسة ببرمجة احداث مناطق صناعية *في ولاية* سليانة، وعليه نتساءل هل تم ادراج هذا التعهد ضمن مخطط التنمية 2023-2025، مع العلم وأن معتمدية برقو من *بين* المناطق التي تفتقر الى منطقة صناعية جالبة للاستثمار .

إجابة السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من النائب السيدة **بسمة الهمامي**

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 23 ماي 2024

تحية وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من النائب **السيدة بسمة الهمامي** حول إدراج معتمديات ولاية سليانة ضمن مناطق التنمية الجهوية وإجراءات الوزارة لجلب الاستثمار للجهة وبرمجة إحداث مناطق صناعية جديدة بها ضمن المخطط (2023-2025) أتشرف بإفادتكم بما يلي :

على مستوى الحوافز والتشجيعات:

انطلاقا من الإمكانات الطبيعية التي تزخر بها ولاية سليانة خاصة في المجال الفلاحي وعملا على مزيد دعم العمل التنموي بها، تم ادراج كافة معتمدياتها ضمن مناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية وهو ما يمكن الباعثين الخواص بها **من** التمتع بالحوافز والتشجيعات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتمثلة أساسا في :

- ✓ منحة استثمار في حدود 30% من كلفة المشروع مع سقف 3م د وإعفاء جبائي لمدة 10 سنوات،
- ✓ منحة استثمار للقطاع الفلاحي في حدود 15% للمشاريع المتوسطة والكبرى وتصل إلى 30% للمشاريع الصغرى مع سقف 1 م د،
- ✓ منحة استثمار بـ 15 %بسقف 1 م د بالنسبة للأنشطة التي تعتمد بشكل أساسي على تثمين الموارد الإنشائية والفلاحية والمخزون الطبيعي والثقافي **من** خلال التصنيع والتوظيف بمناطق الإنتاج وتساهم في تطوير سلاسل القيمة

هذا بالإضافة الى منح الأداء الاقتصادي والمتمثلة في :

- ✓ **الاستثمـــارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحســين الإنتاجية : 50%** مـن كلفة الاستثمارات مع سقف بـ 500 ألف دينار وترفع هذه النسبــة إلى 55% بالنسبــة للاستثمارات صنـــف أ في الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية وإلى 60% بالنسبة للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري .
- ✓ **الاستثمارات اللامادية** 50% من كلفة الاستثمارات اللامادية المصادق عليها مع سقف جملي بـ 500ألف دينار بما في ذلك منحة الدراسات المحدد سقفها ب 20 ألف دينار .
- ✓ **البحث والتطوير**: 50% من مصاريف البحث والتطوير المصادق عليها مع سقف بـ 300 ألف دينار .

كما نفيدكم أنه في إطار الحرص على تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار والانصهار ضمن الأولويات الوطنية المرسومة في مجال تحسين مناخ الأعمال، انطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط في تقييم قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016والعمل على إعداد مشروع لتنقيحه. وعملا بتوصيات المجلسين الوزاريين المنعقدين للنظر **في** مشروع القانون المشار اليه ولاسيما المتعلقة بمزيد إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية بخصوص بعض فصول مشروع القانون، تقوم الوزارة حاليا بإدراج ملاحظات الهياكل المعنية وإعداد صيغة معدلة لمشروع هذا القانون وينتظر عرض هذه الصيغة على أنظار مجلس وزاري في أقرب الآجال .

على مستوى المناطق الصناعية:

- ✓ تعد ولاية سليانة 7 مناطق صناعية مهيأة من طرف الوكالة العقارية الصناعية على مساحة 71 هك تم التفويت في 78% من المقاسم ولم تتجاوز نسبة الاستغلال 25% حاليا .
- ✓ يتواصل إنجاز القسط الثاني **من** المنطقة الصناعية بوعرادة 2 على مساحة 12.5 هك وبلغت نسبة الإنجاز 80% (تم الشروع في إنجاز الأشغال بتاريخ 13 فيفري 2020 ولمدة تعاقدية محددة بـ 450 يوما)
- ✓ بصدد **إنهاء** الدراسات الفنية للمنطقة الصناعية سليانة 3 على مساحة 17 هك وعقدت أخر جلسة عمل بمقر الولاية بتاريخ 27 ماي 2024
- ✓ المنطقة الصناعية بالعروسة على مساحة 32 هك، بصدد مراجعة الدراسات وفقا لمثال التهيئة العمرانية لبلدية المكان .
- ✓ المنطقة الصناعية ببرقو على مساحة 20 هك :بعد دراسة الموقع المقترح تبين ارتفاع كلفة الربط بالشبكات الخارجية، وتواصل السلط الجهوية حاليا البحث عن موقع جديد قابل للتهيئة .

وفي انتظار استكمال هذه المشاريع، لم تبرمج الوكالة العقارية الصناعية مناطق صناعية جديدة ضمن المخطط التنموي (2023-2025)

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد وزير الداخلية

الموضوع: حول التفضل بالنظر في تغيير موقع تمركز " **مركز الحرس الوطني الترابي "** بشارع الجمهورية بمدينة المهدية قصد إمكانية المراجعة **بالإذن بنقله لداخل المعتمدية** خاصة أنه حاليا **على وجه الكراء ويقع ضمن مجال تدخل منطقة الشرطة ومركز الشرطة بمدينة المهدية.**

تحية طيبة وبعد باعتبار خصوصية معتمدية المهدية وامتداد ريفها من مستوى منطقة برج عريف الى أولاد الذواذي مرورا بالدخيلة وشيبة والحكايمة الشرقية والغربية والسعد وأولاد الذواذي .... من حيث التوسع الجغرافي فإن الموقع الحالي لمركز الحرس الترابي موجود بوسط مدينة المهدية التابعة لمنطقة الشرطة بالمهدية حيث **تتوفر مراكز أمنية للغرض تؤمنا مصالح الشرطة مشكورة** الأمر الذي يطرح التساؤل حول أسباب وجود هذا المركز الترابي المتصل بتأمين المناطق الداخلية وبالأرياف وسط مدينة المهدية بشارع الجمهورية....

وسعيا لمزيد إحكام التغطية الأمنية، وقربها من المواطن تبعا لمجالات الاختصاص الترابي بما أن " **الحرس الوطني الترابي يؤمن المناطق الداخلية وليس وسط المدن** ... وترشيدا للعمل التنقل في التدخلات وخاصة في مجال السرعة والحال أنه تم تسجيل عديد السرقات بالمناطق الريفية .إلى جانب كون المركز المذكور هو على وجه الكراء بشارع الجمهورية بمدينة المهدية.

ولكل ما تقدم، يطيب لي التوجه إلى معاليكم بالسؤال حول النية والتوجهات للقرب بهذا المركز للريف ضمان الجودة الخدمات ودعما لطمأنة المواطن وتقريب الخدمات والتدخلات منه.

السؤال: هل الوزارة تفكر في تغيير مكان **تمركز مركز الحرس الوطني الترابي بالمهدية** بنية إحداثه مثلا بالحكايمة أو منطقة السعد من معتمدية المهدية؟ **ضمانا للسرعة ونجاعة التدخلات** واحكاما للتصرف حتى في المحروقات ووسائل النقل خاصة وأن مكان تمركزه حاليا راجع بالنظر لمشمولات منطقة ومركز الشرطة بالمهدية .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أحمد "بنور "

عن دائرة المهدية

ملخص السؤال :

"حول الإذن بتغيير موقع تمركز مركز الحرس الوطني الترابي بالمهدية ونقله داخل المعتمدية ."

نص الإجابة :

تتميز مسألة اختيار أماكن تمركز المقرات الأمنية بقدر كبير من الأهمية والحساسية حيث أنها تقوم على أسس ومقاييس مضبوطة ومدروسة تتعلق على سبيل الذكر بمدى سلامة مكونات المحيط الخارجي للوحدة الأمنية المعنية بالأمر وخلوها من التهديدات الإرهابية ومدى توفر مقومات الحماية اللازمة ومدى استجابة البناية لمتطلبات وخصوصيات العمل الأمني كما أنها مرتبطة بالإمكانيات المادية وبرؤية المؤسسة الأمنية الاستراتيجية في المجال .

ويُعتبر المقر الحالي لمركز الحرس الوطني بالمهدية في الوقت الراهن الاختيار الأمثل إذ أنه لم تسجل أي تذمرات من قبل المواطنين في هذا الخصوص خاصة أن الوحدة الأمنية المذكورة تقوم بواجبها على أكمل وجه من خدمات إدارية وعدلية وميدانية باعتبار موقعها الاستراتيجي القريب من جميع المرافق الإدارية على المستوى الجهوي والمحلي كما يساهم هذا الموقع في تدعيم منظومة تأمين السجن المدني بالمهدية وتسهيل عمليات نقل الموقوفين والسجناء وكذلك تسهيل عدد من الخدمات الأمنية الأخرى .

عموما ترى وزارة الداخلية أن مقترح تغيير تموقع الوحدة الأمنية المذكورة مجانب للصواب في الوقت الراهن وذلك لاستجابة مقر الوحدة لجميع متطلبات نجاعة العمل الأمني، غير أن مصالح الوزارة تبقى منفتحة على المقترح إذا تطلبت الضرورة ذلك

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول مداواة سبخة أريانة من الحشرات والناموس .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

وبعد، نظرا لما عاشه متساكنو المعتمديات المحاذية لسبخة أريانة في السنوات الفارطة من اكتساح لحشرة الناموس التي أصبحت تمثل خطرا صحيا يجب التصدي له خاصة في معتمدية سكرة وبالأخص في دائرة سكرة 1 وذلك بإطلاق الحملة الوطنية لمداواة جميع أنواع الناموس الذي يتكاثر وسيتكاثر في المياه الراكدة بالسبخة نتيجة تهاطلات الأمطار الأخيرة وارتفاع درجات الحرارة لذا أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

-متى ستنطلق حملة مداواة سبخة أريانة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أيمن بن صالح "

عن دائرة سكرة

ملخص السؤال :

- **"حول مداواة سبخة أريانة من الحشرات والناموس ".**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم التدخل المداواة سبخة أريانة وذلك بصفة دورية عن طريق المداواة بالطائرة من خلال الطلعات الجوية التي يتم تنفيذها في نطاق برنامج مقاومة الحشرات بالمأوي الريفية والتي تشرف عليها الخلية الوطنية لمقاومة الحشرات بوزارة الداخلية وتنفذها إدارة حماية المحيط الحضري ببلدية تونس، حيث يتم نشر بلاغات في الغرض للإعلام برش المبيدات فوق سبخة أريانة والمأوي المتواجدة بالمنخفضات الساحلية الممتدة من قمرت إلى شمال رواد والمستنقعات المتواجدة بغابة جعفر .وقد تم التدخل مؤخرا خلال الفترة الممتدة بين 06و 17 ماي 2024.

بالإضافة إلى ذلك، تتم متابعة السبخة بصفة مستمرة لمعاينة مستوى المياه ومدى حاجتها للتدخل والمداواة من عدمها من خلال عمل تشاركي يؤمنه كل من مصالح الخلية الوطنية لمقاومة الحشرات بوزارة الداخلية وولاية أريانة وبلدية سكرة والديوان الوطني للتطهير بأريانة .

وفي نفس الصدد، نفذت الهياكل المشار إليها زيارة ميدانية لسبخة أريانة بتاريخ 07 مارس 2024 حيث تم تسجيل تراجعا كبيرا في مستوى المياه بها نتيجة انحباس الأمطار مما قلل من خطر انتشار الناموس بها .

هذا وتتعهد السلط المحلية بصفة مسترسلة بمداواة المستنقعات المحيطة بالسبخة وذلك في إطار التدخلات الكيميائية والتضبيب الحراري بكامل المنطقة البلدية وخاصة بمحيط السبخة من خلال وضع برنامج متكامل لمقاومة الناموس قابل للتغيير حسب الظروف المناخية والميدانية.

السؤال الكتابي

للنائب ثامر مزهود

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

لماذا لم يتم المصادقة على الترفيع في ميزانية المجلس الجهوي إلى حد الآن بما يسمح بإتمام إجراءات رفع الحجز على الضمان البنكي لشركة SOMATRA وذلك في علاقة باستئناف أشغال ترميم المستشفى الجهوي بقابس المتوقفة منذ سنوات؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" ثامر المزهود "عن دائرة قابس الجنوبية

ملخص السؤال :

- **"حول المصادقة على ترفيع ميزانية المجلس الجهوي لولاية قابس لإتمام رفع الحجز على الضمان البنكي لشركة SOMATRA لاستئناف أشغال ترميم المستشفى الجهوي بقابس ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار العمل على التسريع في تحويل وإرجاع مبلغ الضمانات البنكية لفائدة الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال SOMATRA GETالمقدرة بـ 724 أ.د تم تعديل ميزانية المجلس الجهوي لولاية قابس لسنة 2023 ووقع عرض مشروع التعديل على أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي التي صادقت عليه بتاريخ 24 نوفمبر 2023.

وقد ارتأت مصالح وزارة الداخلية إرجاء المصادقة على التحويل وأوصت ببرمجة المبلغ المذكور ضمن ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024تحت التبويب الخاص بـ" نفقات التنمية الطارئة، إلا أنه عند التعهد بالنفقة المذكورة لم تتمكن المصالح المختصة بولاية قابس من إتمام العملية ضمن منظومة أدب جهوي لعدم إمكانية استغلال التبويب المذكور لأسباب تقنية بحتة .

هذا وقد تم خلال جلسة اللجنة القطاعية القارة للتخطيط والمالية المنعقدة بتاريخ 5 مارس 2024 اقتراح الترفيع في ميزانية المجلس الجهوي بالمبلغ المذكور وإدراج مبلغ الضمانات البنكية ضمن التبويب الخاص بـ " تعويضات مختلفة، وتمت الموافقة على المقترح سالف الذكر ويجري الآن استكمال مقومات المصادقة على مشروع تنقيح الميزانية لتجنب مزيد التعطيلات .

السؤال الكتابي

للنائب عبد الرؤوف الفقيري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس

نواب الشعب :أتشرف بان إليكم السؤال التالي

الموضوع: حول تعطل أشغال المعبر الحدودي الجليل بغار الدماء .

السؤال: ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة بخصوص تعطل أشغال بناء المعبر الحدودي الجليل علما وأنها بلغت 85 %؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" رؤوف "الفقيري" عن دائرة غار الدماء- وادي مليز

ملخص السؤال :

- **"حول تعطل أشغال المعبر الحدودي بغار الدماء".**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يندرج مشروع تشييد المعبر الحدودي الجديد بغار الدماء الجليل ضمن ميزانية التنمية لسنة 2010 تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان، وقد انطلقت أشغال المعبر الحدودي بتاريخ 10 سبتمبر 2014على مستوى الشريط الحدودي الغربي على أرض تبلغ مساحتها الجملية 02 هكتار وتكليف المقاول " المنجي بوسعيدي "بالمشروع .

فيما يتعلق بنسبة تقدم الأشغال، فقد تم تقسيم الأشغال على عدد 02 أقساط وظيفية كما يلي :

- **القسط الوظيفي الأول:** بلغت نسبة أشغال البناء به 98% أشغال الطرقات والممرات 100 % أشغال الإنارة 85% وأشغال السوائل 85 %،
- **القسط الوظيفي الثاني**: انطلق بتاريخ 09 جانفي 2018 على مدة 420 يوما قابلة للتمديد تتضمن أشغال الطلاء، تبليط المكاتب والمرافق الصحية، تركيز بعض الاعمدة الخاصة برفع الأعلام، ربط الشبكة الكهربائية وأسلاك أجهزة المراقبة بالكاميرا، تحسين الواجهات إنجاز بنايات، تركيز أجهزة السكانار وخفارات الحراسة بالمداخل وبناية المولد الكهربائي والأبواب والنوافذ .

وتعود أسباب التأخير في الإنجاز أساسا إلى :

- عدم حضور بعض المهندسين المتداخلين في جلسات العمل التقييمية رغم التأكيد على الحضور،

❖ تحفظات بعض المهندسين (المصمم والمراقب) على كيفية الإنجاز من حيث المهلة الممنوحة للمقاول أو مخالفة التصاميم الهندسية وما ينجر عنها من إهدار للوقت في إعادة البناء،

❖ عدم تمكين المقاول من التصاميم الهندسية للمرافق المزمع إنجازها في مواعيدها،

❖ تدهور الحالة الصحية للمقاول المتعهد بالمشروع إثر تعرضه لجلطة، مما أثر على نسق الأشغال،

❖ عدم مواكبة الدراسة المتفق عليها بتاريخ 10 ديسمبر 2013 مع الظرف الراهن خاصة مع التطور التكنولوجي وتغيير الواقع الأمني على الشريط الحدودي الغربي وبالتالي فقد اقتضت الضرورة تقديم عديد المقترحات قصد التماشي مع هذه التغيرات لتوفير أفضل الظروف للعاملين والمسافرين على حد السواء.

وفي هذا الإطار، تم بتاريخ 07 سبتمبر 2023 عقد جلسة عمل بمقر الإدارة الجهوية للتجهيز بجندوبة تم خلالها دعوة المهندس" ضياء الحق المناعي" وتقديم دراسة خاصة للشبابيك ومعدات المراقبة الخاصة بقسط الكهرباء والمراقبة والوقاية من الحرائق.

كما تم بتاريخ 11 أكتوبر 2023 تقديم مقترح من طرف الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية لتشييد عدد 04 أروقة شبابيك إجراءات (شرطة وديوانة) عند الحلول والمغادرة مع إضافة 10 أمتار و03 أمتار للفضاء المغطى من جهتي الدخول والخروج قصد توفير الظروف الملائمة لإتمام الإجراءات الأمنية والديوانية للمسافرين الوافدين على المعبر.

هذا، وتحرص وزارة الداخلية بالتنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة على إنهاء أشغال المعبر الحدودي بغار الدماء ليكون جاهزا في أنسب الآجال.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع: سؤال كتابي حول قائمة المنتفعين بالمساكن الاجتماعية بولاية نابل .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية :

حيث تقدمنا بسؤال كتابي للسيدة وزيرة التجهيز والإسكان حول عدم تسليم المساكن الاجتماعية لمستحقيها بكل من معتمدية بوعرقوب ومعتمدية نابل بتاريخ 17 جانفي 2024 وحيث ورد علينا جوابها في 13 فيفري 2024،

وحيث أفادت أنها تسعى للإسراع في عملية التسليم إلا أنها لم تتوصل إلى حد الساعة بالقائمة النهائية من الجهة المعنية وهي ولاية نابل رغم مطالبتها بذلك .

وحيث أن هذه المساكن جاهزة منذ سنة 2017 ومن غير المنطقي أن تبقى إلى حد الساعة غير مسلمة وعرضة للتخريب فإننا نوجه لسيادتكم السؤال التالي :

1. ما هو سبب عدم إصدار والية نابل للقائمة النهائية للمنتفعين الذين استوفوا الشروط المطلوبة وإرسالها لوزارة التجهيز والإسكان؟

2. هل من تفسير للموانع التي حالت دون تقديم القائمة النهائية طوال هذه المدة؟

3. هل بالإمكان تحديد موعد نهائي لإصدار القائمة النهائية لوضع حد لهذه المسالة التي طال انتظارها؟

ولكم جزيل الشكر.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عبد الجليل الهاني "

عن دائرة بو عرقوب بني خلاد

ملخص السؤال :

❖ **"حول قائمة المنتفعين بالمساكن الاجتماعية بولاية نابل"**

نص الإجابة :

تم عقد عديد الجلسات للتباحث حول وضع استراتيجية فيما يخص الترتيبات المستوجبة لتسليم وإسناد المساكن الاجتماعية لعدد 90منتفع بالتقسيم العقاري AFH بحي الوفاء من معتمدية نابل في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، وكانت آخرها جلسة المجلس الجهوي المضيق للأمن بتاريخ 20 ماي 2024.

وتعمل وزارة الداخلية مع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض على التسريع في عملية التسليم والاسناد في إطار معاضدة المجهود الوطني للدولة للنهوض بالفئات الهشة وتفعيلا لدورها الاجتماعي وتكريسا لمبادئ الحوكمة والشفافية في الاسناد لمستحقي هاته المساكن الاجتماعية.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل

إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1. لماذا يتم عرقلة استئناف أشغال المستشفى الجهوي بقابس رغم مصادقة المجلس الجهوي بتحويل الضمان البنكي وتقع المماطلة بمراسلات لا جدوى منها سوى البيرقراطية إدارية خاصة بعد استشارة المرصد الوطني للطلب العمومي؟

2. فتح تحقيق إداري جدّي من حرمان قابس من اعتمادات التنمية المندمجة 2023 نتيجة التباطئ في المصادقة على المشاريع الجهوية "PRD " وإحالتها في الآجال لوزارة الاقتصاد والتخطيط مع تحميل المسؤوليات؟

3. لماذا تتم مغالطة مصالحكم المركزية ونائب الشعب في سؤال سابق حول مقاومة الانتصاب الفوضوي وتطبيق القانون في التعدي على الملك العمومي والبحث وهذا مغاير لجانب الواقع في الجهة بل ازداد الأمر سوء؟

4. هل انتهت التفقدية المركزية من التحقيق في شبهات الفساد الإداري والمالي لبلدية قابس المدينة ومدنا بالتقرير النهائي؟

5. هل يمكن بقيمة صفقات المراكنة لبلدية قابس المدينة 2024/2023؟

في انتظار ردكم، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عصام البحري جابري "

عن دائرة قابس المدينة قابس الغربية

يتعلق السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 26 أفريل 2024 بمواضيع متعددة تهم الجهة المنتمي إليها، والذي تفرعت عنه عدد 05 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:

- **"حول تعطل استئناف أشغال المستشفى الجهوي بقابس رغم مصادقة المجلس الجهوي بتحويل الضمان البنكي ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار العمل على التسريع في تحويل وإرجاع مبلغ الضمانات البنكية لفائدة الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال SOMATRA GET المقدرة بـ724 أ.د تم تعديل ميزانية المجلس الجهوي لولاية قابس لسنة 2023 ووقع عرض مشروع التعديل على أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي التي صادقت عليه بتاريخ 24 نوفمبر 2023.

وقد ارتأت مصالح وزارة الداخلية إرجاء المصادقة على التحويل وأوصت ببرمجة المبلغ المذكور ضمن ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024تحت التبويب الخاص بـ نفقات التنمية الطارئة، إلا أنه عند التعهد بالنفقة المذكورة لم تتمكن المصالح المختصة بولاية قابس من إتمام العملية ضمن منظومة أدب جهوي لعدم إمكانية استغلال التبويب المذكور لأسباب تقنية بحتة .

هذا، وقد تم خلال جلسة اللجنة القطاعية القارة للتخطيط والمالية المنعقدة بتاريخ 5 مارس 2024 اقتراح الترفيع في ميزانية المجلس الجهوي بالمبلغ المذكور وإدراج مبلغ الضمانات البنكية ضمن التبويب الخاص بـ تعويضات مختلفة، وتمت الموافقة على المقترح سالف الذكر ويجري الآن استكمال مقومات المصادقة على مشروع تنقيح الميزانية لتجنب مزيد التعطيلات

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:

- **"حول التباطئ في المصادقة على المشاريع الجهوية " PRD " وإحالتها في الآجال إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار إعداد مكونات البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023، تولت ولاية قابس التنسيق مع السادة المعتمدين بالجهة وتم ضبط المقترحات والمشاريع وإرفاقها بالمؤيدات الفنية المنجزة من طرف الإدارات الجهوية ذات الاختصاص وعرضها على أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي في دورتها الثانية بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

إثر المصادقة على البرنامج، تمت إحالة الملف تام الموجب في نسخة ورقية ونسخة إلكترونية إلى مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 27 أكتوبر 2023، إلا أن وزارة الاقتصاد والتخطيط أفادت بعدم فتح اعتمادات بالنسبة للمشاريع المقترحة لسنة 2023 وطلب إعادة برمجتها ضمن ميزانية سنة 2024 مع الإبقاء على نفس المشاريع والمقترحات.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3:

- **"حول المغالطة في مسألة مقاومة الانتصاب الفوضوي وتطبيق القانون في التعدي على الملك العمومي ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

قامت بلدية قابس بتنظيف السوق البلدي الشقارنة وإعداده كبديل للانتصاب غير المنظم في الملك العام كما تم التنسيق مع السلط الجهوية خلال مجموعة من الجلسات على وضع سوق الجملة القديم بجارة على ذمة بائعي الخضر والغلال المنتصبين فوضويا بالحي التجاري، علما وأن بلدية قابس تمتلك العديد من الأسواق البلدية وهي سوق الشقارنة سوق باب بحر، سوق عمر المختار بالمنزل سوق حي الأمل، سوق حي المنارة كلها موضوعة على ذمة بائعي الخضر والغلال وبيع الأسماك ليمارسوا نشاطهم بطريقة صحية منظمة .

أما فيما يخص ردع المخالفين، فقد تم إصدار قرار بلدي لمنع الانتصاب الفوضوي بكامل المنطقة البلدية وتمت المصادقة عليه من طرف السلطة الجهوية، وقد تواصلت في الأثناء حملات منع الانتصاب الفوضوي بنفس النسق كما قامت الشرطة البلدية بتوفير دورية قارة بسوق جارة خلال شهر رمضان حيث تم منع الانتصاب بالطريق العام .

كما تم بتسجيل العديد من المخالفات للمنتصبين بنهج الواحة وتتواصل عمليات الردع والحجز خاصة في شارع محمد علي شارع صلاح الدين الأيوبي، وحي الازدهار .

ملخص السؤال الفرعي رقم 4:

- **حول تقرير التفقد في شبهات الفساد الإداري والمالي لبلدية قابس المدينة ."**

نص الإجابة :

في إطار عملها الرقابي ودورها الاستقصائي في مجال إرساء مبادئ الحوكمة ومراقبة التصرف الإداري والمالي لمختلف الهياكل الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشرافها وأيضا الجماعات المحلية تعهدت التفقدية المركزية المصالح وزارة الداخلية بتفقد بعض أوجه التصرف الإداري والمالي ببلدية قابس حيث يتم الآن تجميع وتحليل كل المعطيات المتحصل عليها حول شبهات الإخلالات والتجاوزات الموجبة في جانب منها للمساءلة الإدارية والقضائية خاصة فيما يتعلق بالمحاور التالية

- عدم التقيد بالأطر القانونية ذات العلاقة بإسناد رخص البناء وتراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي،
- تقصير في تحصيل موارد الملك البلدي،
- شبهة تضارب المصالح فيما يتعلق بإسناد تمويل عمومي وكذلك بتركيبة لجنة المناظرة الداخلية بالملفات للترقية الاستثنائية إلى رتبة متصرف رئيس،
- مخالفة بعض مقتضيات كراس الشروط الخاص بلزمة الأسواق
- مخالفة الشروط القانونية في إعادة تصنيف بلدية قابس نتج عنه حصول رئيس البلدية السابق على امتيازات مالية وعينية دون وجه حق،
- سوء التصرف في الموارد البشرية.

هذا وتجدر الإفادة بأن عملية التدقيق لا تزال متواصلة قصد استيفاء موجبات مختلف إجراءات إعداد التقرير النهائي لتحديد كل التجاوزات والمسؤولين عنها واتخاذ العقوبات التأديبية وإحالة الأمر على القضاء عند الاقتضاء.

ملخص السؤال الفرعي رقم 5:

❖ **حول صفقات المراكنة لبلدية قابس المدينة**

2024/2023

نص الإجابة :

بعد التثبت والتحري في الموضوع إثر التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، اتضح وأن بلدية قابس لم تبرم صفقات بالمراكنة، وإنما أبرمت صفقة بالتفاوض المباشر مع شركة البيئة والغراسة والبستنة في إطار صفقة إطارية الإسداء مجموعة من الخدمات المختلفة كالعناية بالمساحات الخضراء والحراسة والتنظيف بمبلغ سنوي قدره 99 ألف دينار .

السؤال الكتابي

للنائب نورة الشبراك

الموضوع: سؤال كتابي حول معاضدة جهود البلديات في تنظيف محيط الأودية والسباخ والمداواة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالي :

تحية وبعد،

في إطار الاستعداد للموسم الصيفي توقيا من انتشار الحشرات والبعوض، ونظرا للعدد الهام من الأودية التي تخترق معتمدية قربة ونظرا لوجود مناطق هشة تمتد على مساحات هامة (سبخة قربة الغربية- سبخة قربة الشرقية - سبخة تازركة).

يشرفني السيد وزير الداخلية أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

- ما هو برنامج الوزارة في إطار معاضدة جهود بلديتي قربة وتازركة لتنظيف محيط الأودية والسباخ ومداواة الحشرات؟
- ماهي السبل للحد من ظاهرة سكب المياه المستعملة بالبحر وبالسباخ؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزيرالداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" نورة الشبراك "عن دائرة قربة

ملخص السؤال :

"حول "معاضدة جهود البلديات في تنظيف محيط الأودية والسباخ والمداواة ".

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تحرص بلدية قربة على إنجاح الخطة الجهوية لمقاومة الحشرات حيث تتم مداواة سبخة قربة بصفة دورية حسب الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

ونظرا لشساعة السبخة المذكورة وضعف إمكانيات البلدية الذاتية تمت التوصية خلال عدد من جلسات اللجنة الجهوية لمقاومة الحشرات المنعقدة بمقر ولاية نابل على اقتراح مداواة السبخة الشرقية بقرية المعمورة، تازركة ومنزل تميم بواسطة الطائرات إسوة بما هو معمول به بسبخة سليمان.

ويتم التنسيق في عدد من المناسبات مع مصالح وزارة البيئة للنظر في مدى إمكانية اعتماد هذه الآلية في إنجاز المطلوب، مع العلم أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية أفادت بأن وجود الطائر الوردي بالسبخة والذي يُعتبر طائرا محميا يعيق عملية المداواة الجوية ولذا تُعتبر المداواة الأرضية لأماكن تكاثر الحشرات الطريقة الأجدى.

هذا، ولايزال ممثلي السلط المحلية والجهوية يتابعون بصفة مستمرة وضعية السباخ الراهنة المتواجدة بالمنطقة المذكورة ومدى حاجتها للتدخل وذلك بالتنسيق فيما بينهم مع مصالح الخلية الوطنية لمقاومة الحشرات بوزارة الداخلية.

السؤال الكتابي الأول

للنائب بلال المشري

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول تجاوزات ادارة دار المعلمين العليا لقانون النفاذ للمعلومة

وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي إلى السيد منصف بوكثير كالآتي :

نص السؤال :

كيف تفسرون التعطيل الممنهج في إسداء أبسط الوثائق الإدارية (شهادات العمل جداول الأوقات...) وفي النفاذ للمعلومة صلب دار المعلمين العليا؟ حيث إلى هذه اللحظة قد رُفعت ضدّ دار المعلمين العليا قضيتان من هيئة النفاذ إلى المعلومة (أعداد 6341 و6410)، كما تم منع الطلبة المحالين على مجلس التأديب من حقهم في النفاذ الى تقرير مجلس التأديب، وهناك إلى حد اللحظة مطالب نفاذ عالقة بخصوص التصرّف المالي في المؤسسة والمنح التي تسديها .

وحيث أن حق النفاذ للمعلومة من الحقوق الاساسية والمهمة خاصة ان الدستور نص على هذا الحق في الفصل الثامن والثلاثون فكيف تنوي الوزارة العمل على ضمان حق النفاذ للمعلومة في المؤسسات الراجعة إليها بالنظر؟ .

إجابة السيد وزير التعليم العالى

والبحث العلمى

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

21جوان 2024

المرجع: مراسلتكم عدد ص- 0001586-3000-26-20024 الواردة علينا بتاريخ 28 ماي 2024 .

تحية طيبة،

وبعد تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيّد النائب" بلال المشري "بخصوص شبهة تجاوزات بدار المعلمين العليا لقانون النفاذ إلى المعلومة، يشرفني مدّكم بالمعطيات التالية :

– تتخذ دار المعلمين العليا على غرار عدد هام من المؤسسات الجامعية الشكل القانوني لمؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،

– وحيث يتولى المكلف بالنفاذ معالجة المطالب الواردة طبقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ 24 مارس 2016المتعلّق بحق النفاذ إلى المعلومة،

– وحيث أنّه لم يتم التظلّم لدى الوزارة، وتم الطعن بصفة مباشرة لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة،

– تمت المتابعة مع إدارة المؤسسة التي أوضحت استئنافها للقرارات الصادرة عن هيئة النفاذ إلى المعلومة أمام المحكمة الإدارية وبرّرت عدم الاستجابة لعدد آخر من مطالب النفاذ باحترامها لمعطيات شخصية .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب بلال المشري

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول طرد وهرسلة الطلبة بدار المعلمين العليا على خلفية نشاطهم النقابي.

وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نُوّاب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي إلى السيد منصف بوكثير كالآتي :

نص السؤال

كيف تفسرون المعاملة التي يلقاها طلبة الدار بتعرضهم المنهج لآلية الاستجوابات والعدد الغير الطبيعي لمجالس التأديب التي تميزت كلها بتسليط نفس العقوبة وهي الحرمان من اجتياز دورة امتحانات، هذا إضافة إلى إخراجهم من قاعات الدرس لتسلّم الاستجوابات والإنذارات؟ هل تبرّر استقلالية مجالس التأديب أن يمارسوا مثل هذه الهرسلة الممنهجة دون حسيب أو رقيب؟ أين الضمانات اللازمة للحرص على السلامة الجسدية والنفسية للطلبة وتوفير أحسن الظروف للتحصيل المعرفي ضد تعسّف مثل هاته الهيئات - حتى وإن كانت منتخبة- التي لا تتناسب العقوبات التي تسلطها مع حجم الأخطاء المقترفة؟ وللإشارة فإن مجلس التأديب في دار المعلمين العليا تم تنصيبه دون المرور عبر انتخاب عضوين منه من المجلس العلمي .

كما أن هذه العقوبات التعسفية على خلفية اضراب الطلبة هي تجريم للعمل النقابي المكفول بالدستور وخاصة في الفصل الحادي والأربعين

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص -0001586-3000-26-2024 الواردة علينا بتاريخ 28 ماي 2024.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب بلال "المشري "بخصوص طرد وهرسلة الطلبة بدار المعلمين العليا على خلفية نشاطهم النقابي، يشرفني مدكم بالمعطيات التالية:

– تمت إحالة عدد من الطلبة على خلفية غيابات متكرّرة (دون اعتبار أيام الإضراب) وفحوى تقارير تم رفعها من قبل مدرّسين بالمؤسسة متعلّقة بتعطيل سير الدروس والإساءة إليهم أثناء تقديم الدروس،

– وتمت هذه الإحالة طبقا للنصوص الجاري بها العمل وفي احترام للإجراءات التأديبية المعتمدة،

– وحيث يمثل مجلس التأديب على معنى النصوص العامة والخاصة إحدى الضمانات المقرّرة في مواجهة السلطة التأديبية . ويتمتّع الطلبة على معنى الفصل 14 من الأمر عدد 450 لسنة 1997 المؤرّخ في 3 مارس 1997 المتعلّق بالتنظيم الإداري والمالي لدار المعلمين العليا بجميع حقوق الدفاع المخولة لهم قانونا قبل توجيه العقوبات التأديبية ضدّهم كما لهم الحق في الاطلاع على جميع الوثائق المكونة لملفاتهم التأديبية .ويمكنهم اصطحاب من يرون فائدة في حضوره للدفاع عنهم .وتوفّر تركيبة مجلس التأديب والتي تضم ممثلا عن الطلبة ضمانة إضافية للدفاع عنهم .

– هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس التأديب بدار المعلمين العليا يتركب على معنى الفصل 13 من الأمر المشار إليه أعلاه من " مدير دار المعلمين العليا رئيسا ومدير الدراسات والتربصات ومدرسان اثنان عضوان بالمجلس العلمي معيّنان من قبل المجلس العلمي لهذا الغرض وممثل عن رئيس الجامعة المعنية وممثل عن التلاميذ ويتولى كتابة مجلس التأديب الكاتب العام لدار المعلمين العليا ."وعليه فإن مجلس التأديب بهذه المؤسسة يضم مدرسان معينان وليس منتخبان كما ورد بنص السؤال .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية :

1. أين وصل مشروع مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام؟

2. تبعا للسؤال الكتابي تحت مرجع عدد - 2030-26-3000-0001433 متى يتم تحيين الدراسة خطورة الأوضاع والعلاقة بين الأمراض السرطانية والسارية خاصة أن دراسة 2016 فيها شبهات فساد لأمور سياسية وأنّ عدد المرضى الذين يعالجون خارج ولاية قابس لا يتم احتسابها مع ارتفاع نسبة المرضى حسب نص إجابتكم بين 2022 و2024.

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: حول إجابة على 08 سؤال كتابي توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00001588.

المصاحيب: ملف الإجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 08 سؤال كتابي توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب كل من السيدات سنياء بن المبروك (01) وعواطف الشنيتي (01) ونور الهدى سبائطي (01) والسادة محمد ضو (01) وحسن جربوعي (01) ونجيب عكرمي (02) وعصام البحري جابري (01) ومحمد علي فنيرة (01)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف.

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس نواب الشعب

عصام البحري جابري

ولاية قابس

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588

ملخص السؤال:

1. أين وصل مشروع مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام؟

2. تبعا للسؤال الكتابي تحت عدد -2030-26-3000-0001433 متى يتم تحيين الدراسة خطورة الأوضاع بين الأمراض سرطانية والسارية خاصة وأن دراسة: عدد المرضى الذين يعالجون خارج ولاية قابس لم يتم احتسابها مع ارتفاع نسبة المرضى حسب نص اجابتكم 2022 و2024.

الاجابة :

1. حول متابعة مشروع مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام بقابس

في إطار متابعة المشاريع الهامة للقطاع الصحي وطبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية بإحداث مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام وتبعا للاجتماع الأول في الغرض لمدة 04 أيام مع الوفد الصيني بتاريخ 26 أوت 2023 مع الأطراف المتدخلة في المشروع على المستويين المركزي والجهوي مع الاتفاق على مبدأ ابرام الاتفاقية كمرحلة أولى لإحداث مركز الأورام السرطانية وتواصل المجهودات في ما يتعلق بعث وحدة هشاشة العظام بولاية قابس وفي الخصوص تم تبادل المراسلات لإعداد الاتفاقية في انتظار المرور الى مرحلة الإنجاز بتكلفة تقدر ب 40 مليون دينارا .

2. حول تحيين الدراسة تهم الأوضاع الأمراض السرطانية بجهة قابس :عدد المرضى الذين يعالجون خارج ولاية قابس ل ايتم احتسابها مع ارتفاع نسبة المرضى:

تهتم وزارة الصحة بدعم البرامج الوقائية التي تهدف الأمراض المتعلقة بصحة المواطن بصفة عامة وعدد من الجهات لخصوصيتها البيئية من ضمنها جهة قابس.

كما يتم ذلك التنسيق مع عديد من الاطراف المتداخلة ونذكر بالخصوص مع الوزارة المكلفة بالبيئة غرض التقليص بصفة ملحوظة من التلوث وبحث ومتابعة الصناعيين لتجهيز الوحدات الصناعية بآليات كفيلة بمقاومة التلوث .

كما أن البحوث العلمية يتم إنجازها لدى عينة من المواطنين لتقييم التعرض البيولوجي (المصفوفة البيولوجية) لبعض المعادن الثقيلة التي يمكن أن تتأتى من الأنشطة الصناعية بولاية قابس. هذا وسيقع الاعتماد على مخرجاتها لبلورة الضوابط المرجعية المتعلقة بالدراسة الوبائية المعمقة التي تعتزم وزارة الصحة القيام بها وتخصيص لفائدتها الاعتمادات الازمة لإنجازها .

مع الإشارة وأنه ما تم افادتكم به سابقا من احصائيات نتيجة لدراسة تمت بمدينة قابس مع ملاحظة ارتفاع في عدد مرضى السرطان في مدينة قابس 2969 سنة 2020 إلى 4036 سنة 2022 كما لا تنفرد مدينة قابس بهذا الارتفاع حيث يشهد المعدل الوطني ارتفاعا على المستوى الوطني والعالمي وهو متعلق بالعديد من الأسباب منها الوراثية ومنها ما هو متعلق بصحة البيئة .

كما أنه لا يمكن حصر عدد المرضى المصابين بالأورام السرطانية بكل ولاية على حدة باعتبار احترام حرية اختيار المريض للعلاج بالمؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة أو بكليهما في نفس الوقت وبكامل تراب الجمهورية.

علما وأن تجميع الاحصائيات الوطنية لهذه الإصابات متوزعة على ثلاثة سجلات الشمالية والوسط والجنوب .

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع: حول تغيير صبغة مركز الرعاية الأساسية بالكرم الغربي إلى مركز وسيط.

تحية طيبة وبعد،

في إطار تقريب الخدمات الصحية للمتساكنين واعتبارا للكثافة السكانية بالمنطقة، نحيطكم علما أنّ متساكني دائرة الكرم يضطرون إلى التنقل إلى المستشفى الجهوي بخير الدين حلق الوادي أو مستشفى المنجي سليم بالمرسى للانتفاع بخدمات الإستعجالي أو التصوير بالأشعة أو أطباء الاختصاص .

هل فكرت الوزارة في وضع استراتيجية لتغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالكرم الغربي إلى مركز وسيط ؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: حول إجابة على 08 سؤال كتابي توجه بها 08 نائبا لمجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-00001588.

المصاحيب: ملف الإجابة.

تحية طيبة وبعد

تبعا للمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 08 سؤال كتابي توجه بها 08 من نواب مجلس نواب الشعب كل من السيدات سنياء بن المبروك (01) وعواطف الشنيتي (01) ونور الهدى سبائطي (01) والسادة محمد ضو (01) وحسن جربوعي (01) ونجيب عكرمي (02) وعصام البحري جابري (01) ومحمد على فنيرة (01)

وتجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف.

الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة نائبة مجلس نواب الشعب

سنياء بن المبروك

ولاية تونس

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-00001588.

السؤال:

"هل فكرت وزارة الصحة في تغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالكرم الغربي الى مركز وسيط "

الإجابة :

حاليا لا يندرج موضوع تغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالكرم الغربي الى مركز وسيط ضمن البرامج ذات الأولوية لقربه لمقر مستشفى الجهوي خير الدين باشا بالضاحية الشمالية مع العمل على دعمه في أنسب الأجال بتركيز به وحدة طب الأسنان .

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الوضع التنموي في معتمدية روّاد من ولاية أريانة وطلب عقد مجلس وزاري حول الجهة .

وبعد،

تتميز معتمدية رواد بموقع جغرافي هام من حيث قربها من العاصمة من جهة وانفتاحها على البحر من جهة أخرى مما يجعلها قبلة للمتساكنين بحيث أصبحت ذات كثافة سكانية عالية بالنظر إلى امتدادها وموقعها الا انها لا تزال تفتقر الى أبسط المرافق العمومية حيث يشكو سكان المنطقة من نقص في البنية التحتية والخدمات في اغلب القطاعات كالنقل والتكوين والثقافة والامن الى جانب غياب المرافق الشبابية والرياضية.

وقد طال التعطيل جميع المشاريع المبرمجة في هذه المنطقة لغياب رؤية واضحة من طرف السلط المحلية والجهوية مما يجعل من تدخل الحكومة أمرا ضروريا للاستجابة إلى تطلعات المواطنين .

من حيث البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية في معتمدية روّاد منعدمة حيث تشكو عديد المشاريع من بطء في الإنجاز أو إلى تعطل كلي ونشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى مجموعة من المشاريع ومنها :

- مشروع حماية رواد من الفيضانات
- مشروع الطريق الحزامية في مفترق جعفر القمرق الى طريق بنزرت والطريق الحزامية من جعفر إلى طريق قمرت،
- أشغال محول مياه الامطار التابع لوكالة المياه العمرانية في مفترق على الخضار،
- مشروع تهيئة وتهذيب حي واد الخياط الجمايلية بجعفر،
- تهيئة حي عيشوشة المطار حيث يشكو سكانها صيفا وشتاء من عدم وجود قنوات صرف صحي تليق بسكان الجهة مع تأخر أو انعدام الربط بشبكات الماء الصالح للشراب وشبكة التيار الكهربائي سواء بالحي المذكور أو بحي الهادي الجويني .

وعليه فإن مراجعة امثلة التهيئة العمرانية برواد بات ضروريا لفرض قواعد بناء سليمة تراعى فيه قواعد البنية التحتية والبيئية والعمرانية وتراعي توفير أجهزة صحية تتماشي مع التطور العمراني للمنطقة وتوفر خدمات لائقة للمواطنين وتحد من التوسع العمراني السريع والبناء الفوضوي غير المنظم على حساب الأراضي الفلاحية والمنظومة البيئية .

وفي نفس الإطار تجدر الإشارة إلى أن إشكال المساكن الاجتماعية التي تم إنجازها ولم يقع تسليمها إلى حد الآن إلى مستحقيها في الجهة رغم أن قائمة المنتفعين بها جاهزة وهو إشكال لا يقتصر على ولاية أريانة فقط وانما يشمل عديد الجهات الأخرى .

من حيث الخدمات

- ✓ **الخدمات الإدارية والمالية**

تشكو منطقة رواد وسيدي عمر وجعفر من انعدام شبه تام لمراكز البريد واكتظاظ في مكتب بريد رواد ونقص عدد الأعوان بحي شاكر طريق برج الطويل وعليه فإنه من الضروري إعادة النظر في توزيع مكاتب البريد بالجهة قصد تقريب الخدمات من المواطنين والتشجيع على بعث فروع للبنوك بالمنطقة .

كما تشكو منطقة رواد من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية كما ورد بجوابكم على سؤالنا الموجه إليكم بتاريخ 06 أكتوبر 2023 وعليه نتساءل إن تم إدراج بلدية رواد ضمن مخطط إحداث دور الخدمات الرقمية لسنة 2025.

✓ **خدمات النقل**

تشكو مختلف مناطق أريانة عموما من اكتظاظ حركة المرور على مستوى المداخل الرئيسية للجهة ومن تردي خدمات النقل العمومي والنقص في وسائل النقل ويتمثل ذلك بالخصوص في النقص فادح في عدد الخطوط والسفرات اليومية الامر الذي يتطلب إنجاز مخطط مديري للنقل بالجهة ومراجعة إسناد الرخص التاكسي الجامعي وفتح خطوط جديدة وتدعيم رخص التاكسي الفردي مع العمل على ربط جهة رواد بالسكة الحديدية .

من حيث المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية

تفتقر منطقة رواد إلى منشآت رياضية ومركبات شبابية تساهم في تأطير الشباب ورغم وجود عدة جمعيات رياضية وبرمجة ملعب بلدي منذ 2021 ولكن إلى حد هذا اليوم لم يتحقق أي في إنجاز المشروع المذكور .كما أنه تم برمجة اعتمادات لإحداث منتزه بسيدي عمر وجعفر وجبل الشرف إلا أنها لم ترى النور بالإضافة إلى توقف أشغال استكمال المسلك الصحي برواد الشاطئ. من جهة أخرى تمت برمجة مسرح الهواء الطلق لمهرجان البحر برواد إلا أنه لم يقع تحديد موقعه والعمل الجدي على تجسيمه .

وتبعا لتردي الوضع التنموي في معتمدية روّاد واستياء المواطنين من نقص اغلب الخدمات وباعتبار دوري التمثيلي والرقابي كنائب شعب فإنني أطالب بعقد مجلس وزاري حول معتمدية رواد للتطرق الى الوضع التنموي فيها وأسباب تعطل جل المشاريع المبرمجة لفائدتها والدفع نحو حلحلة هذا الوضع .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 20 ماي 2024

المرفقات: 04 بطاقات صادرة عن وزارات الاقتصاد والتخطيط والنقل والشباب والرياضة وعن رئاسة الحكومة .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابات على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أيمن البوغديري، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص متابعة البرامج والمشاريع الجهوية عامة بمعتمدية رواد وحول الخدمات الإدارية والمالية وخدمات النقل خاصة والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

هذا وسوف نوافيكم ببقية ردود الوزارات المتداخلة لاحقا .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

الجمهورية التونسية
وزارة النّقل
الديـــــوان
ص-2024-15-0029-0000041

تونس في 2024-06-03

من الوزيرة المكلّفة بتسيير وزارة النقل
إلـى
عناية السيد رئيس الحكومة
(الديــوان)

00178 78-30-01-2024-9

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
19 جوان 2024
مكتب الضبط المركزي

الموضـــوع : إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب أيمن البوغديري - دائرة رواد – أريانة.

المرجـــع : إحالتكم الصّادرة بتاريخ 24 ماي 2024.

وبعـــد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المصحوبة بالسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد من ولاية أريانة، السيد أيمن البوغديري، بخصوص خدمات النقل بمختلف مناطق ولاية أريانة، يشرّفني إفادة عنايتكم بالمعطيات التالية:

1- **بالنّسبة لاكتضاض حركة المرور على مستوى المداخل الرئيسية لمدينة أريانة:**

نظرا لما تشهده وضعية التنقّل داخل الفضاءات الحضريّة من اكتظاظ واختناق مروري متواصل وما له من تأثير على الحياة اليومية للمواطن وعلى النّسيج الاقتصادي بصفة عامة، فقد كان من الضّروري بلورة سياسة جديدة ومتطوّرة تتجاوز النظرة الضيقة للنقل الحضري بشكله التقليدي والمرور إلى إرساء منظومة متكاملة للتنقّلات الحضريّة استجابة لمتطلّبات التطوّر العمراني والديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسّساتي.

وباعتبار تعدّد المتدخّلين في منظومة التنقّلات الحضريّة، وسعيا لبلوغ الأهداف المرجوّة و تحقيق التّناسق بين مختلف البرامج و المشاريع والإصلاحات والسّياسات المعتمدة من مختلف الوزارات والهياكل المعنية، فقد تمّت بلورة سياسة وطنية للتنقّلات الحضريّة بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وبالإضافة إلى استجابة السياسة الوطنية للتنقّلات الحضرية إلى التطلّعات على المستوى الوطني

للنّهوض بمنظومة التنقّل وتحسين جودة الحياة بالنّسبة للمواطنين ، فإنّ تنفيذ عناصر هذه السياسة من شأنه أن يساهم في إيفـــاء تونـــس بتعهّداتها الدولية على مستوى التّخفيض في انبعاثات الغازات الدّفيئة إلى جانب تقاطعها مع الإستراتيجية الوطنية للانتقـــال الطّاقـــي و الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي و الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الرّقمي.

وللإشارة، فإنّ السياسة الوطنية للتنقّلات الحضرية ترتكز أساسا على 9 عناصر وهي :

- النّهوض بالحوكمة في مجال التنقّلات الحضريّة؛
- تدعيم الكفاءات والتّكوين في مجال التنقّلات الحضريّة؛
- إيجاد آليات تمويل مستدامة؛
- إعادة هيكلة و تنظيم قطاع النقل العمومي الحضري؛
- ضمان التّناسق بين تخطيط النقل والتهيئة الترابية والتّعمير؛
- التحكّم في تطوّر السيارات الخاصة؛
- دعم وتطوير التنقّلات الصديقة للبيئة les modes actifs؛
- دعم التنقّلات الحضريّة الأكثر أمنا وسلامة واندماجا؛
- تطوير الحلول الرقميّة للتنقّلات الحضرية.

ولتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية، تمّت بلورة برنامج عمل على المستوى القريـب والمتوسّـــط يضمّ حوالي 40 عنصرا ويغطّي الجوانب المؤسّساتية والفنية والمالية.

2- <u>بالنّسبة لربط جهة رواد بالنقل الحديدي:</u>

تمّ وضع برنامج للنّهوض بالنقل الجماعي خاصة النقل الحديدي كخيار استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار التطوّرات والمستجدّات المسجّلة على المستوى الديموغرافي والعمراني بولايات تونس الكبرى، يرتكز أساسا على إنشاء شبكة نقل حديدي سريع و محطّات ترابط مع شبكة المتـــرو.

3- <u>بالنّسبة لإسناد رخص التاكسي الجماعي وفتح خطوط جديدة وتدعيم رخص التاكسي الفردي:</u>

إنّ إسناد رخص التاكسي من اختصاص السادة الولاة، كما أنّ دراسة الخطوط وتحيينها وتمديدها وتغيير النشاط هي من مشمولات اللجنة الجهوية الاستشارية لقطاع النقل التي يترأسها السيد الوالي وذلك وفقا لخصائص كلّ جهة.

والسّـــــلام

الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل

سارة الزعفراني الزنزري

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الكتابة العامة للحكومة

الإدارة العامة للإصلاحات
والدراسات المستقبلية الإدارية

القصبة في 2024/06/06

السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب المحترم السيد أيمن البوغديري

الموضوع: حول إدراج بلدية رواد ضمن مخطط إحداث دور خدمات رقمية لسنة 2025

الإجابة:

عملا على الرفع من جودة الخدمات العموميّة ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامّة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها "دار الخدمات الإدارية". ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقّلة لتقديم خدمات إدارية مجمّعة وذات أولويّة بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات.

وقد تمّ إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليّا مقابل 45% سنة 2016. وتشمل ولاية أريانة دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك بمعتمدية النصر، تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، شركة اتصالات تونس و البلدية.

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تمّ الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثّل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال **التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات"** والتّي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصّة معلوماتية موحّدة لإسداء الخدمات تمكّن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني.

هذا وسيتمّ خلال الفترة 2023-2025 إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإداريّة Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال.

وسعيا لضمان الشفافيّة في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023. كما تمّ على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم.

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي:

- **تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية (توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي) **أفضى إلى اختيار 40 بلدية**،
- **تقييم نهائي** تمثّل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصّلة لمعايير التقييم **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمّن 30 بلدية**.

في هذا الإطار، وفيما يتعلّق بالجزء الخاص بإدراج بلدية رواد ضمن دور الخدمات الرقمية، يشرفنا اعلامكم أن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة وقد تم التوصل بترشحات البلديات التالية: بلدية سيدي ثابت، بلدية سكرة وبلدية قلعة الأندلس وقد تم قبول ترشح بلدية قلعة الاندلس ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ30 بلدية.

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية رواد.

والسلام

المكلف بمهام كاتب عام للحكومة
بالنيابة
الإمضاء: مكلوف مختار

الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

تونس في،
7 جوان 2024

من وزيرة الاقتصاد والتخطيط
إلى السيد
رئيـــس الحكومة
(الديـــوان)

الموضـوع: حول السؤال الكتابي الموجه من النائب أيمن البوغديري
المصاحيب: احالتكم بتاريخ 24 ماي 2024.

تحية وبعد،

تبعا للمراسلة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بجملة من الأسئلة الكتابية موجهة من طرف عضو مجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري حول متابعة البرامج والمشاريع الجهوية بمعتمدية رواد، أتشرف بموافاتكم بما يلي:

السؤال: ماهي المشاريع المبرمجة بمعتمدية رواد والمشاريع المعطلة التي تمت متابعتها؟

الجواب: بالنسبة للمشاريع المبرمجة لمعتمدية رواد سيقع تحديدها بعد المصادقة على وثيقة المخطط التنموي 2023 – 2025 وذلك من خلال المشاريع التي أمكن توزيعها جهويا.

أما فيما يتعلق بالمشاريع التي تلاقي صعوبات وبالرجوع إلى أشغال اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، فقد تم متابعة المشاريع التالية:

– تهيئة المنطقة الصناعية جعفر : في مرحلة إعداد الدراسات وبصدد تسوية الإشكال العقاري على مستوى قطعة الأرض المخصصة لمدخل المنطقة بين الوكالة العقارية الصناعية و الوكالة العقارية للسكنى و مالكي أراضي خاصة.

- بناء مركب ثقافي ورياضي وترفيهي وملعب حي بعيشوشة المطار بكلفة قدرها 999.7 ألف دينار. نسبة تقدم الإنجاز تناهز 85 %، الأشغال متوقفة منذ جوان 2018 ويتم التنسيق لإتمام إجراءات طلب عروض استكمال الأشغال.
- تهذيب حي وردة وشاكر بكلفة 3 مليون دينار، في طور الدراسة التفصيلية الأولية. يتمثل الإشكال في عدم توفر عقار لتركيز محطة ضخ للمياه المستعملة.
- إحداث مسلخ بلدي برواد بكلفة 3.7 مليون دينار، ممول عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مدرج ضمن ميزانية سنة 2022 ويشهد تأخير في تعيين المصممين لإنجاز الدراسة.
- تعبيد طرقات ببلدية رواد بكلفة جملية محينة قدرها 4.6 مليون دينار وهو مشروع بلدي مدرج في ميزانية سنة 2021، في مرحلة تحيين الدراسة من قبل البلدية للحصول على مصادقة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

السؤال: ما هو برنامج الإدارة الجهوية للتنمية حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما هو برنامجها في جهة رواد؟

الجواب: تكتسي عملية بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة أهمية بالغة ضمن محاور إستراتيجية التنمية الجهوية من خلال التشجيع على الانتصاب للحساب الخاص للفئات الشبابية خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وإسناد قروض ومنح عن طريق عديد الهياكل العمومية ومؤسسات التمويل وبرامج التمكين الاقتصادي التي تتطلب مزيدا من التنسيق قصد توجيهها للأنشطة الواعدة وتفادي ازدواجية التدخل وإضفاء النجاعة اللازمة وتحقيق التوازن بين المعتمديات.

وتقتصر تدخلات هياكل وزارة الاقتصاد والتخطيط في هذا المجال على تمكين الباعثين الشبان المتحصلين على الموافقة المبدئية للتمويل من طرف البنك التونسي للتضامن من توفير التمويل

الذاتي المطلوب عن طريق آلية اعتماد الانطلاق 1 حيث تمت الموافقة خلال فترة 2021 – 2023 على 56 مشروعا بمعتمدية رواد بكلفة جملية تناهز 1.869 مليون دينار وبحجم تمويل ذاتي قدره 333 ألف دينار.

ويمثل عدد المشاريع المتحصلة على المساهمة في التمويل الذاتي بمعتمدية رواد خلال الفترة المذكورة نسبة 12,3 % مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المصادق عليها بولاية أريانة وهي في أغلبها ذات طابع خدماتي باعتبار الجهة مستقطبة للسكان والسكنى.

السؤال: ما هو برنامج الوزارة في إطار تمكين معتمدية رواد من برنامج التنمية المندمجة بما أن جهة رواد حرمت من عديد المكاسب على مدى عقود ولما تعانيه من عدة إشكاليات على مستوى البنية التحتية والمرافق الأساسية وغيرها؟

الجواب: تضمن برنامج التنمية المندمجة بعث 190 مشروعا للتنمية المندمجة بـ 190 معتمدية ترابية بكامل تراب الجمهورية، وفق عقود برامج صادقت عليها لجنة قيادة برنامج التنمية المندمجة على ثلاثة أقساط انطلق تنفيذها سنة 2011 بالنسبة للقسط الأول (54 مشروعا)، وسنة 2014 بالنسبة للقسط الثاني (36 مشروعا)، وسنة 2018 بالنسبة للقسط الثالث (100 مشروع).

وقد تم اختيار هذه المشاريع بالاعتمادات أساسا على مؤشر التنمية الجهوية، وتم تضمين محتوى القسطين الأول والثاني والقسط الثالث ضمن اتفاقيتي قرض بين الدولة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الملاحظة أن ولاية أريانة حظيت بمشروعين (02) تم اختيارهما بناءا على القاعدة المشار إليها وهما كل من معتمدية سيدي ثابت ضمن القسط الأول ومعتمدية حي التضامن ضمن القسط الثالث من البرنامج.

هذا، ويمكن لولاية أريانة مرحليا مزيد دعم ومساندة معتمدية رواد من خلال مختلف البرامج والآليات المتاحة جهويا ووطنيا وإعطائها الأولوية في دعم الخدمات الإدارية والمالية ومزيد تحسين النقل العمومي والمرافق الشبابية والرياضية والثقافية، فضلا عن اقتراح انتفاعها بالبرامج التنموية الخصوصية المستقبلية خلال المخطط التنموي القادم 2026 – 2030.

والسلام

عن وزيرة الاقتصاد والتخطيط
وبتفويض منها
الكاتب العام
عاطف البرزاكي

الجمهورية التونسية
وزارة الشباب والرياضة
الديـــــوان

تونس في : 18 جوان 2024

الى السيد الكاتب العام
سامية الشرفي قدور
مديرة ديوان رئيس الحكومة

عدد: 0000131 - 0002 - 23 - 2024
18/06/2024

إلـــى

السيدة مديرة ديوان السيد رئيس الحكومة

المكلفة بمهام كاتب عام للحكومة

الإمضاء : طلوع عمر

الموضوع: الإجابة على السؤال الكتابي للنائب السيد أيمن البوغديري حول إحداث منشآت رياضية ومركبات شبابية بمعتمدية رواد.

21 جوان 2024

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 24 ماي 2024 والواردة علينا بتاريخ 27 ماي 2024 تحت عدد 7733.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **أيمن البوغديري** حول وضعية المنشآت الشبابية والرياضية بمعتمدية رواد وطلب إحداث منشآت رياضية ومركبات شبابية لتأطير الشباب، يشرفني إفادتكم بانه جوابا على ما تضمنه سؤال السيد النائب حول "افتقار منطقة رواد لمنشآت رياضية وشبابية" فإن وزارة الشباب والرياضة قد قامت ببناء دار شباب بمعتمدية رواد بكلفة جملية تناهز 1.366 أ.د وقد تم تجهيز هذه المؤسسة ودخلت في طور الإستغلال منذ أواخر ديسمبر 2023 كما تمت برمجة بناء مركب شبابي ورياضي بمنطقة البرارجة من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء الشعبية و قد بلغ مستوى تقدم الأشغال بهذا المركب نسبة 90% .

أما بالنسبة لإحداث ملعب بلدي برواد بمنطقة البرارجة فقد رصدت له ميزانية جملية تقدر بـ 1.850 أ.د موزعة حسب هيكلة التمويل التالية (1.450.د على ميزانية وزارة الشباب والرياضة و400 أ.د مساهمة البلدية) وقد بلغ هذا المشروع الذي ينجز من طرف بلدية رواد حاليا مرحلة الإعلان عن طلب العروض بعد مصادقة المصالح الفنية بالوزارة على ملف طلب العروض .

أما فيما يتعلق بمشاريع إحداث منتزه بسيدي عمر وجعفر وجبل الشرف واستكمال المسلك الصحي برواد الشاطئ فهي مشاريع بلدية غير راجعة بالنظر لوزارة الشباب والرياضة تمولها وتنجزها بلدية رواد.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والســـلام

رئيس ديوان
وزير الشباب والرياضة
شكري بن حسن

الجمهوريه التونسيه
رئاسة الحكومة
في 21 جوان 2024
مكتب الضبط المركزي
وارد:.....

00-18669 - 30 - 01 - 2024 د

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول نشاط جمعيات في الصيد البحري .

تحية طيبة وبعد،

بلغتنا عديد الملاحظات حول تمتع عديد الجمعيات بتمويلات أجنبية وتنشط هذه الجمعيات في مجال الصيد البحري ويستغلون طيبة البحارة ونذكر على سبيل المثال جمعية 2050 التي كانت تحمل اسم Smart Bizerte والتي حاولت الحصول على أمثلة التهيئة العمرانية وحصر الممتلكات العامة والخاصة وعليه أتقدم إليكم بالسؤال التالي:

هل رئاسة الحكومة على علم بتفاصيل نشاط هذه الجمعية ومدى مشروعيته؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترمة السيدة سيرين بوصندل .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 28 ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة سيرين بوصندل، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول" نشاط جمعية 2050 بنزرت ومدى مشروعيته "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعنية بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

السؤال الكتابي الذي تقدمت به

النائبة المحترمة السيدة سيرين بوصندل

الموضوع: حول نشاط " **جمعية 2050 بنزرت** " ومدى مشروعيته؟

الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بالآتي :

تكونت الجمعية المعنية بمقتضى **نظام التصريح عملا بأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات**، وتم الاشهار بتكوينها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 18 بتاريخ 2013/02/09،

هذا وتنشط الجمعيات المكونة قانونا وفقا للأهداف المضمنة بنظامها الأساسي، إلا أنه بمراجعته تبيّن أن أهداف "**جمعية 2050 بنزرت**" تتمثل في :

- دعم مشاركة أبناء ولاية بنزرت في صياغة معالم مجتمع مدني يقوم على أساس الوفاء للإرث الحضاري والمعماري للبلاد،
- العمل على المشاركة الفعالة في التنمية الحضارية والإقليمية،
- السعي إلى المساهمة في التطوير الثقافي الإجتماعي،
- المشاركة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية،
- الحث على الحماية والدفاع عن البيئة والمحيط الحضري والطبيعي،
- العمل على الارتقاء بالمستوى الثقافي وتفعيل أهداف الجمعية من خلال تنظيم ندوات وتظاهرات علمية وورشات عمل لبيان كيفية المحافظة على التراث بولاية بنزرت بصفة خاصة وبالمنطقة المتوسطية بصفة عامة،
- التواصل بين الحضارات .

مما تكون معه الجمعية مخالفة في نشاطها (الصيد البحري) وفقا لإفادة السيدة النائبة للأهداف التي تأسست من أجلها، وبالتالي مخالفتها لأحكام الفصل 3 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المذكور أعلاه الذي ينص على أن تحترم الجمعيات في نظامها الأساسي وفي نشاطها وتمويلها مبادئ دولة القانون ..." ممّا يدخل الجمعية تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها بالفصل 45 من نفس المرسوم.

هذا ونحيطكم علما أن متابعة نشاط الجمعيات يتم وفقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المنظم للجمعيات من خلال الواجبات المحمولة عليها طبقا لمقتضيات المرسوم المذكور أو من خلال ما يتوفر لدينا من معطيات في شأنها من الهياكل الرقابية المتداخلة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة فتح تحقيق في الفساد وتبييض الأموال الناجمين عن ممارسة العاب اليانصيب ونهب المستهلكين في خرق للتشريع الجاري به العمل وبالأخص المرسوم عدد 20 لسنة 1974.

تحية طيبة وبعد

نلاحظ بكل قلق أن أعمال التحيل على المستمعين والمشاهدين للبرامج السمعية والبصرية الناجمة عن إقامة العاب الحظ واليانصيب غير المرخص فيها في تنامي كبير من خلال وسائل الإعلام السمعية البصرية. تلك الأعمال المجرمة تدخل تحت طائلة العقوبات الجزائية المنصوص عليها بالمرسوم عدد 20 لسنة 1974 المؤرخ في 24 أكتوبر 1974 المتعلق بإقامة معارض الألعاب والعاب البيت واليانصيب، الذي تم نقله عن القانون الفرنسي المؤرخ في 21 ماي 1863الذي حجر ممارسة اليانصيب وكذلك القانون عدد 62 لسنة 2002المتعلق بالألعاب الترويجية والقانون عدد 40 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998 المتعلق بتقنيات البيع والإشهار التجاري والقانون عدد 117 لسنة 1992 المتعلق بحماية المستهلك. هناك أعمال تحيل وإثراء غير شرعي تعمل بعض وسائل الإعلام على تمريرها تحت غطاء الألعاب الترويجية (برنامج Dari Deco) متناسين أن تلك الألعاب وجب أن تكون مجانية وأن الإرساليات القصيرة وجب أن يتحمل تكلفتها المنظم لتلك الألعاب التي يراد من ورائها تنمية البيوعات المتعلقة بمنتوج ما .أن توصيات مجموعة العمل المالي المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال تفرض على الدولة أن تكون العاب القمار تحت انظار الدولة التي يكون لها منها تصيب الأسد وهو ما لم تحترمه تونس كدولة مارقة تم تصنيفها كوكر لتبييض الأموال والتحيل الجبائي الدولي .فالدونة تجهل حجم الأموال التي تهبها أحد المتحيلين من العاب القمار التي نظمها في أشهر رمضان .إن أعمال

التحيل التي نتفرج عليها يوميا وبالأخص خلال شهر رمضان من خلال بعض وسائل الإعلام لا يمكن القبول بها إلا في دولة تغولت فيها المافيات والعصابات وليس في دولة يسودها القانون، علما ان العاب اليانصيب من شانها تخريب المجتمع وتكريس التواكل والعيش على أمل الربح الى حد الادمان .هذا وقد نص المرسوم المشار اليه اعلاه على ان وزير العدل ووزير الداخلية ووزير المالية ووزير التجارة مكلفون بالسهر على احترام أحكامه .

تبعا لما تقدم وبالنظر للتبعات الكارثية لهذه الظاهرة وتستر الوزراء السابقين على تلك المفسدة، هل ستبادرون باتخاذ الاجراءات اللازمة ضد المخالفين للنصوص المشار إليها أعلاه برفع أمرهم للنيابة العمومية ومصادرة الاموال التي تحصلوا عليها بطرق غير شرعية، علما أن المسؤولية الجزائية تبقى ملقاة أيضا على مزودي خدمات الاتصالات وحتى الفنيين الذين شاركوا في تأثيث تلك الألعاب الاجرامية .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد بنور .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 28 ماي2024 .

المرفقات: ردود وزارتي الداخلية وتكنولوجيات الاتصال .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بجزء أول من الإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أحمد بنّور، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص ممارسة ألعاب اليانصيب والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

هذا وسوف نوافيكم ببقية ردود الوزارات المتداخلة لاحقا .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة وزارة الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أحمد "بنور "عن دائرة المهدية

ملخص السؤال :

- **"حول طلب فتح تحقيق في الفساد وتبييض الأموال الناجمين عن ممارسة ألعاب اليانصيب ونهب عموم المستهلكين والمواطنين في خرق للتشريع الجاري به العمل ."**

نص الإجابة :

يعتبر من قبيل ألعاب اليانصيب كل جمع للمال أو ربح عن طريق الصدفة أو عن طريق تنظيم مسابقات بصفة رسمية أو غير رسمية، وهو كل عملية تقدم للعموم وتثير لديهم أمل الربح عن طريق الحظ ويتكون اليانصيب من عدد 04 عناصر أساسية تتمثل في وجود عرض للعموم والأمل في الربح وتدخل الحظ والمساهمة المالية وذلك عملا بأحكام المرسوم عدد 20 لسنة 1974 المؤرخ في 24 أكتوبر 1974 المتعلق بإقامة معارض الألعاب وألعاب البيت واليانصيب الذي جرم في فصله الأول الألعاب التي تقوم على الحظ ويعتبرها قمارا تمنع ممارسته، كما جرم ذات المرسوم في فصله الثامن ألعاب اليانصيب على اعتبار أنها كل عملية تقدم للعموم وتثير لديهم أمل الربح عن طريق الحظ إما من خلال مسابقات أو غير ذلك .

وتجدر الإشارة أن أعمال التحيل على المستمعين والمشاهدين للبرامج السمعية والبصرية في تنام كبير من خلال وسائل الإعلام التي تُعتبر أعمال مجرمة وتدخل تحت طائلة العقوبات الجزائية المنصوص عليها بالمرسوم سالف الذكر وكذلك القانون عدد 62 لسنة 2002 المؤرخ في 09 جويلية 2002 المتعلق بالألعاب الترويجية والقانون عدد 40لسنة 1998 المؤرخ في 02 جوان 1998 المتعلق بطرق البيع والإشهار التجاري والقانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 07 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك، حيث أنه توجد أعمال تحيل وإثراء غير مشروع تعمل بعض وسائل الإعلام على تمريرها تحت غطاء الألعاب الترويجية والإشهارية متناسين أن تلك الألعاب وجب أن تكون مجانية حسب القانون عدد 62 لسنة 2002 المشار إليه حيث أن الإرساليات القصيرة التي يتم إرسالها من قبل المشاركين في تلك المسابقات وجب تحمل تكلفتها من قبل المنظم لتلك الألعاب والمسابقات التي يراد منها تنمية البيوعات المتعلقة بمنتوج معين وفي هذا الصدد وجب تدخل وزارتي التجارة والعدل وتفعيل أحكام المراسيم والقوانين المشار إليها لإيقاف هذه المسابقات باعتبارها مجرمة قانونا وتتبع منظمها عدليا وفي مرحلة ثانية يأتي دور وتدخل وزارة الداخلية التي ستتكفل بالبحث في قضايا مثارة ضد منظمي مثل هذه المسابقات .

وفي ذات السياق، تنامت في السنوات الأخيرة بالبلاد التونسية أشكال جديدة لألعاب الحظ واليانصيب أهمها الرهان الرياضي على الأنترنات وهو يعتبر أحد المعضلات التي تعاني منها الدولة التونسية أمام عدم وجود إطار قانوني ينظمها أو نص صريح يجرّمها، وفي إطار انتشار هذا النوع من ألعاب الحظ حاولت الدولة التونسية إدراجه ضمن الأنشطة التجارية التي قد تستفيد منها خزينة الدولة من خلال إخضاعها للأداءات والمعاليم مثل الضريبة على الدخل أو على الشركات حسب طبيعة الشخص القائم بالنشاط وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2021 و2023 الذي أصبح يمثل غطاء قانونيا للناشطين في هذا المجال .

غير أن الإشكال الرئيسي في مجال تعاطي نشاط الرهان الرياضي على الأنترنات يتمثل في ارتباط منظمي هذا النوع من ألعاب الحظ بمواقع إلكترونية بالخارج المرتبطة بدورها بحسابات بنكية موجودة بالخارج حيث يتم خلاص معاليم المشاركة في هذه الرهانات بالخارج في أطر مخالفة لقوانين الصرف بالبلاد التونسية كذلك الشأن بالنسبة لاستخلاص المرابيح المتأتية من هذه الرهانات، وتجدر الإشارة في هذا الإطار أنه قد ظهرت في السنوات الأخيرة أشكال جديدة للمعاملات المالية من خلال استعمال العملات الافتراضية التي يصعب تحديدها وتعقبها وتتبعها أو حتى حجزها في إطار أبحاث عدلية .

وفي هذا الصدد، قامت وزارة الداخلية في السنوات الثلاث الأخيرة بحملات أمنية واسعة على الناشطين في مجال الرهان الرياضي من خلال مداهمة المحلات المعدة للغرض في كامل تراب الجمهورية حيث تمكنت الوحدات الأمنية من خلالها غلق جل هذه المحلات وحجز مبالغ مالية نقدا ومعدات إلكترونية وتجميد الأرصدة البنكية وحجز

عقارات ومنقولات تابعة لأصحاب تلك المحلات بعد إثارة قضايا عدلية ضدهم من أجل جرائم **غسل الأموال المتأتية من تعاطي نشاط الرهان الرياضي بدون رخصة** وذلك عملا بأحكام القانون عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 07 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال .

ولازالت الحملات الأمنية متواصلة من قبل المصالح الأمنية لوزارة الداخلية لتعقب الناشطين في هذا المجال وتقديمهم للعدالة.

إجابة وزارة تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجّه إلى السيد رئيس الحكومة من قبل النائب السيد أحمد بنّور حول فتح تحقيق في الفساد وتبييض الأموال الناجمين عن ممارسة ألعاب اليانصيب .

المرجع: إحالتكم بتاريخ 29 ماي 2024.

تحية وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها أعلاه حول السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد أحمد بنّور حول فتح تحقيق في الفساد وتبييض الأموال الناجمين عن ممارسة ألعاب اليانصيب، نتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

1. **بالنسبة للإطار الترتيبي لتوفير خدمات الألعاب والمسابقات باعتماد الإرساليات القصيرة:**

– يخضع توفير خدمات الاتصالات المعتمدة على الإرساليات القصيرة إلى أحكام قرار من وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال مؤرخ في 29 جويلية 2013 يتعلق بالمصادقة على كراس الشروط المتعلق بضبط شروط وإجراءات توفير خدمات الاتصالات ذات المحتوى وخدمات الاتصالات التفاعلية (تندرج المسابقات والألعاب ضمن خدمات الاتصالات التفاعلية) الذي ينص ضمن الفصل 6 منه " على أن مزود الخدمات يلتزم بالضوابط الآتي ذكرها ومن بينها ما ورد بالمطة 9 من الفصل 6 المذكور كما يلي: " الامتناع عن تنظيم مسابقات وألعاب تقوم على القمار والرهان والتقيد عند تنظيم ألعاب ومسابقات بالشروط المنصوص عليها بنظام اللعبة المعتمد بالنسبة لكل مسابقة أو لعبة طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل ."

– يشير كراس الشروط ضمن الفصل 4 منه على أنه" يتم توفير الخدمات المنصوص عليها بالفصل 2 من نفس القرار طبقا لمقتضيات القوانين والتراتيب الجاري بها العمل ".

2. **بالنسبة للمعاليم المستخلصة بعنوان المشاركة في الألعاب والمسابقات:**

إن خدمات الاتصالات ذات المحتوى وخدمات الاتصالات التفاعلية بما فيها المسابقات والألعاب التي يتم توفيرها أساسا من قبل مزودي خدمات الاتصالات طبقا لكراس الشروط المشار إليه أعلاه تمر وجوبا وحصريا عبر مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وعلى أساس اتفاقية نموذجية تبرم بين الطرفين ومصادق عليها من الهيئة الوطنية للاتصالات وتخضع تلك الخدمات :

– **للنظام الجبائي العام لسائر خدمات الاتصالات:** طبقا لمقتضيات الفصول 66 إلى 69 من القانون عدد 123 لسنة 2001 مؤرخ في 28 ديسمبر 2001 يتعلق بقانون المالية لسنة 2002 حيث يتم استخلاص معلوم الأداء على القيمة المضافة حاليا 19% . كما يتم استخلاص أتاوة بنسبة 5 % من رقم معاملات مؤسسات الاتصالات التي لها صفة مشغل شبكة عمومية للاتصالات وتطرح تلك الأتاوة من قاعدة الضريبة على الشركات.

– **النظام الجبائي العام الخاص بالمؤسسات الاقتصادية:** مشغل الشبكة العمومية للاتصالات هو من بين المؤسسات الاقتصادية التي تدفع نسبة ضريبة على الشركات تقدر بـ 35 % كما حددها القانون عدد 80 لسنة 2006 مؤرخ في 18 ديسمبر 2006 يتعلّق بتخفيض نسب الضغط الجبائي وتخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات .

كما يدفع مزود خدمات الاتصالات ذات المحتوى وخدمات الاتصالات التفاعلية الضريبة على الشركات حسب القانون الجبائي المعتمد (حاليا نسبة 15 %).

– **بالنسبة للمعاليم المستخلصة بعنوان تنظيم الألعاب والمسابقات بواسطة الإرساليات القصيرة:** يخضع إسناد مورد الترقيم المخصص للعبة (الرقم القصير 859xx و858xx) إلى معلوم سنوي بعنوان الاستغلال يسند من قبل مزوّد الخدمة إلى الهيئة الوطنية للاتصالات وقيمته حاليا 5000 دينارا .

تم بمقتضى الأمر عدد 2508 لسنة 2009 مؤرخ في 3 سبتمبر 2009يتعلق بضبط مبلغ وقواعد وتراتيب استخلاص معلوم على الألعاب التي تتم المشاركة فيها بالهاتف مباشرة أو عن طريق المراسلات القصيرة أو الموزع الصوتي تنظيم استخلاص معلوم يتحمله المشارك في الألعاب وذلك بنسبة 30 %من سعر المشاركة في اللعبة ويتولى مشغلو شبكات الاتصالات كما تم تعريفهم بالفصل 2 من مجلة الاتصالات خصم مبلغ المعلوم من رصيد الحريف بالنسبة للمشتركين أصحاب الخطوط المسبقة الدفع وفوترة مبلغ المعلوم بالنسبة لبقية المشتركين .ويتعين على مشغلي شبكات الاتصالات التصريح بالمعلوم المشار إليه أعلاه ودفعه لدى القباضة المالية الراجعين لها بالنظر خلال الثمانية وعشرين يوما الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم خلاله الخصم أو الفوترة .

– **بالنسبة للنظام العام لتقاسم المداخيل المتأتية من الإرساليات القصيرة:**

تحدد الاتفاقية المبرمة بين مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الاتصالات ذات المحتوى وخدمات الاتصالات التفاعلية نسبة 35% كحد أقصى من المداخيل ترجع إلى مشغل الاتصالات وترجع نسبة 65% كحد أدنى إلى مزوّد خدمات الاتصالات ذات المحتوى وخدمات الاتصالات التفاعلية .كما يمكن أن يتضمّن المنوال الاقتصادي للخدمة طرفا ثالثا أو أكثر على غرار مزود المحتوى (Fournisseur de contenu) أو القناة التلفزية أو الإذاعة المتعامل معها في تنظيم المسابقة أو اللعبة الذين يستخلصون معاليم أو يتقاسمون مداخيل مع المزود صاحب الرقم القصير فضلا على خلاص عدل الإشهاد الذي يتم لديه إيداع قانون اللعبة أو المسابقة وعدل التنفيذ الذي يتم اللجوء إليه للإشراف على عملية اختيار الفائزين .

ويستنتج مما سبق بيانه ان الجزء الأهم من المداخيل المتأتية من الألعاب والمسابقات ترجع إلى الدولة .أما الجزء المتبقي فيتم توزيعه بين المتدخلين من المؤسسات الاقتصادية التي تدفع بدورها الضريبة على الشركات .

3. بالنسبة لمسألة طلب فتح تحقيق في الفساد وتبييض الأموال الناجمين عن ممارسة ألعاب الحظ واليانصيب:

تخضع آليات تقصي حقيقة العمليات والمعاملات المستراية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال إلى أحكام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 يتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 مؤرخ في 23 جانفي 2019 سواء من حيث تحديد الأشخاص المحمول عليهم اتخاذ تدابير العناية الواجبة والتصريح بالشبهة في صورة التوصل إلى قرائن أو معطيات أولية لإمكانية وجود جريمة غسل أموال وكذلك اللجنة التونسية للتحاليل المالية المؤهلة لتكييف وتحديد مدى جدية القرائن والمعطيات ذات صلة بجريمة غسل أموال أو بتفشي وتطور ظاهرة غسيل الأموال من خلال مجال محدد على غرار ألعاب القمار والحظ والرهان وتقوم في صورة توفر معطيات في الغرض بالإحالة إلى الجهات القضائية المختصة .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد بنور

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: حول ملابسات حادثة غرق مركب صيد بحري يدعى ال مهدي 2 وشبهة تقصير متكررة في مجالات التدخل للهياكل المسؤولة مما نتج عنه تسجيل عديد الوافيات ومفقودين للذات البشرية ومنهم أصيلي ولاية المهدية والحال أن تأمين سلامة وحماية التونسيين هي من مشمولات الدولة ممثلة في أجهزتها الرسمية ... إلى جانب ما يناط بعهدتها من حماية السواحل التونسية.

تحية طيبة وبعد،

استنادا إلى ما كشفه ثلة من أصحاب المهنة وما تم تسجيله من حوادث غرق للمراكب والسفن أثناء عملها في نشاط الصيد البحري من ذلك غرق مركب البركة في سنة 2019 بسواحل المهدية وصولا إلى حادثة اخر أفريل 2024 وغرق **مركب المهدي 2** مرورا بعديد الحوادث والتي شهدت تضامنا بين البحارة فيما بينهم للتدخل بالإنقاذ في غياب تام وفوري لأجهزة الدولة المعنية .

وما يثير التساؤلات هو وجود تجهيزات في ميناء المهدية ممثلة في عدد 02 بوارج وبواخر تابعة للبحرية وللحرس البحري، كذلك توفر قواعد عسكرية بحرية على السواحل التونسية (المنستير)، الى جانب فرض وزارة الفلاحة اقتناء وتركيز جهاز الـ VMS على البحارة من دون أي جدوى تذكر.

وعليه فإني أرى بكون تجربة التدخل والإنقاذ تتطلب الاذن قصد المراجعة على مستوى التفعيل والسرعة ومزيد الاحكام ولربما تتطلب تدخل مجلس الأمن القومي لتقييم ومراجعة منظومة المراقبة والتدخلات البحرية .... لضمان سلامة الرأس المال البشري من أصحاب المهنة .

لذا، وحيث تتعدد الهياكل المتداخلة في الشأن من أجهزة أمنية وعسكرية والقائمين عن الموانئ

ووزارة الفلاحة فان السؤال المطروح هو:

السؤال 1: في واقع يتسم بتواتر حوادث الغرق في البحر لأصحاب المهنة من البحارة التونسيين مع تسجيل حالات وفاة ومفقودين متكررة وعديدة، وبالرجوع الى غرق مركب ال مهدي 2 مؤخرا والذي يبعد موقع غرقه حسب شهود عيان حوالي 30 دقيقة لا غير عن سواحل مدينة **المنستير.**

لماذا تم التلكؤ في التدخل (بعد حوالي 9 ساعات من الغرق) بالرغم من العلم بذلك من الأجهزة الرسمية تبعا لوسائل طلب النجدة اللاسلكية المتوفرة في المراكب والمرتبطة بالموانئ .

السؤال 2: هل تم فتح تحقيق في الغرض وفي ملابسات حادثة غرق مركب الصيد البحري المهدي 2 لتحميل المسؤوليات أولا ولكي يستأنى بمخرجاته مستقبلا ولتلافي النقائص إن وجدت .

السؤال3 : حيث بلغنا وجود **شبهة فساد** في صفقة قامت بها الدولة التونسية ممثلة في وزارة الفلاحة (في عهد حكومة سابقة) تتصل بإجبار أصحاب المراكب باقتناء جهاز مراقبة عن بعد اتصالي لاسلكي وهو الـVMS والذي يعتبر اجباريا و من شروط التزود بالمحروقات من قبل سفن وقوارب الصيد البحري ,وشبهة الفساد تتصل **بالصفقة** في حد ذاتها وفي **طلب العروض وتوجيه الصفقة وصولا الى عدم حصول أصحاب المراكب على نسخة من العقد لإمضائه بالرغم من كونه مجبرا على دفع الملايين سنويا بعنوان الجهاز من دون الحصول على أية منفعة قد تذكر** خاصة في مجالات الإنقاذ أو التعويض للمنكوبين .

وختاما، أبدي لكم تضامني الكبير مع أصحاب الخبزة المالحة وكلي أمل في حسن تفاعلكم لنداء الشعب قصد مزيد توفير الحماية السابقة واللاحقة لعموم المراكب والسفن والبحارة عموما.

وحيث تتوفر شهادات حية فيما سبق ذكره، وفى انتظار الردود والتفاعلات.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسبقين.

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد بنّور.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 10 ماي 2024.

المرفقات: بطاقة وزارة الداخلية .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أحمد بنّور، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول ملابسات حادثة غرق مركب الصيد البحري المهدي "2".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أحمد "بنور"

عن دائرة المهدية

ملخص السؤال :

❖ **" حول ملابسات حادثة غرق مركب الصيد البحري المهدي 2".**

نص الإجابة :

تجدر الإشارة إلى أن المركب البحري الحامل لاسم" المهدي 2 انطلق في رحلة الصيد خلال يوم 23 أفريل 2024 على الساعة 17:00 من مكان إرسائه بميناء الصيد البحري بالمهدية متكونا من طاقم بحري لعدد 11 بحار (05 ناجين06 – هالكين) في ظروف طبيعية ملائمة للإبحار .

بخصوص النقطة المثارة والمتعلقة بأسباب تأخر تدخل وحدات الحرس البحري بالمهدية لإنقاذ المركب فإنه حسب التساخير العدلية التي أنجزتها بخصوص إحداثيات تواجد جارة الشباك الحاملة لاسم **"المهدي 2"** رقم 2434 صفاقس إثر انقطاع الإرسال والتاريخ، حيث تمت إفادتها من طرف مصالح دائرة الصيد البحري وتربية الأسماك بالمهدية أن المركب كان متواجدا إثر انقطاع الإرسال بالإحداثيات :خط الطول 11.413 و 11.2481 وخط العرض 36.023 و 36.141 (مرجع نظر المنطقة البحرية بالمنستير) بتاريخ 24 أفريل 2024 على الساعة 20:15حسب المنظومة الوطنية للمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية، كما تمت إفادة الوحدات المذكورة من قبل مصالح محطة المهدية للمعهد الوطني للرصد الجوي حسب النشرة الجوية للملاحة البحرية (عرض البحر) بداية من تاريخ 23 أفريل 2024 تخص كافة المناطق والتي تُبين وأن البحر هائج إلى شديد الاضطراب وسحب أحيانا كثيفة والرؤية متوسطة إلى منخفضة وتتواصل النشرة إلى غاية 24 أفريل 2024والتي تبين وأن الريح شمالية بين 15-25 وتتقوى إلى 20-30 مع هبات تتجاوز 40 والبحر مضطرب إلى شديد الاضطراب مع أمطار رعدية قوية والرؤية منخفضة جدا .

وعليه، تولت فرقة الإرشاد البحري بالمهدية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تنفيذا لتعليمات السيد قاضي التحقيق الأول بالمكتب الثاني بمقتضى الإنابة العدلية عدد 2659 بتاريخ 25 أفريل 2024ومرجع المحضر العدلي عدد 53-3-24 بتاريخ 25 أفريل 2024 وفقا لأحكام الفصل31 من مجلة الإجراءات الجزائية وذلك مؤقتا إلى حين توجيه تهم أو تقديم طلبات ضد شخص معين في إطار القضية التحقيقية عدد 458/2/2024 التي مازالت على بساط النشر .

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الفساد المتمثل في إبرام عمليات صلح ديواني غير شرعية قبل إصدار الأمر المشار إليه بالفصل 322 من مجلة الديوانة من سنة 2009 إلى سنة 2019 وعلى ضوء تعريفة صلح غير شرعية

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان الفصل 322 من مجلة الديوانة مكن الإدارة العامة للديوانة من إبرام صلح بطريقة عشوائية مع الأشخاص الواقع تتبعهم من أجل ارتكاب مخالفات أو جنح ديوانية .تخضع مطالب الصلح لرأي لجنة مركزية أو لجان جهوية وذلك حسب طبيعة المخالفة أو الجنحة ومبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة وتضبط تركيبة وطرق سير عمل هذه اللجان بمقتضى أمر، علما ان ذاك الامر لم يصدر الا خلال سنة 2018 مما أفضى الى استشراء الفساد والسمسرة في هذا المجال .ففي ظل ذاك الفراغ المتعمد الذي دام أكثر من 10 سنوات نمت السمسرة في مجال الصلح حيث تراوحت الخطايا الصلحية من 10بالمائة الى 120 بالمائة من قيمة المعاليم والاداءات المستوجبة كما أكدت ذلك دائرة المحاسبات من خلال تقريرها عدد 29 لسنة 2016 المتعلق بالإدارة العامة للديوانة .الأتعس من ذلك، لوحظ ان الادارة العامة للديوانة تولت في العديد من الحالات التخفيض في مبالغ الخطايا الصلحية كما أكدت ذلك دائرة المحاسبات من خلال تقريرها المشار إليه اعلاه، علما ان في هذا مساس بمبدا المساواة المكرس بالدستور .فبعد عشر سنوات من الفساد والسمسرة صدر الأمر عدد 823لسنة 2018 المشار اليه بالفصل 322 من مجلة الديوانة ليضيف الينا مفسدة اخرى تمثلت في اصدار تعريفة صلح بمذكرة داخلية خلال سنة 2019 غير منشورة صادرة عن المدير العام للديوانة تمت المصادقة عليها بمقرر من وزير المالية وذلك في دوس على الفصل 75 من الدستور باعتبار ان تلك التعريفة وجب ان تصدر في إطار نص تشريعي .

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة التجاوزات المشار اليها اعلاه وبغاية التصدي للفساد، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية

1/ فتح تحقيق بخصوص المخالفات والجرائم الديوانية التي ابرمت في شانها الادارة العامة للديوانة صلحا قبل صدور الامر المشار اليه بالفصل 322 من مجلة الديوانة،

2/ تحوير الأمر عدد 823 لسنة 2018 في اتجاه تكريس الشفافية في مجال الصلح الديواني،

3/التنصيص صلب مجلة الديوانة على تعريفة للصلح،

4/احالة ملف عمليات الصلح المبرمة بطريقة فاسدة وغير شرعية الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي باعتبار أن الامر يتعلق بملف فساد .أخيرا، أرجو منكم مدي بنسخة من المذكرة الداخلية المتضمنة لتعريفة الصلح .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني.

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 13نوفمبر 2023.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية:

❖ **إبرام عمليات صلح غير ديواني شرعية :**

يخضع الصلح الديواني إلى أحكام الفصل 322 من مجلة الديوانة وسواء منه المنجز قبل صدور الأمر عدد 823 لسنة 2018 المؤرخ في 9 أكتوبر 2018 المتعلق بضبط تركيبة وطرق سير عمل اللجنة المركزية للصلح واللجان الجهوية للصلح أو بعده فهو يخضع لإجراءات ومقاييس محددة ومضبوطة بموجب مذكرات داخلية تم العمل بها من قبل جميع المصالح الديوانية المؤهلة للتصالح مع المخالفين .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الديون الجبائية والديون الديوانية وبقية الديون العمومية القابلة وغير القابلة للاستخلاص

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان محكمة المحاسبات اكدت من خلال تقريرها عدد 31 لسنة 2018 انه تم اسقاط ديون عمومية تتعلق بالأراضي الفلاحية المهيكلة بالعديد من القباضات المالية الكائنة بباجة وبنزرت وزغوان والقيروان وغيرها نتيجة لتعمد تسجيل الديون بهويات مزيفة وعدم القيام بإجراءات استخلاصها ونتيجة لعدم التنصيص على هوية المدين بالمنظومة المعلوماتية وكذلك نتيجة تعمد تسجيل جزء من الدين والقيام بإجراءات معتلة وخاطئة عند الاستخلاص .كما لا يخفى عليكم ان محكمة المحاسبات اكدت من خلال تقريرها عدد 29 لسنة 2016ان الديون الديوانية التي سقطت بمرور الزمن بالقباضة المالية تونس الميناء تقارب 953 مليون دينارا دون الحديث عن مئات ملايين الدينارات التي تم اسقاطها في إطار المحاضر الجزائية التي لم تتم احالتها الى المحاكم في اجل 3 سنوات من تاريخ تحريرها ايضا تم اسقاط الاف ملايين الدينارات نتيجة لتعمد عدم تقديم طلبات الادارة امام المحاكم ونتيجة لمنح شهادات رفع يد بعنوان الممتلكات المعقولة المفوت فيها دون سداد الدين العمومي .كما اكدت محكمة المحاسبات من خلال تقريرها الاخير عدد 32 لسنة 2021 ان العديد من القباضات المالية اسقطت ديونا عمومية مثلما هو الشأن بالنسبة للقباضة المالية بالمنزه 6 والقباضة المالية بحي المهرجان دون الحديث عن الخطايا المرورية التي تم اسقاطها بصفة متعمدة بمركز النداء بباب سويقة والخطايا العدلية التي يتم اسقاطها من خلال عدم تثقيلها بالمنظومة المعلوماتية مثلما هو الشأن بالنسبة لمعاليم الكراء المتعلقة بالأراضي الفلاحية المهيكلة أن الديون التي تم اسقاطها بمرور الزمن وبالخزعبلات الاخرى نتيجة لاستشراء الفساد وغياب المحاسبة تقدر على مر السنين بعشرات مليارات الدينارات وهذا بالإمكان التثبت منه بيسر.

في هذا الإطار نرجوا منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية :

1/حجم الديون الجبائية القابلة وغير القابلة للاستخلاص

2/ حجم الديون الديوانية القابلة وغير القابلة للاستخلاص

3/ حجم الديون العمومية الاخرى القابلة وغير القابلة للاستخلاص

4/ هل قمتم بجرد للديون العمومية التي تم اسقاطها نتيجة للإهمال ولأعمال فساد؟

5/هل قمتم بجرد لشهادات رفع اليد التي منحت في ظروف فاسدة ليتم فيما بعد التفويت في المنقولات والعقارات المعقولة دون ان تستخلص الخزينة العامة مستحقاتها كما فعل ذلك عبد اللطيف الدشراوي المدير العام السابق للمحاسبة العمومية والاستخلاص دون ان تتم محاسبته الى حد الان نتيجة لاستشراء الفساد؟

6/ما هي الاجراءات التي اتخذتموها ضد الفاسدين الذين اسقطوا الديون العمومية؟

7/لماذا لا يتم التنصيص على عدم سقوط الديون العمومية بمرور الزمن صلب مجلة المحاسبة العمومية تكريسا للمساواة ودرء للفساد؟

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-2030- 0010368

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **الديون الديوانية القابلة وغير القابلة للاستخلاص :**

يقدّر حجم الديون الديوانية المثقلة المضمنة بكتابات قباض الديوانة إلى حدود شهر أفريل 2024 بـ 16926 مليون دينار، يقدّر حجم الديون منها الغير قابلة للاستخلاص بـ 2000 مليون دينار وذلك لأسباب عديدة منها :

-سقوط العقاب بمرور الزمن لفصول تعهد تعود للسنوات 1980 وما بعدها وتتعلق بمدينين معدمين.

-أحكام أخرى مثقلة ضد أشخاص توفوا بعد صدور الأحكام في شأنهم أو صدر في حقهم قرار مصادرة لأملاكهم .

-أحكام صدر في شأنها قرارات إيقاف تنفيذ من السلط القضائية أو تم تثقيلها بصفة مزدوجة .

-أحكام صادرة ضد أجانب غادروا البلاد التونسية لا يمكن التنفيذ عليهم .

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الاحكام الجبائية المنمية للتحيل الجبائي

سيدتي،

لا يخفى عليكم انه تحت غطاء التشجيع على احداث المؤسسات والتشغيل تم تقنين التحيل الجبائي في اطار قوانين المالية وبالأخص في اطار الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013 وكذلك في اطار الفصل 13من قانون المالية لسنة 2018 الذي منح اعفاء بعنوان الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات مدة 4 سنوات لصنف من اشباه الباعثين الذين يودعون تصاريح بالاستثمار لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد التي تحولت الى وكر للتصريح بالاستثمارات الصورية وتلك المتعلقة بمباشرة انشطة التحيل والتلبس بالألقاب وتبييض الأموال وبيع الفواتير المزورة .فقد اثبتت دائرة المحاسبات من خلال تقريرها عدد 28 ان نسبة الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة

التي تدخل حيز النشاط لا تتجاوز 3 بالمائة .فقد استغل المتحيلون احكام الفصل 13 المشار اليه اعلاه لممارسة التحيل الجبائي وبيع الفواتير المزورة وممارسة منافسة غير شرعية للمهنيين الناشطين في نفس المجال الذين يقومون بواجبهم الجبائي .فعلى سبيل المثال لا الحصر بادر العديد من المحاسبين من احداث شركات خدمات للتهرب من دفع الضريبة دون ان تحرك ادارة الجباية ساكنا .فخلافا لما روج له الفاسدون والمفلسون لم يتم احداث مواطن شغل وانما احداث شركات ذات الشخص الواحد برأسمال زهيد لممارسة كل انواع التحيل والجريمة وتعفين محيط الاستثمار والاضرار بالمهنيين المنضبطين جبائيا في دوس على الفصول 15 و19 و23 و74 من الدستور.

في هذا الإطار، نرجو منكم مدنا بعدد مواطن الشغل التي تم احداثها بعد سن تلك الاحكام وهل تعتزمون فتح تحقيق بخصوص كل الاحكام الجبائية التي تم تمريرها تحت غطاء التشجيع على الاستثمار واحداث مواطن الشغل ومراجعة الوضعية الجبائية لكل المتحيلين الذين أحدثوا شركات من اجل ممارسة التحيل الجبائي لا غير؟

انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني

المرجع :مراسلتكم المحالة عدد 2023-26-2030- 0010366

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **بخصوص الأحكام الجبائية المنمية للتحيل الجبائي :**

عدد مواطن الشغل التي تم إحداثها بعد سن الأحكام المتعلقة بالتشجيع على إحداث المؤسسات والتشجيع على الاستثمار (الفصل 13قانون المالية لسنة 2018 الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013)

الإجابة :

على مستوى التشريع :

تم في إطار عديد قوانين المالية منذ سنة 2013 إرساء أحكام جبائية تهدف إلى التشجيع على إحداث المؤسسات وخلق مواطن الشغل من خلال منح الإعفاء من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات .

وقد تم لغاية إحكام مراقبة الامتياز اشتراط منحه توفر عدة شروط على غرار الحصول على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار لدى الهياكل المعنية بالاستثمار وكذلك الدخول طور النشاط الفعلي في مدة محددة ومسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات .

كذلك ولغاية تفادي افتعال وضعيات لغاية الانتفاع بالإجراء على غير وجه حق وحص الامتياز في مستحقيه وتفادي التهرب الضريبي، تم استثناء من الانتفاع بالامتياز:

- المؤسسات المحدثة في إطار عمليات إحالة أو تبعا للتوقف عن النشاط أو تبعا لتغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك لممارسة نفس النشاط المتعلق بنفس المنتوج أو بنفس الخدمة باستثناء إحالة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية.

- عمليات الإحداث من قبل أشخاص مارسوا نشاطا من نفس طبيعة نشاط المؤسسة المحدثة سواء كأجراء أو مستقلين أو لهم صفة شركاء أو وكلاء في مؤسسة أخرى تمارس نشاطا من نفس طبيعة نشاط المؤسسة المحدثة .

كما تم استثناء عديد الأنشطة من الانتفاع بالامتياز .ويتعلق الأمر بالمؤسسات الناشطة في القطاع المالي وقطاعات الطاقة، باستثناء الطاقات المتجددة، والمناجم والبعث العقاري والاستهلاك على عين المكان والتجارة ومشغلي شبكات الاتصال .

بقية الإجابة المتعلقة بالإحصائيات تهم مصالح الإدارة العامة للأداءات .

السلام

السؤال الكتابي الرابع

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129من النظام الداخلي يهمني أن احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص المحجوزات المحالة من قبل الديوانة الى الغير مجانا

سيدتي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا في شكل نسخة ورقية بالمعطيات التالية:

1/ قائمة في السيارات المحجوزة التي أحالتها الديوانة إلى مختلف الجهات كالوزارات والمحاكم والمؤسسات العمومية والهيئات العمومية ومجلس نواب الشعب وغيرها ابتداء من سنة 2011،

2/ قائمة في بقية المحجوزات التي أحالتها الديوانة إلى مختلف الجهات كالوزارات والمحاكم والمؤسسات العمومية والهيئات العمومية ومجلس نواب الشعب وغيرها ابتداء من سنة 2011.

3/ الأساس القانوني المعتمد من قبل الديوانة لإحالة المحجوزات الى الغير مجانا.

4/ مال ملف المحجوزات المحالة في عهد المدعو مبروك كورشيد الى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والتي تم تحويل وجهتها ولا يعرف مصيرها الى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب تحت عدد- 2023-26-2030-0008226.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **التصرّف في المحجوز وإحالة المحجوزات من قبل الديوانة إلى الغير**

-تتولى الإدارة العامة للديوانة تنفيذ استراتيجية التصرف في المحجوز تهدف بالأساس إلى دعم موارد خزينة الدولة والإسراع وحسن

التصرف في المحجوز لتجنب إتلاف البضائع أو تدنّي قيمتها بمرو الزمن، وقد تم تسجيل تطوّر في النتائج مقارنة بالسنوات الأخيرة لاسيما بفضل متابعة تفعيل خلايا الإيداع والحجز بكامل قباضات الديوانة علاوة على تأطير القباض ومتابعة نشاطهم اليومي وتذليل مختلف الصعوبات التي تعترضهم .

-يخضع إحالة المحجوزات من قبل الإدارة إلى الغير إلى أحكام مجلة الديوانة والقانون عدد 81 لسنة 1973 مؤرخ في 31 ديسمبر 1973المتعلق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية وقرار وزير المالية المؤرخ في 1955/12/29 المتعلق بالتفويت من طرف مصلحة القمارق في الأشياء الواقع مصادرتها او المتنازل عنها بوجه الصلح كما تم تنقيحه واتمامه بالقرار المؤرخ في 1977/07/18

-تتم إحالة البضائع إلى الوزارات والمؤسسات العمومية وفقا لحاجيات هذه الهياكل لتسهيل قيامها بمهامها ولما يتوفر للإدارة من محجوز قابل للإحالة .

تتمّ الإحالة بصفة عامة وفقا للقواعد التالية :

- الدخان والمعسل لفائدة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومعمل التبغ بالقيروان .
- المواد المتفجرة مثل الفوشيك والولاعات الغازية لفائدة وزارة الدفاع الوطني .
- المواد الغذائية القابلة للتلف تتم احالتها لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي او البيع لفائدة الهياكل الجهوية العسكرية او لفائدة التعاونيات التابعة للأسلاك النشيطة او لفائدة الفضائات التجارية الكبرى او تجار الجملة .
- التجهيزات الطبية والشبه الطبية تتم احالتها لفائدة هياكل وزارة الصحة .
- الملابس المستعملة والملابس الجديدة تتم احالتها لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن.

السلام

السؤال الكتابي الخامس

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الفساد المتمثل في استخلاص المعاليم الديوانية على جزء من البضائع الموردة

سيدتي،

تتداول معلومات خطيرة مفادها أن مجموعة من الوسطاء لدى الديوانة من قدماء سلك الديوانة وغيرهم من المتحيلين يتدخلون لفائدة بعض الموردين لتمكينهم من دفع المعاليم الديوانية على جزء من البضائع الموردة كان يتم دفع المعاليم على حاويتين من مجموع عشر حاويات .كما ان البعض منهم يتوسطون لتعويض البضائع الموردة ببضائع اخرى اثناء تواجدها بفضاءات التسريح الديواني الخاصة او التصريح بها تحت تعريفات ديوانية مخالفة لتعريفاتها الحقيقية بغاية دفع معاليم ديوانية أقل .العديد من المتحيلين والسماسرة بعثوا بشركات خدمات إدارية لممارسة نشاط وسيط قمرقي باستعمال أسماء وسطاء مرخص لهم مقابل عمولة على كل ملف .

مثل هذه الممارسات الاجرامية الخطيرة تفرض على مصالح الديوانة تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون والمساعدة الادارية بغاية القيام باستقصائيات لدى ادارات الديوانة الاجنبية . فقد ثبت من خلال احصائيات الاتحاد الأوربي السنوية ان هناك فوارق في كم ونوع البضائع الموردة من بلدان الاتحاد الأروبي دون ان تبادر السلطات التونسية بفتح تحقيق معمق بهذا الخصوص رغم خطورة الظاهرة .

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة الاعمال الاجرامية المشار اليها اعلاه هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية :

1/ فتح تحقيق بخصوص عمليات التوريد المشبوهة التي تدخل فيها خاصة وسطاء لدى الديوانة من سلك الديوانة وغيرهم من المتحيلين وتفعيل اتفاقيات التعاون الدولي والمساعدة الادارية المتبادلة بغاية التثبت بصفة معمقة من تلك العمليات لدى ادارات الديوانة الاجنبية،

2/وضع اجراءات بغاية الحيلولة دون تعويض البضائع الموردة ببضائع اخرى وتسريحها تحت تعريفات ديوانية مغشوشة ومخالفة لتعريفاتها الحقيقية،

3 /تحوير القانون بغاية حرمان قدماء سلك الديوانة من ممارسة نشاط وسيط لدى الديوانة بالنظر للمخاطر الناجمة عن مظاهر الفساد المشار اليها اعلاه وللعدد الكبير جدا من المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا الذين لا يمكنهم الانتصاب في المجال نتيجة للمنافسة غير الشريفة الناجمة عن الاعمال الاجرامية المشار اليها أعلاه،

4/تطهير قطاع الوسطاء لدى الديوانة من السماسرة والوسطاء في الفساد الذين هم بصدد الحاق اضرار جسيمة بالخزينة العامة وتنمية الفساد،

5/ مراجعة الوضعية الجبائية للوسطاء المتجاوزين وكذلك المؤسسات المنتفعة من الاعمال الاجرامية،

6/شطب الوسطاء القمرقيين الذين يمنحون أسماءهم للمتحيلين لكي ينتحلوا صفتهم وتتبع الأخيرين،

7 / تفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعاون والمساعدة الادارية بغاية القيام باستقصاءات لدى ادارات الديوانة الأجنبية،

8/احالة ملف المتجاوزين الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي .

في انتظار جوابكم تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع :مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب تحت عدد- 0008225-2030-26-2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **استخلاص المعاليم الديوانية على جزء من البضائع الموردة بواسطة مجموعة من الوسطاء لدى الديوانة من قدماء سلك الديوانة :**

-حددت الفصول من 101 إلى 108 من مجلة الديوانة شروط انتداب الوسطاء لدى الديوانة وواجباتهم وأقر الفصل 368 من نفس المجلة مسؤوليتهم الجزائية عن العمليات الديوانية التي يقومون بها والتي يثبت عدم صحتها .

-في صورة ارتكاب الوسيط لدى الديوانة تجاوزات مهنية يتم عرض ملفه على الهيئة الاستشارية للوسطاء لدى الديوانة لاتخاذ الإجراءات التأديبية ضدّه والتي تصل إلى حد سحب الترخيص .

-دعوة السيد النائب إلى موافاة وزارة المالية بمعطيات دقيقة حول المعلومات الخطيرة التي بلغت إلى علمه كالإفصاح عن الوسطاء المعنيين بهذه التجاوزات .

والسلام

السؤال الكتابي السادس

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص المذكرة غير الشرعية عدد 6 لسنة 2023 المؤرخة في 20 جانفي 2023 الصادرة عن الادارة العامة للديوانة المخالفة للفصل 26 من قانون المالية لسنة 2023والرامية الى عدم توظيف المعلوم الديواني على كل انواع الرمل المصدر

سيدتي،

نص الفصل 26 من قانون المالية لسنة 2023 على ضرورة توظيف معلوم ديواني عند تصدير الرمل بكل انواعه وقد جاءت عبارات ذاك الفصل واضحة ومطلقة .خلافا لذلك وفي دوس مفضوح على ذاك الفصل الذي لا يحتمل التأويل صدرت مذكرة عن الادارة العامة للديوانة لتقبر ذاك الفصل وتعوضه بشروط اخرى جديدة ترمي في جوهرها الى عدم توظيف المعلوم الديواني على الرمل المصدر.

ان الرمل يمكن استغلاله حتى ولو بلغت نسبة الشوائب فيه 10 بالمائة، ناهيك ان الرمل له استعمالات متعددة ونحن في حاجة اليه كمادة استراتيجية ثانية بعد الماء كما اكدت ذلك الامم المتحدة التي اوصت بضرورة حوكمة استغلاله .كان من المفروض فتح تحقيق جزائي بخصوص الفاسدين الذين يتفرجون على تصدير عشرات ملايين الاطنان من الرمل المستغل بصفة عشوائية اضرت بصفة خطيرة بالبيئة والاراضي الفلاحية والسكان والمائدة المائية باعتبار أن الرمل يعد أحسن مصفي للماء.

فقد اوصت الامم المتحدة اخيرا بالعديد من دراساتها بضرورة استغلال الرمل بطريقة مستدامة محذرة الدول من الاعمال الاجرامية التي تقوم بها مافيا الرمل التي تعد الثالثة بعد مافيا المخدرات ومافيا المنتوجات المقلدة كما طلبت من الدول الاعضاء العمل على وضع معيار عالمي بخصوص كيفية استغلال الرمل بطريقة مستدامة تراعي الجوانب البيئية وحقوق الاجيال القادمة.

خلافا لهذه الاعتبارات يعمل بعض المسؤولين على تمكين الشركات الاجنبية والتونسية التي الحقت اضرارا جسيمة بالبيئة والاراضي الفلاحية والطبقة المالية والسكان من مواصلة تصدير رملنا بأبخس الاثمان خاما وهذه خيانة عظمى كان من المفروض محاسبتهم عليها ومعاقبتهم بأشد العقوبات .فالمفروض ان لا تصدر منتوجاتنا خاما (ملح ورخام وحجارة وطين ورمل...) ومن يرغب في استغلالها بطريقة مستدامة فما عليه الا ان يركز مصانع بتونس حتى نستفيد من القيمة المضافة .

تبعا لما تقدم ولخطورة المذكرة الصادرة عن الادارة العامة للديوانة، هل فتحتم تحقيقا بخصوص ملابسات اصدارها وما هي الإجراءات التي اتخذتموها من اجل جبر الضرر الذي لحق بالخزينة العامة جراء تطبيق تلك المذكرة المشبوهة وغير الشرعية؟

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 26 ديسمبر 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

المذكرة الصادرة عن الإدارة العامة للديوانة المخالفة للفصل 26من قانون المالية لسنة 2023 والرامية إلى عدم توظيف المعلوم الديواني على كل أنواع الرمل:

يتعلق الأمر بالمذكرة توزيع عام الصادرة عن الإجارة العامة للديوانة تحت عدد 006 بتاريخ 20 جانفي 2023 والمتعلقة بتوضيح إجراءات تطبيق الفصل 26 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 لسنة 2022المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2023 والذي أحدث معلوما يوظف على تصدير الرمل الطبيعي المدرج تحت رقم البند التعريفي 2505.

تم إلغاء العمل بالمذكرة المشار إليها والتي تنص على إجراء عرض الرمل على الاختبار لتحديد نسبة تركيز ثاني أكسيد السليسيوم لعدم تلاؤمها مع النسب المحدّدة بمقتضى قرار وزيري الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 17 جانفي 2006 المتعلق بضبط الحدود النوعية الدنيا للمواد المعدنية المنتمية للمجموعة السادسة الخاضعة لمجلة المناجم .

والسلام

السؤال الكتابي السابع

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص ضرورة تحوير تركيبة لجان المصالحة الجبائية بغاية التوقي من الفساد والمنافسة غير الشرعية وغير الشريفة

سيدتي،

بلغتني معلومات مفادها ان هناك شبهات فساد تحوم حول لجان المصالحة الجبائية وهذا من شانه الاضرار بمصالح الخزينة العامة والمهنيين والمطالبين بالأداء .فقد أكد العارفون بمجال السمسرة والفساد في الملفات الجبائية منذ سنة 2010 ان احداث لجان تأطير

اعمال المراقبة الجبائية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2011 سوف تكون له تبعات كارثية بالنظر للتركيبة الفاسدة لتلك اللجان . وقد تم الغاء تلك اللجان بعد 14 جانفي 2011 ليتم فيما بعد تعويضها بلجان المصالحة الجبائية التي حافظت على نفس التركيبة الفاسدة هل من المعقول والمقبول أن تتكون تلك اللجان من اعضاء في وضعية تضارب مصالح وخطورة تلك التركيبة الفاسدة تتضح أكثر بالنسبة لمن يمسكون المحاسبة ويساعدون على مسكها ويراقبون حسابات المؤسسات والذين هم بالضرورة في وضعية تضارب مصالح باعتبار انهم سوف يسعون للدفاع عن اخطائهم المحاسبية .وما علاقة هؤلاء بالإعلامات بنتائج المراجعة الجبائية المعمقة التي يتم تعليلها بقوانين جبائية وليس بمعايير محاسبية .كما ان المستشارين الجبائيين يوجدون ايضا في وضعية تضارب مصالح باعتبار انهم سوف يسعون للدفاع على اخطائهم .

الاخطر من ذلك أن يتصل اصحاب الملفات المعروضة على لجان المصالحة الجبائية بأعضاء تلك اللجان وما قد ينجم عن ذلك من وعود كاذبة واعمال ابتزاز ورشوة وفساد ومنافسة غير شرعية من شانها الاضرار بالخزينة العامة والمهنيين (تحويل وجهة الحرفاء) وتنمية الفساد والسمسرة في الملفات الجبائية .زد على ذلك ان السماسرة والفاسدين ومنتحلي صفة المستشار الجبائي والمحامي من ممتهني المحاسبة وغيرهم يحضرون لتمثيل المطالبين بالأداء امام لجان المصالحة الجبائية دون ان يتم منعهم وعدم التعامل معهم كما نصت على ذلك المذكرات الداخلية للإدارة العامة للاداءات التي يدوس عليها الفاسدون ورفع امرهم لوكيل الجمهورية كما اقتضت ذلك احكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية والفصل 9 من قانون المستشارين الجبائيين ان من مظاهر الفساد ان يتم تمثيل المطالبين بالاداء امام لجان المصالحة الجبائية من قبل ممتهني المحاسبة الذين يحجر عليهم قانون مهنتهم القيام بمهام ترجع بالنظر للمستشارين الجبائيين وتمثيل أي كان امام المحاكم والادارة والمؤسسات العمومية . الأغرب من ذلك ان المتحيلين ومنتحلي الصفة من المتهربين من دفع الضرائب يحضرون امام لجان المصالحة الجبائية وبالأخص بنابل دون ان يتم رفع امرهم لوكيل الجمهورية ودون أن يتم التثبت من وضعيتهم الجبائية، علما ان البعض منهم ليست لهم معرفات جبائية .

بالنظر لخطورة الاعمال المشار اليها اعلاه، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية:

1/ تحوير تركيبة لجان المصالحة الجبائية حتى لا تضم أشخاصا في وضعية تضارب مصالح،

2/تكليف هيئة الرقابة العامة للمالية بمراجعة كل الملفات التي تم التخفيض في المبالغ المضمنة بها،

3/ الاذن لمصالح الجباية والاستخلاص بإصدار منشور في كيفية تطبيق الفصل 9 من قانون المستشارين الجبائيين المشلول في اطار التستر على الاجرام والفساد وكذلك الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية

4/ فتح تحقيق بخصوص المتحيلين المنتحلين لصفة محامي ومستشار جبائي وهم معروفون لدى مصالح الجباية والملفات التي تدخلوا فيها ورفع امرهم لوكيل الجمهورية وإخضاعهم لمراقبة جبائية معمقة .

في انتظار، جوابكم، تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-2030- 0008279

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية

❖ **بخصوص تحوير تركيبة لجان المصالحة الجبئية بغاية التوقي من الفساد والمنافسة غير الشرعية وغير الشريفة**

1/بالنسبة إلى تحوير تركيبة لجان المصالحة الجبائية

الإجابة :

يكرّس التشريع الحالي مبدأ حيادية لجنة المصالحة من خلال التنصيص بالفصل 121 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية على أنه يتين على كل عضو تربطه بأصحاب الملفات المعروضة على اللجنة صلة قرابة أو مصاهرة أو مصالح اقتصادية أو غيرها من شأنها المساس من حياده بصفته تلك، إعلام رئيس الجنة بذلك وعدم المشاركة في أعمالها المتعلقة بالملفات المعنية .

هذا وبمقتضى أحكام الفصل 69 من قانون المالية لسنة 2022 تم تنقيح تركيبة لجان المصالحة الوطنية والجهوية على مستوى الأعضاء الممثلين للمطالب بالأداء وذلك لتجاوز الإشكاليات التي طرحت في التطبيق على مستوى عدم وجود من يمثل المطالب بالأداء غير الملزم بإيداع تصريح بالوجود أو الذي ليس له ميكل مهني يمثله، حيث أصبح يمثل المطالب بالأداء ضمن تركيبة لجان المصالحة، بموجد هذا التنقيح، عضوان يعينهما رئيس اللجنة بمناسبة كل اجتماع وبعنوان كل ملف من قائما، تضم ممثلين عن المنظمات والهيئات المهنية الممثلة بالمجلس الوطني للجباية تضبط بقرار من وزير المالية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وبناء على اقتراحات هذه المنظمات والهيئات .

وعلى هذا الأساس فإنّ التنقيح الجديد قد أعطى صلاحية تعيين ممثلي المطالب بالأداء إلى رئيس لجنة المصالحة الذي يتعين عليه أخذ مسألة تضارب المصالح بعين الاعتبار عند تعيينه لممثلي المطالب بالأداء .

مع العلم وأن مشاركة المهنيين في مجال المحاسبة في تركيبة لجان المصالحة هو أمر معمول به في التشريع المقارن وأنه يتم الحرص على مستوى اللجنة الوطنية للمصالحة على تفادي حضور هؤلاء المهنيين في صورة وجود علاقة لهم بالملفات المعروضة .كما يتم التثبت في صفات مرافقي المطالب بالأداء عند حضور الجلسة علاوة على التثبت في صفة الممثل القانوني للمطالب بالأداء نفسه .

والسلام

السؤال الكتابي الثامن

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص تحويل وجهة المدخلات الموردة بتوقيف العمل بالمعاليم الديوانية او تحت انظمة

تفاضلية وترويج منتوجات بطريقة غير قانونية من قبل الشركات المصدرة كليا وتهريب الارباح والعملة الصعبة

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان بعض الشركات المصدرة جزئيا وكليا بصدد ارتكاب التجاوزات الخطيرة التالية:

1/ تحويل وجهة المدخلات الموردة بتوقيف العمل بالمعاليم الديوانية،

2/تضخيم الكميات بالبطاقات الفنية التي تتم على اساسها عمليات التصفية لدى مصالح الديوانة،

3/ تجاوز الشركات المصدرة كليا للنسبة المخول لها ترويجها بالسوق المحلية

4/عدم تصفية عمليات توريد المدخلات التي قامت بها لدى مصالح الديوان كما اكدت ذلك دائرة المحاسبات من خلال تقريرها عدد 29 لسنة2016 ،

5/ القيام بشراءات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لأغراض شخصية لا علاقة لها بالاستغلال

6/ التخفيض بصفة كبيرة في اسعار المنتوجات الموجهة للتصدير لشركاتهم المبعوثة بالمناطق الحرة ومالطا والجنات الضريبية بغاية تهريب العملة والارباح وقد تم كشف هوية العديد من اصحاب الشركات التونسيين والاجانب بأوراق باناما التي هي اليوم على ذمة العموم،

7/ توريد المدخلات بأسعار مضخمة بغاية تهريب العملة والارباح الى الخارج،

8/تفويت الشركات المصدرة كليا في المعدات والتجهيزات التي وردتها تحت نظام توقيف العمل بالمعاليم الديوانية نتيجة لاستشراء الفساد وبواسطة الرشاوى.

هذه التجاوزات الخطيرة المتواصلة التي اشارت اليها دائرة المحاسبات بتقريرها عدد 29 لسنة 2016 كلفت الخزينة العامة الاف ملايين الدينارات على مر السنين فيكفي تفقد الاف المصانع المصدرة كليا المغلقة اليوم للوقوف على الحقائق المرة المشار اليها اعلاه نتيجة لاستشراء الفساد في المجال .كما يجب تفقد الشركات الكبرى الايطالية والبلجيكية الناشطة في مجال النسيج بولايتي سوسة والمنستير لمعرفة حجم الخسارة التي كبدتها للخزينة العامة نتيجة لغياب الرقابة واستشراء الفساد .

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة التجاوزات المشار اليها اعلاه هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية:

1/فتح تحقيق بغاية ايقاف النزيف ومعاقبة المتجاوزين وجبر ضرر الخزينة العام،

2/ فتح تحقيق بخصوص المهربين للعملة والارباح وبالأخص الواردة اسماؤهم بأوراق باناما وكذلك الذين بعثوا بشركات بالجنات الضريبية وبالمناطق الحرة ببلدان الخليج وبالأخص الامارات

3/فتح تحقيق بخصوص البطاقات الفنية المغشوشة Fiches techniquesالتي تتضمن كميات مضخمة .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب تحت عدد-2023-26-2030-0010363.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **تحويل وجهة المدخلات الموردة بتوقيف العمل بالمعاليم الديوانية أوتحت أنظمة تفاضلية وترويج منتوجات بطريقة غير قانونية من قبل الشركات المصدرة كليا :**

-بخصوص تحويل وجهة المدخلات الموردة بتوقيف العمل بالمعاليم الديوانية:

إنّ توريد المواد الأولية من طرف الشركات العاملة تحت نظام التحويل الفعال للتصدير الكلي هو لغاية التصنيع والحصول على منتوج تعويضي ولا يسمح بالتفويت فيه او إعادة تصديره الا بترخيص استثنائي من المدير العام للديوانة وذلك طبقا لأحكام الفصل 196 من مجلة الديوانة .

-بخصوص تجاوز الشركات المصدرة كليا للنسبة المخول لها ترويجه بالسوق المحلية :

خول القانون للشركات المصدرة كليا البيع لمنتوجاتها التعويضية وذلك في حدود 30% من رقم المعاملات على التصدير بالنسبة للسنة السابقة ويقع متابعة الكميات من طرف مكتب الالحاق والعون المكلف بمراقبة المستودع وفي صورة معاينة تجاوز يقع تحرير محضر ديواني في الغرض ورفع المخالفة المستوجبة .

-بخصوص الشراءات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لأغراض شخصية:

خول القانون للشركات المصدرة كليا شراء المواد الأولية والتجهيزات من السوق المحلية معفاة من الأداء على القيمة المضافة وهو امتياز يتم منحه ومتابعته من طرف الإدارة العامة للأداءات .

-بخصوص تفويت الشركات المصدرة كليا في المعدات التي وردتها تحت نظام توقيف العمل بالمعاليم الديوانية:

يمكن للشركات المصدرة كليا التفويت في المعدات بشرط أن عملية التفويت لا تؤثر في النشاط العادي وإنتاج الشركة وذلك بترخيص مسبق من مكتب الالحاق ومتابعة العون المكلف بمراقبة الشركة وإخضاعها لتراتيب التجارة الخارجية والصرف ودفع المعاليم والاداءات المستوجبة .

والسلام

السؤال الكتابي التاسع

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الأشخاص الممارسين لمهنة مستشار جبائي

سيدتي،

لا يخفى عليكم أن قائمة المستشارين الجبائيين الممسوكة من قبل مصالحكم تضم في خرق للقانون عددا من المحاسبين واشخاصا متوفين واجراء ومكاتب اجنبية للمحاماة وشركات مكونة بصفة مخالفة للفصل 4 من القانون عدد 34 لسنة 1960 متعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين من قبل محاسبين وخبراء محاسبين .ايضا، لاحظنا في المدة الاخيرة انه تم منح معرفات جبائية تتعلق بمباشرة مهنة المستشار الجبائي دون توفر الشهائد المنصوص عليها بالفصل 3 من القانون عدد 34 لسنة 1960 المتعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين ورغم لفت نظر مساعديكم لاستشارة الوزارة المكلفة بالتعليم العالي واصدار منشور بهذا الخصوص لمكاتب مراقبة الاداءات الا انهم رفضوا ذلك وأصروا بصفة متعمدة على الامعان في تهميش المهنة والدوس على قانونها عوض السهر على احترامه .

من ناحية أخرى، لا يخفى عليكم ان الفصل 4 من القانون عدد 34لسنة 1960 مؤرخ في 14 جانفي 1960 متعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين نص على ان الموافقة على مباشرة مهنة مستشار جبائي تمنح بصفة شخصية وإذا كان الأمر يتعلق بشركة فان تلك الموافقة يجب التحصيل عليها" للشركة "ولكل شخص له الصفة لتمثيلها .كما لا يخفى عليكم ايضا ان الفصلين 2 و3 تضمنا الشروط التي يجب توفرها في الشخص الذي يرغب في مباشرة مهنة مستشار جبائي .تلك الشروط لا يمكن توفرها في شخص معنوي (للشركة) وانما في الشركاء الذين يرغبون في مباشرة المهنة في إطار شركة مهنية وكذلك في ممثلها القانوني إذا كان اجيرا وليس شريكا باعتبار ان الامر يتعلق بشركة مهنية للمستشارين جبائيين .

خلافا لذلك، ترى الإدارة انه يكفي ان تتوفر الشروط في الممثل القانوني للشركة، الذي يمكن ان لا يكون شريكا، لكي تمنح الموافقة لمباشرة المهنة للشركة حتى ولو لم تتوفر الشروط في كل الشركاء المكونين لرأسمالها .تبعا لذاك الفقه المخالف للفصل 4 من قانون المهنة ولروح القانون، تم تمكين المحاسبين والخبراء المحاسبين، الذين ترى الإدارة انه يمنع عليهم مباشرة المهنة وغيرهم من الممنوعين قانونا من مباشرتها من تكوين شركات مستشارين ."

كما ان ذاك الفقه يسمح للأشخاص الذين هم في وضعية تحجير على معنى الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية وغيرهم من الممنوعين من مباشرتها او الذين حازوا على موقع احتكار وهيمنة في مجال تدخلهم مثل المحاسبين والخبراء المحاسبين من مباشرة المهنة بواسطة ممثلين قانونيين قد لا يكونون من بين الشركاء وقد يتم فصلهم والتخلص منهم فيما بعد .

تبعا لما تقدم، تم منح الموافقة لعدد من شركات المستشارين الجبائيين "في خرق لأحكام الفصل 4 من قانون المهنة وكذلك للقوانين المهنية كالقانون عدد 87 لسنة 1989 متعلق بمهنة المحاماة المنسوخ بمقتضى المرسوم عدد 79 لسنة 2011 والقانون عدد 16 لسنة 2002 متعلق بمهنة المحاسب والقانون عدد 108 لسنة 1988 متعلق بمهنة الخبير المحاسب فعلى سبيل المثال لا الحصر تم منح الموافقة لشركة الاستشارات القانونية والجبائية COJEF المنتصبة بتونس والتي ترجع ملكية اغلب مناباتها للمحاسب رجب اللومي المرسم بمجمع المحاسبين . كما تم منح الموافقة لشركة محاماة فرنسية JURISOPHIA TUNISIE في دوس على الفصل 5 من قانون المهنة الذي نص على ضرورة المعاملة بالمثل أيضا، تم منح الموافقة لشركة CAF FISCAL المنتصبة بتونس والتي ترجع ملكية البعض من مناباتها لخبراء محاسبين.

ايضا، نلفت نظركم الى ان بعض الشركات التي تم منحها الموافقة لمباشرة مهام المستشار الجبائي هي بصدد مباشرة مهام المحامي والمحاسب في خرق صارخ للفصل 2 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المتعلق بمهنة المحاماة والقانون عدد 16 لسنة 2002 متعلق بتنظيم مهنة محاسب والفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات باعتبار انها تباشر نشاط الاستشارة القانونية والمحاسبة مثلما يتضح ذلك من خلال اهدافها الاجتماعية المعلنة بقوانينها الأساسية.

ايضا لا يخفى عليكم ان اعداء المهنة والمتربصين بها وبالألاف من المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا في الجباية طيلة عشرات السنين والى حد الان كانوا وراء احداث مكاتب الاحاطة والارشاد الجبائي في إطار الفصول من 50 الى 56 من قانون المالية لسنة 2001 من اجل القضاء على مهنة المستشار الجبائي وإلحاق اضرار بمهنة المحاماة باعتبار ان تلك المكاتب تقوم بمهام المحامي والمستشار الجبائي وحتى الادارة نشر الثقافة الجبائية). وقد اوصى مجلس المنافسة برايه الاستشاري المؤرخ في 17 فيفري 2005 بإدماجها صلب مهنة المستشار الجبائي، علما ان البعض من تلك المكاتب تم بعثها من قبل ممتهني المحاسبة المشهورين بانتحالهم لصفة المستشار الجبائي والمحامي والسمسرة في الملفات الجبائية لتمكينهم من انتحال صفة المستشار الجبائي والمحامي بطرق ملتوية دون الحديث عن المال العام الذي أهدر في إطار احداثها دون ان يفتح تحقيق جنائي بخصوصه الى حد الان نتيجة لتكتم الفاسدين صلب الادارة على تلك الاعمال الخطيرة التي تم التخطيط لها بطريقة منظمة .ولمعرفة الغاية الخبيثة من وراء تلك المفسدة، يكفي معرفة حجم التنكيل الذي تتعرض له مهنة المستشار الجبائي يوميا والتسهيلات المقدمة للسماسرة ومنتحلي صفة المستشار الجبائي والوسطاء في الفساد الجبائي وقد تم تكريس ذلك بمقتضى الفصول 39 و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية التي تسمح لمن هب ودب بالتدخل في الملفات الجبائية وقد رفض الفاسدون الى حد الان ادخال تحويرات عليها لكي تنص على امكانية ان يستعين المطالب بالأداء بمستشار من بين الاشخاص المؤهلين قانونا وليس "بمن يختاره" (كما يمكنه الحضور بنفسه او بواسطة اجيره) التي يتعلل بها السماسرة والفاسدون والمرتشون للتدخل في الملفات الجبائية .كما رفض الفاسدون ومخربو الخزينة العامة وأنصار الفساد الجبائي والسمسرة الى حد الان اصدار منشور بخصوص كيفية تطبيق احكام الفصل 9 من القانون عدد 34 لسنة 1960 المتعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين الذي يلزم وزير المالية بإبلاغ امر منتحلي الصفة والسماسرة لوكيل الجمهورية دون الحديث عن احكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية الذي يلزمه ايضا بتبليغ امر المتلبسين بالالقاب والسماسرة الى وكيل الجمهورية .ونتيجة لذاك الفساد المنظم بقيت احكام الفصل 9 المشار اليه ميتة خدمة للسماسرة والفاسدين ومخربي الخزينة العامة ومسقطي الديون العمومية .

فقد أهدر الفاسدون المال العام في إطار المنح المسندة (150 دينار في الشهر) لعدد من حاملي الشهادات العليا الذين تم تكوينهم دون سند قانوني بالمدرسة الوطنية للإدارة طيلة 3 أشهر لم ينتصب منهم لحسابهم الخاص الا عدد قليل كما تم منحهم قروضا لم يتمكنوا من

تسديدها بعد ان تم الزج بهم في غابة السماسرة والمتحيلين والفاسدين، الذين يتم التعامل معهم واستقبالهم كالفاتحين، دون حماية تذكر مثلما هو الان بالنسبة للمستشارين الجبائيين خاصة الشبان وللتأكد من تلك المؤامرة يكفي معرفة هوية باعثي بعض المكاتب المتبقية وانشطتهم الاخرى كالمحاسبين وغيرهم من الاشخاص الممنوعين من التدخل في مجال الاستشارات الجبائية.

كما ان مصالح ادارة الجباية والاستخلاص تصر على التعامل مع منتحلي الصفة والسماسرة والفاسدين وتمكينهم من مباشرة المهنة في خرق للقانون عدد 34 لسنة 1960 والفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات رغم مئات العرائض الموجهة اليكم بهذا الخصوص مثلما هو الشأن بالنسبة للشركة المحدثة بالمنستير خلال سنة 2014 من قبل محاسب ونائب عام للتامين والتي يتمثل نشاطها في تقديم الاستشارات في القانون الدولي والجباية والقانون كما جاء بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية عدد 93 لسنة 2014 ، علما ان الاشخاص الذين يوجدون في هذه الوضعية يعدون بالألاف.

بالنظر للتجاوزات الخطيرة المرتكبة بصفة متعمدة من قبل الفاسدين في حق المهنة طيلة عشرات السنين وفي اطار القيام بمهامنا المتمثلة اساسا في التصدي لذاك الفساد الذي يدخل تحت طائلة الفصل 2 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين هل تعتزمون فتح تحقيق بخصوص التجاوزات المشار اليها أعلاه وهل تعتزمون وضع حد لها في اطار تطهير محيط الاستثمار المتعفن حتى النخاع والسهر على احترام القانون ومعاقبة المارقين الذين يصرون على الدوس على القانون عدد 34 لسنة 1960 المتعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين وبالأخص الفصل 9 منه والفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية؟

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-2030- 0008281

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد نائب أحمد سعيداني، بمجلس نواب الشعب أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **بخصوص الأشخاص الممارسين لمهنة مستشار جبائي :**

-تحوير الفصول 39 و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية .

الإجابة :

طبقا لأحكام الفصول 39 و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية يمكن للمطالب بالأداء الاستعانة خلال عملية المراجعة الجبائية ومناقشة نتائجها أو في إطار أعمال لجان المصالحة أو لجنة إعدة النظر في قرارات التوظيف الإجباري بمن يختاره أو إنابة وكيل عنه للغرض طبقا للقانون .

ويمكن حسب فقه الإدارة في هذا الصدد أن يكون الوكيل موظفا لدى المطالب بالأداء أو أصوله أو فروعه أو الزوج أو الزوجة أو مستشار جبائي أو محام .

وتندرج هذه الأحكام في إطار تكريس حق المطالب بالأداء في الدفاع عن ملفه الجبائي لدى الإدارة بنفسه أو بواسطة من يوكله طبقا للقانون وذلك مراعاة لخصوصية النزاعات الجبائية وبهدف ترشيد كلفة نزاعات أساس الأداء .

ويعدّ إلزام المطالبين بالأداء بالاستعانة بمستشار جبائي وبالتالي تقييد حقه في اختيار من يمثله خلال مرحلة الحوار أو المصالحة أو عند نظر لجنة إعادة النظر في قرار التوظيف الإجباري مسا جوهريا بأهم الضمانات التي كفلها لهم التشريع الجبائي ويترتب عن ذلك إثقال لكاهلهم بالمصاريف والنفقات كما أنه ليس من المنطقي أن يتم تحميلهم أتعاب إضافية منذ المرحلة الإدارية للنزاع الجبائي خاصة بالنسبة للنزاعات التي يمكن أن تصل للمرحلة القضائية بدرجاتها الثلاث والتي يتحمل فيها المتقاضي مصاريف متعددة .

هذا ومع الإشارة إلى أن ترك الحرية للمطالب بالأداء في اختيار من يمثله معمول به في التشريع المغربي

والسلام

السؤال الكتابي العاشر

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص شبكات الفساد والسمسرة في الملفات الجبائية ومنح معرفات جبائية للمتحيلين والتعامل معهم وعدم ابلاغ امرهم للنيابة العمومية والاصرار على عدم تحوير الفصول 39 و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية المخالفة للقوانين المهنية

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان الفصول 39 و42 و118 و120 و130 مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية نصت، في خرق صارخ للقوانين المهنية، على امكانية ان يستعين المطالب بالأداء في علاقته بإدارة الجباية" بمن يختاره عوض التنصيص على امكانية ان يستعين بمستشار "كما نص على ذلك التشريع الفرنسي وذلك حتى تكون تلك الاحكام متلائمة مع القانون المتعلق بالمستشارين الجبائيين والمرسوم المتعلق بالمحامين وحتى لا يفتح الباب على مصراعية للسماسرة في الملفات الجبائية ومنتحلي الصفة والفاسدين ومخربي الخزينة العامة والراشين والمرتشين مثلما هو الشأن الان دون ان تفعل القوانين ضدهم .

فالسماسرة والمتلبسون بالألقاب والمتحيلون والفاسدون من مخربي الخزينة العامة يتعللون بعبارة" بمن يختاره ليتدخلوا في الملفات الجبائية امام ادارة الجباية من مين بذلك الفساد في الملفات الجبائية ومنافسين بطريقة غير شرعية المهن المؤهلة قانونا لمساعدة المطالبين بالاداء، علما ان تلك الصياغة تتعارض مع القوانين المهنية حيث لا يستساغ منطقا وقانونا ان يستعين المطالب بالأداء بمن هب ودب بما في ذلك بعض الموظفين العموميين والاجراء بالقطاع الخاص .**هذا ويبقى بإمكان المؤسسة الاستعانة بأجرائها وذلك في حدود ما يسمح به القانون شريطة اثبات صفتهم.**

هذا ورغم مطالبة المهن المتضررة ومنظمات المجتمع المدني بتحوير تلك الاحكام الفاسدة في عديد المناسبات وفي اطار مشاريع قوانين المالية وبالأخص قانوني المالية لسنتي 2022 و2023 بغاية ملاءمتها مع القوانين المهنية لكي تنص على ضرورة ان يستعين المطالب بالأداء" بمستشار "الا انه تم تجاهلها رغم انها ترمي الى تطهير محيط الاستثمار واحترام القوانين **المهنية بتعلة مفادها عدم اثقال كاهل المطالبين بالأداء بأتعاب زائدة في الوقت الذي يتعرض فيه هؤلاء للابتزاز والتحيل من قبل السماسرة والمتحيلين الذين يطالبونهم بدفع مبالغ خيالية.**

كما لا يخفى على أحد ان الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية الزم الموظفين العموميين بإعلام وكيل الجهورية ما بلغ علمهم من جرائم ومده بالوثائق التي بحوزتهم والمتعلقة بمرتكبيها .اما الفصل 9 من القانون عدد 34 لسنة 1960 المتعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين فقد خول لوزير المالية رفع امر المتلبسين بلقب المستشار الجبائي والسماسرة في الملفات الجبائية ومخربي الخزينة العامة لوكيل الجمهورية او استدعائهم راسا بطريق الاحالة امام المحاكم الجزائية مثلما نص على ذلك الفصل 206 من مجلة الاجراءات الجزائية .

خلافا لتلك الاحكام، نلاحظ بكل قلق أن شبكات من المتحيلين والسماسرة والمتلبسين بلقب المستشار الجبائي والمخربين للخزينة العامة اتخذت من القباضات المالية مقرا لها لمباشرة انشطة مجرمة قانونا كتعمير التصاريح الجبائية المغشوشة والسمسرة وغير ذلك . كما انهم يتدخلون في الملفات الجبائية امام مصالح المراقبة الجبائية نتيجة لإصرار البعض على عدم احترام التشريع الجاري به والمذكرات العامة الصادرة عن ادارة الجباية وبالأخص المذكرة العامة عدد 30 لسنة 2007 التي اوصت بعدم التعامل مع الاشخاص غير المؤهلين قانونا.

الاغرب من ذلك ان بعض الخارجين على القانون يصرون على منح معرفات جبائية لمنتحلي صفة المستشار الجبائي والسماسرة ومخربي الخزينة العامة واشخاص في وضعية منع ولا تلاؤم كممتهني المحاسبة وفاقدي الاهلية وموظفين عموميين في وضعية مباشرة ولشركات لا يتكون كل شركائها من مستشارين جبائيين وذلك في خرق صارخ للقوانين المهنية والفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات مستغلين في ذلك غياب الرقابة وحالة اللاعقاب واستشراء الفساد داخل صفوف المسؤولين المكلفين دستوريا بالسهر على احترام التشريع الجاري به العمل .

وباعتبار ان من يمتهن مساعدة المطالبين بالأداء يعتبر فعليا مستشارا جبائيا وكان من المفروض التثبت من هويته والتصريح بنشاطه ووضعيته الجبائية وتحرير محاضر في شانهم على معنى الفصل 89 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية واحالة ملفاتهم الى وكيل الجمهورية على معنى الفصل 9 من قانون المستشارين الجبائيين والفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية.

فعوض المبادرة بتحوير الأحكام الفاسدة المضمنة صلب الفصول 39و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية المنمية للسمسرة والفساد في الجباية وابلاغ امر المتحيلين والسماسرة الذين يتدخلون في الملفات الجبائية للنيابة العمومية مثلما اقتضت ذلك احكام الفصل 9 من قانون المستشارين الجبائيين والفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية والكف عن التعامل مع السماسرة ومخربي الخزينة العامة والراشين والمرتشين ومنح معرفات جبائية في خرق للقانون، يتواصل تجاهل مئات العرائض المودعة بهذا الخصوص بمختلف الوزارات المعنية بمكافحة الفساد والتمادي في المغالطات والاكاذيب .

بالنظر لخطورة الاعمال المشار اليها اعلاه هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية :

1/المبادرة بتحوير احكام الفصول 39 و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية في اطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 وذلك بغاية ملاءمتها مع القوانين المهنية.

2/ضبط قائمة في الموظفين العموميين الذين يتدخلون في الملفات الجبائية ويغادرون اماكن عملهم لتعمير التصاريح الجبائية وايداعها بالقباضات المالية، علما ان القائمين على القباضات المالية على علم بذلك .

3/ ابلاغ امر الموظفين العموميين الفاسدين للنيابة العمومية طبقا للقانون.

4/ اخضاع المطالبين بالاداء الذين يتعاملون مع الموظفين العموميين الفاسدين لمراقبة جبائية معمقة لان تصاريحهم الجبائية معمرة بطريقة مغشوشة.

5/اخضاع المتحيلين والسماسرة الذين يتدخلون في الملفات الجبائية للمراقبة الجبائية باعتبار انهم لم يصرحوا بوجودهم وبمداخيلهم 6 ./توفير الحماية الكافية للمستشارين الجبائيين الشبان والالاف من العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا في الجباية الذين استحال عليهم الانتصاب لحسابهم الخاص نتيجة اطلاق العنان للسماسرة ومخربي الخزينة العامة .

7/تحرير محاضر في المتحيلين الذين ينتحلون صفة المستشار الجبائي وابلاغ امرهم للنيابة العمومية او استدعائهم راسا بطريق الاحالة امام المحاكم من قبل وزير المالية .

8/اصدار منشور في كيفية تطبيق الفصل 9 من قانون المستشارين الجبائيين وتحرير محاضر في المتحيلين على معنى الفصل 89من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية .

9/اصدار منشور في كيفية تطبيق احكام الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 15نوفمبر2023 .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **بخصوص شبكات الفساد والسمسرة في الملفات الجبائية ومنح معرفات جبائية للمتحيلين والتعامل معهم وعدم إبلاغ أمرهم للنيابة العمومية والإصرار على عدم تحوير الفصول 39 و42 و118**

و120 و130 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية المخالفة للقوانين المهنية :

الإجابة :

طبقا لأحكام الفصول 39 و42 و118 و120 و130 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية يمكن للمطالب بالأداء الاستعانة خلال عملية المراجعة الجبائية ومناقشة نتائجها أو في إطار أعمال لجان المصالحة أو لجنة إعادة النظر في قرارات التوظيف الإجباري بمن يختاره أو إنابة وكيل عنه للغرض طبقا للقانون .

ويمكن حسب فقه الإدارة في هذا الصدد أن يكون الوكيل موظفا لدى المطالب بالأداء أو أصوله أو فروعه أو الزوج أو الزوجة أو مستشار جبائي أو محام.

وتندرج هذه الأحكام في إطار تكريس حق المطالب بالأداء في الدفاع عن ملفه الجبائي لدى الإدارة بنفسه أو بواسطة من يوكله طبقا للقانون وذلك مراعاة لخصوصية النزاعات الجبائية وبهدف ترشيد كلفة نزاعات أساس الأداء .

ويعدّ إلزام المطالبين بالأداء بالاستعانة بمستشار جبائي وبالتالي تقييد حقه في اختيار من يمثله خلال مرحلة الحوار أو المصالحة أو عند نظر لجنة إعادة النظر في قرار التوظيف الإجباري مسا جوهريا بأهم الضمانات التي كفلها لهم التشريع الجبائي ويترتب عن ذلك إثقال لكاهلهم بالمصاريف والنفقات كما أنه ليس من المنطقي أن يتم تحميلهم أتعاب إضافية منذ المرحلة الإدارية للنزاع الجبائي خاصة بالنسبة للنزاعات التي يمكن أن تصل للمرحلة القضائية بدرجاتها الثلاث والتي يتحمل فيها المتقاضي مصاريف متعددة .

هذا ومع الإشارة إلى أن ترك الحرية للمطالب بالأداء في اختيار من يمثله معمول به في التشريع المغربي.

السلام

السؤال الكتابي الحادي عشر

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص ضرورة رفع المظلمة المسلطة على المستشارين الجبائيين

المصاحيب: المقترح المحذوف من مشروع قانون المالية لسنة 2016

سيدتي،

لا يخفى عليكم أن الفصل الأول من القانون عدد 34 لسنة 1960 متعلق بالموافقة على المستشارين الجبائيين الذي لا زال ساري المفعول كقانون دولة والذي تم نقله عن التشاريع الأوربية يسمح للمستشار الجبائي بالدفاع على حقوق المطالبين بالأداء أمام المحاكم الباتة في النوازل الجبائية بغض النظر عن مبلغ النزاع : إن جميع الشركات أو الأشخاص الماديين الذين تقتضي مهنتهم القيام بالموجبات الجبائية لفائدة المطلوبين ومدهم بيد المساعدة والنصائح أو الدفاع على حقوقهم لدى الإدارة الجبائية أو المحاكم التي تبت في النوازل الجبائية يعتبرون كمستشارين جبائيين سواء أكان قيامهم بتلك المهنة بصفة أصلية أو ثانوية ."اما الفصل 10 من نفس القانون، فقد نص على ان المحامي يقوم بصفة ثانوية بمهام المستشار الجبائي: "ان أحكام هذا القانون لا تنطبق على الأشخاص الذين يباشرون مهنة محام ويقومون بصفة ثانوية بمهمة مستشار جبائي". وقد باشر المستشار الجبائي المهام المشار اليها اعلاه طيلة 45 سنة .في هذا الإطار، تجدر الاشارة الى ان المستشار الجبائي الأوربي مسموح له بالدفاع امام المحاكم الجبائية بألمانيا والنمسا وايطاليا وهولندا وتشيكيا وسويسرا وروسيا ولاتفيا وغيرها من البلدان وكذلك امام محكمة العدل الأوربية المختصة بالنظر في القضايا الجبائية المرفوعة ضد دول الاتحاد التي لا تحترم التوصيات الأوربية الجبائية .اما بأفريقيا، فيكفي الاطلاع على التشريع الكاموني والتشريع المعمول به داخل اتحاد وسط افريقيا الذي يضم ستة بلدان لمعرفة ان المستشار الجبائي مؤهل للدفاع عن المطالبين بالضريبة والقيام بالاختبارات العدلية امام المحاكم الجبائية.

وبعد صدور القانون غير الدستوري عدد 11 لسنة 2006، بمبادرة من وزير العدل، الذي حور الفصلين 57 و67 من مجلة الجقوق والاجراءات الجبائية ليفرض على المتقاضين تعيين محام عندما يتجاوز مبلغ النزاع 25 ألف دينارا وذلك في خرق للفصول 5 و6 و7 من دستور 1959 واعتداء صارخ على حقوق المستشارين الجبائيين، علما ان المبادرة التي تقدم بها وزير العدل لا تدخل ضمن مشمولات وزارة العدل وانما ضمن مشمولات وزارة المالية .هذا وقد اعترف وزير المالية من خلال جوابه الموجه لمجلس نواب الشعب بتاريخ 19جويلية 2016 بتلك المظلمة وقدم مقترحا لرفعها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016 الا ان مجلس الوزراء اسقطها بتدخل من اعضاء الحكومة من المحامين الذين هم في وضعية تضارب مصالح وهذا مظهر من مظاهر الفساد .

تبعا لما تم شرحه اعلاه هل برمجتم عرض المقترح المحذوف في ظروف مشبوهة وفاسدة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 بغاية رفع المظلمة المسلطة على المستشارين الجبائيين والمطالبين بالأداء علما ان لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة تعتبر مثل تلك الاجراءات تمييزية ومخالفة للفصلين 14 و26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة باعتبار انه لا يمكن التمييز بين المطالبين بالأداء في نفس الطور الاجرائي (اقل او أكثر من 25 ألف دينار في الطور الابتدائي او الاستئنافي.)

انتظار جوابكم تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

المقترح المحذوف من النسخة الاولى لمشروع قانون المالية لسنة 2016بعد

تدخل

بعض الاطراف المعادية لمهنة المستشار الجبائي وفي وضعية تضارب مصالح

دعم حياد الجباية بترك الحرية

للمطالب بالأداء لاختيار من يمثله لدى القضاء

الفصل:

1-تضاف بعد عبارة" المحامي "الواردة بالفقرة الأولى من الفصل 57والفقرة الرابعة من الفصل 67 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية عبارة " أو **المستشار الجبائي".**

2- "تلغى عبارة" خمسة وعشرين ألف دينار " الواردة بالفصلين 57و67 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وتعوض بعبارة" **مائة ألف دينار ."**

دعم حياد الجباية بترك الحرية

للمطالب بالأداء لاختيار من يمثله لدى القضاء

شرح أسباب (الفصل ....)

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل يتم رفع الدعوى ضد مصالح الجباية بواسطة عريضة كتابية يحررها المطالب بالأداء أو من يوكله للغرض طبقا للقانون .تتم مباشرة سير الدعوى بالنسبة للمطالب بالأداء وجوبا بواسطة محامي إذا تجاوز مبلغ التوظيف الإجباري أو المبلغ المطلوب استرجاعه 25 ألف دينار ألف .

وبهدف التيسير على المطالبين بالأداء والتخفيف من كلفة التقاضي خاصة وأن عديد المؤسسات تنتدب أجراء من ذوي الإختصاص الجبائي والقانوني الذي يخول لهم الدفاع عن مؤسساتهم في الحالات التي لا يكون فيها المبلغ موضوع النزاع هاما، يقترح ترك الحرية للمطالب بالأداء لاختيار من يمثله في طور النزاع الجبائي، بإقرار إمكانية متابعته للنزاع بنفسه أو بواسطة من يمثله طبقا للقانون إذا لم يتجاوز مبلغ التوظيف أو المبلغ المطلوب استرجاعه 100 ألف دينار، وفي صورة تجاوز ذلك السقف إقرار وجوبية تمثيله من قبل محامي أو مستشار جبائي على حد السواء .

ملاحظة هامة: شرح الأسباب لم يأخذ بعين الاعتبار فقه قضاء لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة الذي يرفض التمييز في نفس الإجراءات (طور ابتدائي او طور استئنافي) والى القانون المقارن وبالأخص الاجراءات المعمول بها امام محكمة العدل الاروبية التي تسمح للمتقاضي بالحضور بنفسه في القضايا الجبائية او بتعيين محام أو مستشار جبائي .وباعتبار ان فقهاء القانون يشبهون القانون الجبائي بالقانون الجزائي، فان انابة المحامي او المستشار الجبائي تبقى غير وجوبية في مادة النزاع الجبائي وهذا ما تم تكريسه بكافة تشاريع العالم .فزيادة على اغتصاب مجال تدخل المستشار الجبائي، تم تكريس حالة من التمييز بين المتقاضين في نفس الطور الاجرائي اقل او أكثر من 25 ألف دينارا وهذا ما اعتبرته لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة مخالفا للفصل 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 15نوفمبر2023 .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **بخصوص ضرورة رفع المظلمة المسلطة على المستشارين الجبائيين :**

الإجابة :

طبقا لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية الصادرة بمقتضى قانون عدد 82 لسنة 2000 والمؤرخ في 9 أوت 2000، يمكن للمطالب بالأداء إنابة وكيل عنه للغرض طبقا للقانون خلال سير عملية المراجعة الجبائية ومناقشة نتائجها كما يمكنه رفع الدعاوى المتعلقة بنزاعات أساس الأداء بنفسه أو بواسطة من يوكله للغرض طبقا للتشريع الجاري به العمل .

ويمكن حسب فقه الإدارة في هذا الصدد أن يكون الوكيل موظفا لدى المطالب بالأداء أو أصوله أو فروعه أو الزوج أو الزوجة أو مستشار جبائي أو محام .

وفي سنة 2006 تم بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 2006 المؤرخ في 6 مارس 2006 تنقيح أحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية (الفصلين 57 و67) في اتجاه وجوبية إنابة المحامي في المرحلتين الابتدائية والاستئنافية من التقاضي إذا ما تجاوز مبلغ الأداء الموظف إجباريا أو المبلغ المطلوب استرجاعه خمسة وعشرين ألف دينار .

هذا التنقيح أثار استياء المستشارين الجبائيين الذين اعتبروه حرمانا لهم من ممارسة جزء من جوهر مهامهم مثلما أقر لهم القانون المنظم لمهنتهم وقد طالبوا بإعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم للمهنة من أجل استعادة حقهم في تمثيل المطالب بالأداء في كافة النزاعات .

و في إطار السعي للاستجابة لهذا المطلب بادرت وزارة المالية بإحداث لجنة عمل مشتركة بين وزارتي العدل والمالية قصد النظر في هذه المسألة و لقد تبنّت وزارة المالية الموقف المطالب بتنقيح مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية في اتجاه تمكين المستشار الجبائي من تمثيل المطالب بالأداء لدى سائر المحاكم وتجسيما لذلك تم تقديم مشروع فصل في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 بهدف تمكين المستشار الجبائي من تمثيل المطالب بالأداء أمام المحاكم على غرار المحامي إلا أنّ هذا الفصل لم يتم تبنيه ضمن الصيغة النهائية لمشروع القانون المذكور.

وعرض هذا المقترح مرة أخرى في إطار مشروع قانون المالية يتطلب إعادة عرضه على مختلف الأطراف المتداخلة على غرار وزارة العدل وعمادة المحامين وحصول توافق بشأنه .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني عشر

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص لزمة ميناء الصخيرة المنتهية ودور الديوانة داخل الميناء وتجاوزات اخرى والتسبقات المالية المقدمة للشركات والاملاك المصادرة والمتصرفين فيها والمهمات الرقابية المتعلقة بها

سيدتي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية:

1/ ما هو رايكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان كميات النفط المصدرة عن طريق ميناء الصخيرة غير معروفة نتيجة غياب العدادات أو تعطيبها؟

2/ما هو رايكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان الجهة المتصرفة في الميناء ليست لها الان الصفة القانونية لانتهاء اللزمة منذ اكثر من 10 سنوات ولماذا لم يتم تجديد اللزمة منذ اكثر من 10 سنوات؟

3/ما هو رايكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان بعض مجهزي السفن الاجانب المتحيلين ينشطون بالمياه الاقليمية وبميناء الصخيرة في مجال نقل المحروقات دون التصريح بوجودهم لدى ادارة الجباية وقد سبق لادارة الجباية ان ضبطت في سنة 1998 احد المتحيلين الفرنسيين الذي تحمل بواخره علم باناما التي تعد جنة ضريبية في المجال ووكرا لتبييض الأموال كما اتضح ذلك من اوراق باناما؟

4/ما هو رايكم بخصوص المعلومات التي مفادها ان المعاليم المستوجبة داخل موانئ الصيد البحري والموانئ الترفيهية وبالأخص بقليبية يتم تحويل وجهتها والاستحواذ عليها من خلال استعمال وصولات يتم افتعالها وهل فتحتم تحقيقا بخصوص هذا الفساد؟

5/ما هو دور الديوانة داخل ميناء الصخيرة وهل محمول عليها التثبت من كميات النفط المصدرة ومن سلامة العدادات المركزة لهذا الغرض؟

6/ما هي الاجراءات التي تعتزمون القيام بها بغاية تسوية الوضعية القانونية لميناء الصخيرة وما هي خطتكم للتثبت من كميات النفط المصدرة والمعاليم المستخلصة بالميناء والوضعية الجبائية للبواخر الاجنبية الناشطة بميناء الصخيرة؟

7/ ما هي الاجراءات التي تعتزمون القيام بها بغاية التثبت من استخلاص المعاليم المستوجبة داخل كل الموانئ حتى لا يتم تحويل وجهتها خاصة بعد ان تورط الفاسدون في عدم استخلاص معلوم يوظف على البواخر الناقلة للحبوب بميناء سوسة؟

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد **أحمد سعيداني** .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 26 ديسمبر 2023 .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد **أحمد سعيداني**، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **بخصوص لزمة ميناء الصخيرة المنتهية ودور الديوانة داخل الميناء وتجاوزات أخرى والتسبقات المالية المقدمة للشركات والأملاك المصادرة والمتصرفين فيها والمهمات الرقابية المتعلقة بها:**

تم إحداث مكتب الديوانة بميناء الصخيرة بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 17فيفري 1989 والذي حدّد دوره في إنجاز عمليات توريد وتصدير المواد البترولية، حيث يخضع توريد وتصدير هذه المواد مثل كل أنواع البضائع التجارية الأخرى إلى اكتتاب تصاريح ديوانية حسب النظام الديواني الذي سيسند إلى البضاعة (نظام الوضع للاستهلاك، التصدير المباشر، نظام توقيفي، نظام ديواني اقتصادي...) ويتمثل دور مصالح الديوانة في متابعة إجراءات التسريح الديواني والتعهد بدراسة التصاريح الديوانية المودعة ومراقبة أجال تسويته.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث عشر

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الأعمال الإجرامية التي يقوم بها السماسرة من منتحلي صفة وسيط لدى الديوانة والمتحيلين الاجانب المباشرين لأنشطة اقتصادية بطريقة غير قانونية

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان عددا من السماسرة والمتحيلين بصدد انتحال صفة وسيط لدى الديوانة بعد ان مكنهم بعض الوسطاء لدى الديوانة من استعمال معرفهم المهني وذلك مقابل مبلغ مالي يدفع لهم شهريا .هؤلاء المتحيلون والسماسرة بصدد تنمية الفساد والممارسات الاجرامية كافتعال وثائق ديوانية تتعلق بعمليات تصدير صورية مسجلة بالمنظومة المعلوماتية للديوانة لمعدات وتجهيزات تم ادخالها الى تونس تحت نظام القبول المؤقت وتم التفويت فيها بالسوق المحلية بطريقة غير قانونية .هذه الممارسات نجدها بصفة كبيرة في المؤسسات الناشطة في مجال الخدمات البترولية .كما انهم يقومون بإيداع تصاريح ديوانية مغشوشة.

هؤلاء المتحيلون والسماسرة ينشطون تحت غطاء شركات ذات الشخص الواحد وذات مسؤولية محدودة يتمثل نشاطها حسب هدفها الاجتماعي في التجارة والنقل والسمسرة والخدمات الادارية والدراسات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والفنية وغيرها من الانشطة الغريبة العجيبة المضمنة بالتصاريح بالاستثمار المغشوشة المودعة لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

نفس تلك الانشطة الغريبة العجيبة يصرح بها المتحيلون الأجانب لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لمباشرة انشطة النقل الدولي والوساطة لدى الديوانة والمساعدة الادارية والسمسرة وغيرها، علما ان بعض الانشطة تستلزم الحصول على بطاقة تاجر أو يحجر على الاجانب مباشرتها كالسمسرة كما تنص على ذلك احكام المرسوم عدد 14لسنة 1961 وبالأخص الفصل 8 منه، علما ان اغلبهم بعثوا بشركات مصدرة كليا حتى لا يدفعوا الضريبة على الشركات مستغلين في ذلك استشراء الفساد وغياب الرقابة.

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة الأعمال الإجرامية التي يأتيها السماسرة ومنتحلو صفة وسيط لدى الديوانة والمتحيلون الاجانب هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية:

1/ ضبط قائمة في السماسرة والمتواطئين معهم من الوسطاء لدى الديوانة وغيرهم،

2 / سحب التراخيص الممنوحة للمتواطئين مع السماسرة من الوسطاء لدى الديوانة،

3/إخضاع كل المؤسسات وبالأخص الناشطة في مجال الخدمات النفطية المتعاملة مع السماسرة وبالأخص التي انتفعت بنظام القبول المؤقت والتثبت من كل التصاريح الديوانية التي تم إيداعها باسمهم وبالأخص المتعلقة بإعادة التصدير

4/ التنسيق مع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لضبط قائمة في المتحيلين الاجانب الذين بعثوا بشركات مصدرة كليا وغيرها بغاية مباشرة انشطة لها علاقة بالديوانة وانشطة اخرى اجرامية كتهريب المرجان والاثار والسجائر وبيع الفواتير المزورة وتبييض الأموال وغيرها .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني

المرجع: مراسلتكم عدد- 2023-26-2030- 0010378

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية:

❖ **انتحال صفة وسيط لدى الديوانة والأجانب المباشرين لأنشطة اقتصادية بطريقة غير قانونية:**

شهد قطاع الوساطة لدى الديوانة خلال العقود الأخيرة تنامي ظاهرة مباشرة التصريح بالبضائع بدون ترخيص عن طريق كراء أرقام دفاتر بعض الوسطاء بطريقة غير شرعية وإحداث مؤسسات تسدي خدمات في مجال التسريح الديواني تحت غطاء مكاتب استشارات أو مؤسسات ناشطة في قطاع اللوجستية والنقل .

تدخلت الإدارة في عديد المناسبات للحدّ من هذه الظاهرة عن طريق تنظيم الدخول إلى مكاتب الديوانة وإصدار مذكرات تنظم التصريح بالبضائع لفائدة الغير إلى حين صدور الفصل 82 من قانون المالية لسنة 2019 الذي أقرّ تسوية استثنائية الفائدة مسدي الخدمات في مجال الوساطة لدى الديوانة .

والسلام

السؤال الكتابي الرابع عشر

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال لوزيرة المالية بخصوص وضعية أصحاب اليخوت الراسية بالموانئ الترفيهية تجاه الجباية وتبييض الأموال والهجرة السرية وتهريب السجائر والآثار وحبوب الهلوسة والمشروبات الكحولية

سيدتي،

تتداول معلومات جديرة بالثقة تستحق التثبت والمتابعة من مصالحكم بخصوص الوضعية المشبوهة لبعض اصحاب اليخوت الراسية بالموانئ الترفيهية من التونسيين والاجانب تجاه الجباية وتبييض الاموال وجرائم الصرف والهجرة السرية وتهريب السجائر والمرجان والاثار وحبوب الهلوسة والمخدرات والهجرة السرية .البعض من اصحاب تلك اليخوت يمارسون التهرب الجبائي والمصاريف التي يتحملونها بالموانئ الترفيهية ونمط عيشهم لا يتماشى مع المداخيل التي يصرحون بها سنويا ولا تعرف مصادر الاموال التي يمولون بها نفقاتهم . اما البعض من اصحاب النزل، فقد اقتنوا في إطار استثمارات سياحية صورية يخوتا لاستغلالها لخاصة أنفسهم وليست لها مداخيل ولا علاقة لها بالاستغلال مثلما هو الشأن بالنسبة للسيارات رباعية الدفع التي ينتفعون عند شرائها في إطار وكالات اسفار بامتياز جبائي لاستعمالها ايضا لخاصة أنفسهم الى جانب احداثهم لوكالات اسفار بالخارج لتهريب الارباح والعملة والتهرب من دفع الضريبة وهذا بالإمكان التأكد منه بيسر وقد سبق لإدارة الجباية ان قامت بتجربة بهذا الخصوص تم نشرها بموقع منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي .كما ان الشبكات الدولية للنزل بصدد تهريب العملة والارباح بواسطة الاسعار المخفضة التي تبيع بها نزلهم بتونس الاقامات السياحية لوكالاتهم للأسفار بالخارج .البعض من اصحاب النزل يصرحون لدى الديوان الوطني التونسي للسياحة باستثمارات صورية لا تنجز بغاية التهرب من دفع الضريبة لا غير مستغلين في ذلك غياب اجراءات للتثبت من انجاز تلك الاستثمارات البعض من اصحاب اليخوت من الاجانب والتونسيين انخرطوا في انشطة مجرمة كتهريب السجائر والمشروبات الروحية وحبوب الهلوسة والمخدرات والمرجان والاثار والهجرة السرية الى جانب انتفاع المتقاعدين الاجانب بامتياز جبائي غير دستوري بعنوان الضريبة على الدخل على جراياتهم التي يأتون بها الى تونس .

في هذا الإطار، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية :

1/ مراقبة الوضعية الجبائية لكل اصحاب اليخوت

2/ طرح ملف اصحاب اليخوت صلب اللجنة التونسية للتحاليل المالية،

3/تعهيد مصالح الديوانة والشرطة الجبائية بهذا الملف،

4/مراجعة الوضعية الجبائية للنزل التي احدثت وكالات اسفار بالخارج والتثبت من مداخيل اليخوت التي اقتنتها،

5/وضع اجراءات من شانها الحيلولة دون تشويه صورة تونس وادراجها بالقائمات السوداء من خلال تحويل موانئنا الترفيهية الى ملاذ للاجانب الذين هم بصدد ممارسة انشطة مشبوهة ومجرمة،

6/ تفعيل المعاهدات الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات والمساعدة الادارية المتبادلة ومكافحة الجريمة عبر الوطنية والفساد والتهرب الجبائي بخصوص الاجانب وبالأخص الذين بعثوا بشركات صورية بتونس لمباشرة انشطة مجرمة ومشبوهة وبخصوص التونسيين الذين لهم يخوت وحسابات بنكية وشركات ووكالات اسفار بمالطا و باناما وغيرها من البلدان والجنات الضريبية والمناطق الحرة .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني

المرجع: مراسلتكم المحالة عدد 2023-26-2030- 0008274

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **وضعية أصحاب اليخوت الراسية بالموانئ وتهريب السجائر والاثار وحبوب الهلوسة:**

في إطار التصدّي للجريمة البحريّة ومقاومة التهريب تتولى مصالح الوحدة البحرية للديوانة مراقبة اليخوت الراسية بالموانئ ومرافقتهم بالبحر أثناء الدوريات البحرية والتثبت في وضعياتهم في إطار مراقبة الملاحة الترفيهية بالاشتراك مع أعوان الحرس البحري والجيش الوطني واستغلال المعلومات الواردة بالتفاعل معها بالتدخل الحيني سواء عرض البحر أو بالموانئ التونسية .

وقد تمكنت مصالح الوحدة البحريّة للديوانة المنتشرة على السواحل التونسية من كشف عديد الجرائم المنظمة المتعلقة بافتعال وتدليس وثائق المراكب الترفيهية وحجز العديد من المراكب الأجنبية والدراجات المائية والمحركات البحرية وقطع الغيار.....

كما أنه وفي إطار إحكام مراقبة هذا النوع من وسائل النقل ورقمنة الإجراءات الديوانية تم تطوير تطبيقة إعلامية تعنى بتسجيل دخول اليخوت وتسوية وضعيتها الديوانية إثر الخروج عن وزيرة المالية وبتفويض منها النهائي ومراقبة مدى استجابتها لنظام القبول المؤقت وإجراءات تثبيتها بالموانئ.

والسلام

السؤال الكتابي الخامس عشر

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص ضرورة فتح تحقيق في التجاوزات الخطيرة التي تقوم بها بعض الشركات الصناعية المصدرة كليا وجزئيا والشركات الناشطة في مجال النفط

سيدتي،

تتداول معلومات جديرة بالثقة مفادها أن مئات الشركات الصناعية المصدرة كليا المتحيلة توقفت عن النشاط وقامت بالتفويت في معداتها وتجهيزاتها ومخزوناتها الموجودة تحت القيد الديواني دون تسوية وضعيتها ودون أن تتخذ ضدها الاجراءات القانونية اللازمة من لا يعرف ان عددا من المتحيلين الايطاليين والفرنسيين وغيرهم يأتون بالخردة من اروبا في اطار الشركات الصورية التي يبعثون بها بمناطق التنمية الجهوية من اجل نهب المنح المالية لا غير بتواطؤ من بعض المصالح التي ينخرها الفساد بعد تقييمها بمبالغ خيالية بتواطؤ من المشبوهين داخل المراكز الفنية .فقد تم رفض منع توريد المعدات المستعملة في إطار قانون الاستثمار وغيره من القوانين .كما ان المتحيلين الأوربيين يتمكنون بتواطؤ من بعض المشبوهين والفاسدين من التحيل على البنوك من خلال الحصول على قروض كبيرة في إطار استثمارات الخردة ومغادرة البلد .من لا يعرف ان العديد من المتحيلين الاجانب وبالأخص الايطاليين يبعثون بشركات صناعية صورية مصدرة كليا يتم استعمال الامتيازات المخولة لها لماربهم الشخصية من لا يعرف ان المتحيلين استغلوا تلك الامتيازات لاقتناء مواد بناء وتجهيزات منزلية من لا يعرف ان المتحيلين الاجانب والتونسيين يقومون بشراءات بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبتوريد تجهيزات بتوقيف المعاليم الديوانية ليست لها اية علاقة بالنشاط المصرح به من لا يعرف ان بعض الشركات الاجنبية المتحيلة المصدرة كليا تقوم بترويج منتوجاتها دون احترام النسبة المخولة لها بالسوق المحلية دون ان يتم سحب النظام التفاضلي الذي تنتفع به بتواطؤ من بعض المشبوهين .اما الشركات المصدرة جزئيا، فقد تمكنت من توريد المواد الاولية تحت نظام القبول المؤقت وتحويل وجهة جزء منها بالسوق الموازية والسوق المحلية بعد تضخيم الكميات المضمنة بالبطاقات الفنية التي تقوم على اساسها مصالح الديوانة بتصفية تصاريح القبول المؤقت مستغلين في ذلك حالة الاهمال المتمثلة خاصة في عدم التثبت من صحة البطاقات الفنية من لا يعرف ان مصالح الديوانة لا تتثبت من قيمة المنتوجات الموردة والمصدرة وقد مكن ذلك المتحيلين التونسيين والاجانب من تهريب العملة والتهرب من دفع المعاليم والاداءات من لا يعرف ان عددا من الشركات الصناعية هي في الحقيقة تجارية ولا علاقة لها بالصناعة من لا يعرف ان بعض الشركات الناشطة في مجال النفط والخدمات النفطية تقوم بالتفويت في المعدات والتجهيزات الموردة بالسوق المحلية دون تسوية وضعيتها او الحصول على وثائق مزورة تتعلق بإعادة تصديرها بتدخل من منتحلي صفة الوسيط القمرقي وما اكثرهم.

بالنظر لحجم الجرائم الديوانية والجبائية والصرفية المشار اليها اعلاه، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية

1/ فتح تحقيق بخصوص التفويت في معدات وتجهيزات ومخزونات المصانع المغلقة والشركات الناشطة في مجال المحروقات،

2/ تكليف ادارة الجباية بالقيام بزيارات ميدانية لمراقبة الشركات المتحيلة وتحرير محاضر في شانها،

3/فتح تحقيق بخصوص الفساد المستشري في الانظمة الديوانية التفاضلية وضبط خسارة الدولة،

4/ التثبت بدقة كبيرة من صحة البطاقات الفنية التي يتم على اساسها تصفية تصاريح القبول المؤقت للمواد الأولية

5/ احالة ملف المتحيلين التونسيين والاجانب والمتواطئين معهم الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم عدد 2023-26-2030- 0008272

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

❖ **تجاوزات تقوم بها بعض الشركات الصناعية المصدرة كليا وجزئيا والشركات الناشطة في مجال النفط :**

تخضع تصفية تصاريح التوريد المكتتبة من قبل المؤسسات الناشطة في مجال البحث والتنقيب عن المحروقات إلى نفس الإجراءات والتراتيب المعتمدة حسب القانون العام وخاصة:

- معاينة المعدات المزمع تصديرها قصد التثبت من مدى تطابقها مع المعدات التي تم توريدها حسب تصريح الدخول .

-حسم المعدات التي تم تصديرها فعليا وذلك بعد استظهار المؤسسة المعنية بتأشيرة الخروج والتنصيص بكل وضوح ضمن تصريح التوريد على بيان وكميات البضائع المصدرة وعلى مراجع تصريح التصدير، علما أنّ هذه العملية تمت تاليتها عن طريق النظام المعلوماتي للديوانة .

-كما يجب على المؤسسات المقيمة جلب المحاصيل المتأتية من عملية إعادة التصدير وفقا لتراتيب الصرف والتجارة الخارجية الجاري بها العمل .

المقترح دعوة السيد النائب لتقديم معطيات دقيقة عمّا توفّر لديه من وقائع عن الشركات التي قامت بتجاوزات في هذا المجال لاستغلالها من قبل مصالح المراقبة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم .

تحية وبعد

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

في إطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات والمفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال وبهدف الانسجام مع روح 25 جويلية:

1/كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟

2/ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على انظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

المرجع: مكتوبكم عدد 6588 الوارد علينا بتاريخ 01 جوان 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، والمتعلقة سؤال كتابي توجّه به النائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني بخصوص الأولويات التشريعية لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إنّ وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ سعت منذ موفي 2021إلى إصلاح ومراجعة مختلف الأطر القانونية والنصوص الترتيبية والتشريعية المنظمة لمجالات عملها وبرامجها بهدف وضع نصوص تعبّر بشكل أفضل عن رؤية الوزارة وتوجهاتها في انسجام مع المبادئ والأهداف التي وضعتها الدولة بعد 25 جويلية 2021.

وقد عملت الوزارة، بالإضافة إلى تطوير برامج تدخلاتها ومشاريعها على إيلاء الأهمية البالغة للجوانب التشريعية حيث تم إصدار القانون عدد 24 لسنة 2024 مؤرخ في 10 ماي 2024 المتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال، بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية المؤرخ في 14 ماي 2024، وذلك في إطار تطوير مؤسسات الطفولة ودعم حق الأطفال خاصة فاقدي السند والمنتمين لعائلات محدودة الدخل منهم في الترفيه والتمتع بخدمات التنشيط .

أمّا فيما يهم الأولويات التشريعية التي تعمل عليها الوزارة حاليا، فقد تمّت المصادقة من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 19 جوان 2024 على مشروع القانون المتعلق بعطل الأمومة والأبوة والذي عملت الوزارة منذ 2022 على استحثاث نسق استكماله بهدف تعزيز المنظومة القانونية في مجال حماية الأمومة ودعم حقوق ومكاسب الأسرة والمرأة والطفل .ومن المتوقع أن يتم إحالة المشروع على أنظار مجلس نواب الشعب خلال الأسبوع الأخير من شهر جوان الحالي.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على استكمال وضع مشروع قانون متعلق بحقوق كبار السن، وهو في مراحله الأخيرة، وسيتم العمل على إحالته إلى رئاسة الحكومة في أقرب الآجال قصد عرضه على أنظار مجلس وزاري .

أما في مجال الطفولة، فإنّ الوزارة ارتأت أنّه من بين أوكد الأولويات على المستوى التشريعي وضع إطار قانوني لزجر إحداث وتسيير فضاءات فوضوية للطفولة المبكرة، ويتم حاليا العمل صلب لجنة داخلية على إعداد مشروع قانون في الغرض .

هذا وتعمل الوزارة أيضا بالتوازي مع تطوير التشريعات وتحسينها، على تطوير النصوص الترتيبية ذات العلاقة بمجال تدخلها وبرامجها، وقد تمّ في هذا الصدد الانتهاء من إعداد مشروع أمر متعلق ببرنامج دعم أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السند في التمتع بخدمات الطفولة المبكرة" روضتنا في حومتنا "قصد مزيد حوكمته وضمان حسن التصرّف في المال العام، وثلاث مشاريع أوامر تتعلق بتنظيم سلك منشطي رياض الأطفال والذي لم يعرف تطوّرا منذ 24 سنة على مستوى النصوص القانونية المنظمة له، هذا بالإضافة إلى إعداد مشروع أمر ترتيبي متعلق ببرنامج دمج الأطفال المصابين بطيف التوحد بمؤسسات الطفولة المبكرة .

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منّا فائق عبارات الاحترام والتقدير، والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول مشروع مضاعفة الطريق الوطنية عدد 2 الرابطة بين سليانة والفحص .

وبعد،

تعتبر ولاية سليانة من الولايات التي تزخر بمخزون فلاحي وطبيعي هام يمكن أن يشكل عاملا من عوامل دفع الاستثمار فيها إلا أنها تفتقر الى بنية أساسية جالبة للاستثمار.

وفي هذا الإطار صرّحت وزيرة المالية المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال الجلسة العامة بتاريخ 24 نوفمبر 2023 المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية مهمة وزارة الاقتصاد والتخطيط لسنة 2024 بتوجه الوزارة نحو برمجة مشروع مضاعفة الطريق الوطنية عدد 2 الرابطة بين سليانة والفحص .

وعليه نتساءل حول مدى تقدم انجاز هذا المشروع الهادف الى فك العزلة عن معتمديات سليانة ودفع التنمية فيها .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **بسمة الهمامي**.

المرجع: مكتوبكم عدد و- 2024-13-0001- 1397 الموجه إلينا بتاريخ 27 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **بسمة الهمامي** ترغب من

خلاله التعرف على مدى تقدم إنجاز مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سليانة والفحص والهادف إلى فك العزلة عن معتمديات سليانة ودفع التنمية فيها .

وجوابا يشرفني إعلامكم أن المقصود هو مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 الرابطة بين سليانة والفحص من ولاية زغوان، وقد انتهت الأشغال وتم الاستلام النهائي للمشروع منذ سنة 2023.

والسلام

السؤال الكتابي

من السادة نواب ولاية سيدي بوزيد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي :

الموضوع: حول المعهد الإقليمي بالرياضة بسيدي بوزيد

تحية طيبة وبعد

سيدي الوزير، استنادا إلى كل الأرقام والدراسات التي تطرقنا لها من عدد الجمعيات وعدد المنخرطين بالجمعيات الرياضية إضافة إلى توفّر المعهد الثانوي ابن خلدون "وبرمجته كمعهد إقليمي للرياضة

حيث تتوفر فيه كافة الشروط إضافة إلى مكانته الاستراتيجية وصلته بجملة من المنشآت الرياضية من بينها ملعب ألعاب القوى المسبح البلدي وقاعة مغطات ومركز الطب الرياضي، واستنادا على كل هاته المعطيات بات من الضروري احداث المعهد الاقليمي بالرياضة بسيدي بوزيد ولكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .وفقكم الله لما فيه خير للبلاد .

كما تطلب من جنابكم إذا تطلب الأمر إلى مزيد التفسير من خلال تحديد زيارة مباشرة له.

خالد حكيم مبروك

شفيق الزعفوري

بدر الدين القمودي

عبد الستار زراعي

صالح السالمي

جلال الخدمي

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد شفيق زعفوري ومجموعة من النواب بخصوص إحداث معهد إقليمي للرياضة بسيدي بوزيد

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 11 جوان 2024 والواردة علينا بتاريخ 13جوان 2024 تحت عدد 9062.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **شفيق زعفوري ومجموعة من النواب** "حول إحداث "معهد إقليمي للرياضة لسيدي بوزيد"، يشرفني إفادتكم أن مصالح الإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين والبحث بالوزارة بصدد التنسيق في الشأن مع المصالح المعنية بوزارة التربية وسيتم موافاتكم بما سيستقر عليه الرأي في الخصوص .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .

والسلام